المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜ ⴰ ⵎⴰ ⵍⵄ ⵜ ⵏ ⵍⵄⴰⵡⵏⵜ
ⴰⵜⵎⵢⴰ ⵓⵜ ⴰⵜⵍⵍⵉⴰ ⴰⵜⵅⵎⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵜ

ROYAUME DU MAROC - MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

الحصيلة الإجمالية 2012-2016

الخطة الحكومية للمساواة

Plan Gouvernemental pour l'Égalité

إكرام
ICRAM

www.social.gov.ma

الخطة الحكومية للمساواة. الحصيلة الإجمالية 2012-2016
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
مطبعة AZ-Editions، أكدال الرباط
الإيداع القانوني: 2016MO3783
ردمك: 978-9954-9638-3-8
جميع الحقوق محفوظة - 2016

فهرس المحتويات

تقديم 7

الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 9

تعريف الخطة 9

أهداف الخطة 9

شركاء الخطة 10

حصيلة تنفيذ الخطة الحكومية في أرقام 12

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة 15

تتبع وتقييم وضعية المساواة 17

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانية في مختلف القطاعات 20

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني 21

نشر مبادئ الانصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام 23

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء 73

وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز 75

مواصلة ومواكبة تطبيق النصوص التشريعية والبرامج ذات الصلة 79

تطوير برامج وقائية لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات 80

مأسسة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف 81

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة 119
تعميم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي والتقليص من الهدر المدرسي 121
وضع نظام تشجيع الابتكار لدعم المساواة ومكافحة العنف المبني على النوع في المدارس 122
محاربة الأمية لدى النساء والنهوض بالتربية غير النظامية لفائدة الفتيات والفتيان في الوسط القروي 122
المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية 141
تعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية 143
تحسين ولوج النساء للخدمات الصحية 144
المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات 155
مراعاة النوع الاجتماعي في برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط شبه الحضري والقروي 157
تطوير الطاقات المتجددة للتخفيف على النساء من عبء التزود بالطاقة 160
توفير الماء الشروب والمحافظة على البيئة 161
المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء 177
محاربة الفقر والهشاشة 179
التمكين الاقتصادي للنساء 182
النهوض بحقوق المسنات 184
النهوض بحقوق النساء في وضعية إعاقة 185
المجال السابع: الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي 209
الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة 211
الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة 212

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل 225
وضع آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية 229
ضمان احترام أرباب العمل للإطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة 229
خلاصة عامة وتوصيات 237
ملحقات 239
إنجازات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في أرقام 239
وثائق منجزة في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 245

تقديم

سعى المغرب، خلال العشرية الأخيرة، إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المؤسساتية والقانونية وتطوير مؤشرات التنمية وتحسين حكامتها، وتوجيه اهتمام أكبر لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسيات العمومية. وهي الجهود التي تكللت بدستور يؤطر ويؤسس لتعاقد مجتمعي جديد بين مختلف مكونات المجتمع من أجل المضي قدما في بناء مجتمع قوامه ترسيخ حقوق الإنسان والرقي بها.

وقد شكلت المكتسبات الدستورية الجديدة لبنة أساسية في تكريس مبادئ المساواة والإنصاف، وفتح جيل جديد من الأوراش الإصلاحية ذات المناحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المختلفة.

واعتبارا لكون النهوض بأوضاع النساء رهين بتحقيق التنمية، فقد نص الفصل 19 من الدستور على تمتيع المرأة والرجل، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وربط ذلك بمسؤولية الدولة في السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وفق مقاربة تشاركية تعتمد آليات ممأسسة مكلفة بتقييم وتتبع السياسات العمومية في المجال.

ويشكل التزام الحكومة بترجمة كل هذه المكتسبات إلى أرض الواقع منهاج عمل سيعزز من تمثيلية النساء في كل المجالات، كمدخل أساسي لتجاوز وضعيات التمييز والإقصاء والتهميش التي تطالهن. وقد بلورت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، في هذا الإطار، ووفق مقاربة تشاركية، الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012-2016 التي تعتبر برنامج عمل يدعم التقائية السياسات العمومية في مجال ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة.

ولضمان تفعيل مضامين هذه الخطة الحكومية، عملت وزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية على إحداث وتفعيل آليات الحكامة بإحداث آليتين للإشراف والتتبع هما: اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012-2016، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، واللجنة التقنية بين القطاعية التي تمت مأسستها بقرار لرئيس الحكومة مكن تفعيله من تعيين 33 مديرا ومديرة كنقط ارتكاز دائمة مكلفة بتتبع الالتزامات القطاعية وتنسيق المبادرات من أجل نجاعة أفضل في الأداء الحكومي في مجال المساواة.

وقد أثمرت الدينامية الحكومية والقطاعية، التي أحدثتها الخطة الحكومية للمساواة (إكرام) منذ المصادقة عليها بالمجلس الحكومي يونيو 2013، مجموعة من الإصلاحات والمبادرات الهادفة إلى بلوغ المساواة بين الجنسين وتحقيق تنمية منصفة وعادلة، خاصة على مستوى الولوج والاستفادة من الخدمات ذات الطبيعة السوسيو اجتماعية (الشغل، والصحة، والخدمات الأساسية، والتربية...).

وتبعا للدور المنوط بها في تنسيق وتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، أعدت وزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية هذا التقرير الذي يقدم

الحصيلة الإجمالية لتنفيذ مقتضيات «إكرام»، منذ إطلاق أجرأتها سنة 2012، والذي يهدف إلى رصد جميع المنجزات القطاعية المرتبطة بالمؤشرات المحددة ضمن الخطة الحكومية، وكذا أهم التحديات المرتبطة بالإدماج العرضاني للمساواة في السياسات العمومية بصفة عامة، أو تلك المرتبطة بتحقيق الالتزامات حسب خصوصيات كل قطاع حكومي، وذلك بناء على المساهمات المقدمة من طرف مختلف القطاعات الحكومية، التي تم تدارسها في إطار اجتماع اللجنة التقنية ليوم 27 يوليوز 2016، في ارتباط تام مع تتبع الالتزامات القطاعية وتنسيق المبادرات من أجل نجاعة أفضل في الأداء الحكومي في مجال المساواة.

الخطة الحكومية للمساواة "إكرام"

تعريف الخطة

تعتبر الخطة الحكومية للمساواة إطارا لتحقيق التقائية مختلف المبادرات الحكومية المتخذة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية، وكذا ترجمة الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016.

أهداف الخطة

تستند الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، التي تأتي استحضارا لتحديات التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور المغربي والتزامات المغرب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على مبادئ تتوافق مع التطلع لبناء علاقات جديدة بين الرجال والنساء. وتهدف إلى ضمان المشاركة في مختلف المجالات، وضمان الاستفادة المتساوية والمنصفة من نتائج هذه المشاركة.

وتحدد هذه الخطة الحكومية 08 مجالات أولوية، و24 هدفا، حدد من أجل تحقيقها 156 إجراء رئيسي، وكذا المؤشرات النوعية والكمية للتقييم والقطاع المسؤول عن التنفيذ خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2016.

وتتمثل المجالات الثمانية في:

1. مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في ارساء قواعد المناصفة؛
2. مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛
3. تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة
4. تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية؛
5. تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات؛
6. التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء؛
7. الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي؛
8. تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل

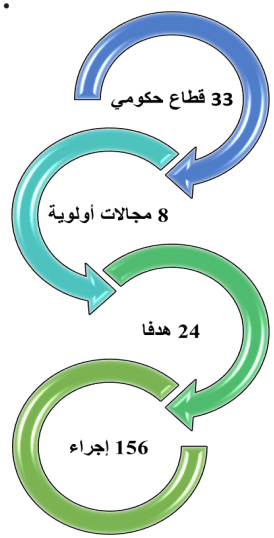

ومـن أجـل أجـرأة وضـمان نجـاح تنسـيق الخطـة الحكوميـة للمسـاواة، عملـت وزارة التضامـن والمـرأة والأسرة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى وضـع وتفعيـل آليـات للحكامـة والتتبـع وفـق مقاربـة تشـاركية تعتمـد التنسـيق البـين قطاعـي وتدعـم التقائيـة مختلـف المبـادرات: اللجنـة الوزاريـة، واللجنـة التقنيـة بـين القطاعيـة، والحصيلـة السـنوية.

● **شركاء الخطة**

الشركاء الوطنيون:

- القطاعات الحكومية؛
- المؤسسات الدستورية؛
- جمعيات المجتمع المدني؛

الشركاء الدوليون:

- الاتحاد الأوروبي؛
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- منظمة الإسكوا؛
- مجلس أوروبا؛
- وكالة التنمية البلجيكية (CTB)؛
- الاتحاد من أجل المتوسط (UPM)؛
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛
- البنك الدولي؛

- الوكالة الدولية للطاقة؛
- البنك الإفريقي للتنمية؛
- تجمع دول الساحل والصحراء؛
- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا؛
- برنامج التعاون الدولي الألماني (GIZ)؛
- وكالة الحوض المتوسط للمقاولات؛
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI).

حصيلة تنفيذ الخطة الحكومية في أرقام

بعد مرور 5 سنوات من تفعيل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، تم تسجيل حصيلة متميزة على مستوى مختلف مجالات الخطة الثمانية.

ونقدم في ما يلي الأرقام المتعلقة بنسب إنجاز الحصيلة الإجمالية لتنفيذها استنادا على تقارير مختلف القطاعات الحكومية، واعتمادا على فحوى ومضامين هذه الإنجازات، علما أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أنجزت أربعة تقارير حول الحصيلة السنوية وفق المؤشرات المحددة ضمن هذه الخطة الحكومية.

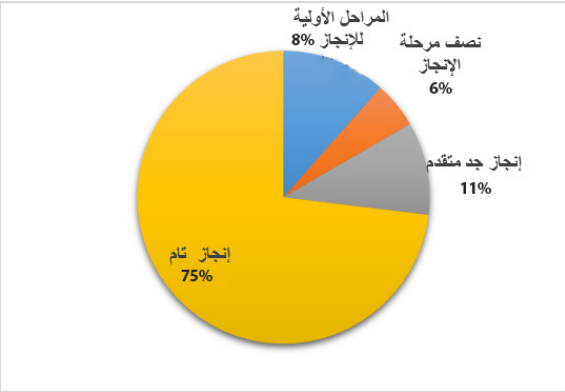

وإجمالا، يمكن اعتبار ورش **أول خطة حكومية للمساواة بالمغرب** ورشا ناجحا مكن من تحقيق أهداف هيكلية، من قبيل القوانين التشريعية المصادق عليها، والمؤسسات المحدثة، وكذا الدينامية المحققة التي خلقت بفضل هذه الخطة، والتي سوف تستمر وتنضج أكثر لمزيد من الالتقائية من أجل مأسسة فعلية للمساواة على جميع الأصعدة.

وبالأرقام:

- **75% من إجراءات الخطة الحكومية للمساواة تحققت بنسبة 100% (117 إجراء من أصل 156)؛**
- **86% من الإجراءات تحققت بنسبة تفوق 70% (134 إجراء من أصل 156).**

أما نسب إنجاز المجالات الثمانية، فيمكن تقديمها كالتالي:

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
		إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (99%-70%)	نصف مرحلة الإنجاز (69%-40%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 1: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة	37	25	4	2	6
المجال 2: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء	39	34	2	3	0
المجال 3: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة	13	9	2	2	0
المجال 4: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية	7	5	2	0	0
المجال 5: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات	20	13	2	2	3
المجال 6: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء	20	17	2	0	1
المجال 7: الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي	10	8	1	0	1
المجال 8: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل	10	6	2	0	2
العدد الإجمالي للإجراءات	156	117	17	9	13
الإجراءات المنجزة بنسبة 100%		% 75			
الإجراءات المنجزة بنسبة تفوق 70%		% 86			

المجال الأول

مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة

يمثل المجال الأول للخطة الحكومية للمساواة «إكرام» اللبنة الأساسية من أجل إدماج السياسات العمومية لمبادئ المساواة والإنصاف، انطلاقا من التوجهات الاستراتيجية التي تسمح بالانخراط الفعلي لمختلف الفاعلين الحكوميين. كما يؤسس لانتهاج نظام للحكامة يعزز التنسيق والالتقائية والمواكبة، من خلال خطة مندمجة للتكوين تحدد الوسائل والدعائم الضرورية لتأهيل جديد يرتكز على الإنصاف والمساواة، وما يتطلب ذلك من صياغة للمؤشرات والإحصائيات التي تعزز المعرفة بقضايا النوع الاجتماعي، وتسهل التتبع والتقييم.

● تتبع وتقييم وضعية المساواة

ففي إطار تتبع تنفيذ مقتضيات الخطة الحكومية للمساواة، تابعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تفعيل آليات التتبع والحكامة وفق مقاربة تشاركية تعتمد التنسيق البين قطاعي وتدعم التقائية التدخلات، حيث تم:

- **إحداث اللجنة الوزارية للمساواة**

أحدثت اللجنة الوزارية للمساواة، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، وفق المرسوم رقم 495-13-2 ، والذي عهد لها بمهام:

- تشجيع مختلف السلطات الحكومية، وحثها على تنفيذ البرامج المتضمنة في الخطة الحكومة للمساواة، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لذلك؛
- تدارس التدابير التشريعية والتنظيمية الواجب اتخاذها لتطبيق مضامين الخطة المتعلقة بإقرار مبدأ المساواة والمناصفة طبقا لأحكام الدستور، لاسيما الفصل 19 منه؛
- النظر في جميع الإشكالات والإكراهات المرتبطة بتنفيذ الخطة الحكومية والبت فيها؛
- المصادقة على التقرير السنوي الذي تعده اللجنة التقنية.

وقد عقدت اللجنة الوزارية للمساواة ثلاثة اجتماعات:

- الأول عقد في شتنبر 2013، تم خلاله تقديم الحصيلة الأولى لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة ومناقشة التحديات المرتبطة بالالتقائية؛
- الثاني عقد في يناير 2015، جدد فيه السيد رئيس الحكومة أهمية الخطة الحكومية للمساواة في حماية حقوق المرأة كإطار لالتقائية السياسات العمومية ذات المقاربة التشاركية، وضرورة توفير الوسائل المناسبة لتمكين النساء من القيام بأدوارهن في المجتمع، وترتيب أولويات النهوض بأوضاع المرأة المغربية؛

- الثالث عقد في يونيو 2016، وخصص لتدارس أهم ملامح الحصيلة الإجمالية للخطة، وتثمين الجهد الحكومي والدعوة لتعزيزه عبر بلورة محاور وأهداف الخطة الحكومية للمساواة رقم 2، وتجاوز الإكراهات المرتبطة بضعف القدرات البشرية المؤهلة ونقص البيانات والإحصاءات المرتبطة بالنوع، ومزيد من التركيز على التدابير العملية والملموسة، التي يكون لتنفيذها أثر مباشر على تحسين ظروف النساء، خاصة بالعالم القروي، وحمايتهن والنهوض بأوضاعهن.

■ **اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة**

أحدثت اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات وفقا لنفس المرسوم السالف الذكر، وذلك لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، الذي مكن تفعيله من تعيين 33 مديرة ومدير كنقط ارتكاز دائمة مكلفة بتتبع الالتزامات القطاعية وتنسيق المبادرات من أجل نجاعة أفضل في الأداء الحكومي في مجال المساواة، والتي عهد إليها بالمهام التالية:

- جمع وتوفير كل المعطيات والإحصائيات الضرورية لمساعدة اللجنة الوزارية في تتبع مدى تقدم تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة؛
- إعداد مشاريع القرارات والتوصيات وعرضها على اللجنة الوزارية؛
- إبداء الرأي حول برامج الأنشطة السنوية لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة؛
- إغناء مشاريع التقارير الدورية، التي تعدها الوزارة، بمعلومات دقيقة حول حصيلة العمل وفق المؤشرات المحددة بشأن منجزات الخطة الحكومية للمساواة، وعرضها على اللجنة الوزارية للمصادقة عليها.

وقد عقدت اللجنة مجموعة من الاجتماعات:

- الاجتماع الأول عقد في شتنبر 2013، خصص لتقديم مضامين الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، وتدارس آليات تنزيل الدور المناط بهذه اللجنة، وكذا مهام الأعضاء من أجل تنفيذ التزامات القطاعات المتضمنة في الخطة الحكومية؛
- الاجتماع الثاني عقد في 03 أبريل 2014 من أجل تقديم الحصيلة الأولية لتنفيذ الخطة الحكومية، والتحديات المرتبطة أساسا بتفعيل مهام أعضاء اللجنة؛
- الاجتماع الثالث عقد في أبريل 2015 قدم خلاله أعضاء اللجنة عرضا حول مدى التقدم في تفعيل وتحقيق أهداف الخطة الحكومية، وهو

الاجتماع الذي عرف تقديم أوراش استراتيجية في مجال إدماج المساواة بمختلف السياسات العمومية؛

- الاجتماع الرابع عقد في 11 نونبر 2015، خصص لتقديم مستجدات كل قطاع حسب مجالات تدخله في أفق صياغة النسخة النهائية لمشروع التقرير السنوي لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، والذي خلصت أشغاله إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:
  - تفعيل النظام المعلوماتي لرصد وتتبع وتقييم تنفيذ مقتضيات الخطة الحكومية؛
  - الحرص على تنزيل أهداف الخطة الحكومية للمساواة على المستوى الجهوي؛
  - تشجيع ومواكبة القطاعات الحكومية على تملك مقتضيات وأسس القانون التنظيمي للمالية والميزانية المستجيبة للنوع؛
  - تعزيز التنسيق بشأن الشراكات المؤسساتية، ومع المجتمع المدني؛
  - دعم استمرارية الالتقائية بين مختلف المتدخلين لنجاح تنفيذ مضامين الخطة الحكومية للمساواة؛
  - تعميم بعض المبادرات والممارسات الفضلى للنهوض بوضعية المرأة؛
  - إعداد «ميثاق للوقت» في إطار الوظيفة العمومية؛
  - إعطاء الأولوية لبرامج محددة ذات أثر مباشر على وضع المرأة بالمغرب.
- الاجتماع الخامس عقد في 27 يوليوز 2016، خصص لتقديم وتدارس الحصيلة الاجمالية لتنفيذ الخطة الحكومية، وتحديات التفعيل والتوصيات المرتبطة بتقييم الخطة الحكومية الحالية واستمراريتها لما بعد 2016.

كما تمت برمجة تنظيم اجتماعين موضوعاتيين:

- الاجتماع الأول نظم يوم 17 دجنبر 2015 حول «الميزانية المستجيبة للنوع»، بتأطير مشترك مع وزارة الاقتصاد والمالية وحضور جميع القطاعات الحكومية المعنية؛
- الاجتماع الثاني حول البرامج المتضمنة في الخطة الحكومية والمدعمة في إطار برامج التعاون الدولي.

- **رصد وتقييم وضعية المساواة**
- إعداد تقارير المملكة المغربية بمناسبة انعقاد لجنة وضع المرأة بنيويورك:
  - تمكين المرأة القروية ودورها في القضاء على الجوع والفقر: التنمية والتحديات الراهنة (2012)؛
  - النهوض بالمساواة ومحاربة العنف ضد النساء بالمغرب: حصيلة وآفاق (2013)؛
  - أهداف الألفية للتنمية لصالح النساء والفتيات (2014)؛
  - تقييم خطة عمل بيجين (2015)؛
  - تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة (2016).
- إعداد مشروع التقرير الوطني الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- تقرير النوع السنوي المرافق لقانون المالية؛
- التقييم النصف مرحلي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» (2014)؛
- تنسيق وإعداد التقارير السنوية لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» (على مدى سنوات 2012 و2013 و2014 و2015).

● إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانية بمختلف القطاعات

يعتبر التدبير المالي للميزانية العمومية، خاصة الميزانية المستجيبة للنوع، من أهم ضمانات استفادة النساء وضمان ولوجهن المنصف للحقوق والخدمات الأساسية. وقد شكلت مبادئ الإنصاف والمساواة الدعامات الأساسية لتحقيق النجاعة والفعالية في إطار الإصلاح الشامل للميزانية، الذي تم إعطاء انطلاقته سنة 2002 بهدف توزيع أمثل للموارد، وتأثير أفضل للسياسات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة للمكونات المختلفة للساكنة المستهدفة عند صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وذلك من خلال تحسين الأداء عبر توجيه الميزانية نحو تحقيق النتائج، وإعطاء شفافية أكبر للخيارات الاستراتيجية عبر تعزيز البرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات، وكذا تعزيز اللامركزية في الميزانية من أجل تشجيع تدبير جيد للقرب يلبي احتياجات المواطنين.

وفي إطار برنامج ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب، تم تسجيل مجموعة من الإنجازات المرتبطة بتطوير الأدوات والوسائل من أجل تحليل الميزانيات حسب النوع الاجتماعي، وإغناء نظام المعلومات الوطني بمعطيات مراعية للنوع الاجتماعي، وإعداد تقارير ميزانية النوع الاجتماعي المرافقة لقوانين المالية، حيث تم:

- **إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13**، الذي يعتبر رافعة أساسية لترسيخ ثقافة تدبيرية جديدة تنبني على مبادئ النجاعة وربط النفقات العمومية بتحقيق النتائج، حيث تم التأكيد على إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانيات مختلف الوزارات، وخلال مراحل التتبع والتقييم. وعليه، يجب أن يقترن برنامج عمل كل وزارة أو مؤسسة بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي؛
- **تفعيل مركز التميز للنوع**، الذي أنشأ فبراير 2013 من أجل بلورة المعارف والآليات الأساسية لممارسة تقييم السياسات العمومية الخاصة بالنوع الاجتماعي، معتمدا على إغناء الخبرة المكتسبة والابتكار والتعلم واقتسام الخبرات لخلق دينامية التميز، حيث تم القيام بالعديد من الأنشطة تهم تركيبته التنظيمية والمالية، وتحديد الموارد والكفاءات المناسبة لوظائفه.. من جهة، وقاعدته الإلكترونية لتدبير المعارف في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي أصبحت عملية منذ نونبر 2013، من أجل الربط الشبكي لجميع المتدخلين من جهة ثانية؛
- **تنظيم ورشات عمل لتعزيز القدرات في مجال الميزانية المدمجة للنوع**، التي ركزت على اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية ضمن البرامج التي تعدها مختلف القطاعات؛
- **عقد شراكات مع مؤسسات أخرى تعمل في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين**، كالوكالة الدولية للمساعدة الفنية والتعاون في مجال التكنولوجيات الاقتصادية والمالية، من أجل تكوين شبكة "الحكامة المختلطة بين الجنسين حول المتوسطي".

● إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني

طبقا للتوصيات الدولية للمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية، ووفقا للمهام المنوطة بالمندوبية السامية للتخطيط وفي إطار برنامجها الإحصائي، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في عملياتها الإحصائية لتلبية حاجيات مستعملي ومتتبعي هذا النوع من الإحصائيات، من قطاعات حكومية وهيئات دستورية ومجتمع مدني... كما تم نشر، وبشكل دوري، إحصائيات حسب النوع الاجتماعي، وإنجاز مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تبرز الفوارق بين الجنسين في عدة مجالات، منها الديموغرافية والسوسيو اقتصادية، ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين، والتي يتم العمل على تطويرها وفق ما يستجد في البرامج والإطارات الإحصائية العالمية والإقليمية.

ومن هاته الدراسات، **البحث الوطني حول استعمال الوقت**، كورش استراتيجي يهدف تحديد توزيع الوقت بين مختلف الأنشطة المزاولة من طرف السكان عبر تحديد ووصف مختلف هذه الأنشطة التي يقوم بها السكان بالتفاعل مع مختلف العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير قاعدة بيانات إحصائية ومؤشرات حسب الجنس ووسط الإقامة على مستوى جميع الجهات، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الاجتماعية بشكل أفضل، والذي كانت أهم نتائجه كالتالي:

- تقسيم الشغل التجاري وغير التجاري حسب النوع، حيث الأنشطة المهنية هي ذكورية بالدرجة الأولى يخصص لها زمنا يضاعف 4 مرات ما تخصصه المرأة. فيما تخصص النساء للأنشطة المنزلية زمنا يضاعف 7 مرات ما يخصصه الرجال، فتساهم 95% من النساء في الأنشطة المنزلية؛
- النموذج التربوي والتكويني للأطفال المغاربة، حيث يقضي الأطفال (7-14 سنة) من أجل تربيتهم وتكييفهم مع الحياة الجماعية 60,6% من حياتهم بالوسط العائلي، و22% منها بالأماكن العمومية؛
- ميزانية الزمن مصدر معلومات حول حركية السكان الجغرافية والزمنية، حيث يقضي التلاميذ المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 7 و14 سنة، في المتوسط، 50 دقيقة يوميا لقطع المسافة الفاصلة بين البيت والمدرسة. فيما ينتقل 84% من التلاميذ مشيا لقطع المسافة الفاصلة بين البيت والمدرسة مخصصين لذلك 45 دقيقة، و6% بوسائل نقل خاصة مستغرقين 41 دقيقة، و9% بوسائل نقل عمومي مستغرقين 52 دقيقة؛
- تطور استعمال الزمن لدى المرأة المغربية ما بين 1997 و2012، حيث ارتفع الزمن المهني للنساء النشيطات المشتغلات بالوسط الحضري بحوالي ساعتين و44 دقيقة، فيما تراجع وقتهن المنزلي بحوالي ساعة ودقيقة واحدة. أما بالوسط القروي، فقد ارتفع الزمن المهني للنساء النشيطات المشتغلات بما يناهز 28 دقيقة، في حين تراجع الزمن المنزلي بما يقارب 19 دقيقة. وارتفع الزمن المخصص للدراسة والتكوين بالنسبة للنساء الشابات المتراوحة أعمارهن بين 15 و24 سنة بحوالي 32 دقيقة على حساب الزمن المخصص للأنشطة المنزلية الذي تراجع بـ25 دقيقة أقل للأنشطة المنزلية. فيما انتقل الزمن الحر المتوفر للمرأة المغربية القروية من 3 ساعات و22 دقيقة إلى 4 ساعات و22 دقيقة، في حين لم يعرف تغيرا ذو دلالة بالنسبة للمرأة الحضرية؛
- ما بين النشاط التجاري وغير التجاري: فمقاربة للمساهمة الكبيرة لعمل النساء في خلق الثروة الوطنية، خصص سنة 2012 ما يناهز 23,347 مليار ساعة للعمل المنزلي بالمغرب، تعود كلها تقريبا للنساء (92%) وتصل الحصة من الحجم الإجمالي للعمل المهني التي تعود للنساء حوالي 21%. وتصل قيمة العمل المنزلي إلى 285 مليار درهم سنة 2012، أي ما 34,5% من الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب.

وأما أهم استعمالات نتائج هذا البحث الوطني، فكانت في:

- قياس معمق لجميع أشكال العمل، حيث يمكن هذا النوع من البحوث من تحسين مصدر المعطيات التي توفرها البحوث الكلاسيكية حول التشغيل من خلال تسجيل الوقت الفعلي المخصص للعمل بجميع أشكاله؛
- تحليل جودة الحياة، من خلال التركيز على أهمية الوقت المخصص للترفيه بوصفه جانبا من جوانب الرفاه، حيث أن المعطيات حول استعمال الوقت مهمة لقياس مستويات المعيشة عبر وضع المؤشرات ذات الصلة بالرفاه والفقر؛
- تحسين تقييم الإنتاج الوطني، فالمعطيات المجمعة من خلال هذا النوع من الدراسات تسمح بتقييم أكثر دقة للإنتاج الوطني؛
- التخطيط، فالمعطيات التي يوفرها هذا النوع من البحوث تستعمل أيضا من قبل عدة مؤسسات عمومية وخاصة، مثل شركات النقل العمومي من أجل تخطيط المواقيت أو شركات الاتصال بغية الاستهداف الزمني.

نشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام

- **المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام**، الذي تم تنصيب أعضائه يوم 19 يونيو 2015 بالرباط، كآلية وطنية ثلاثية التركيب، تجمع ممثلي القطاعات الحكومية المعنية وممثلي جمعيات المجتمع المدني والهيآت المهنية وممثلي مراكز الدراسات والبحث بالجامعات ترجمة للمقاربة التشاركية التي تنتهجها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بهدف الرصد المستمر لصورة المرأة التي تروجها مختلف الوسائط الإعلامية (المكتوبة، والسمعية، والبصرية والرقمية)، ومحاربة الصور النمطية والمساهمة في تحسين وتطوير المعرفة في المجال، بما يصب بشكل مباشر في تحسين صورة المرأة في الإعلام، والذي تتمثل مهامه في:
  - القيام بأعمال اليقظة والرصد والتتبع لصورة المرأة في مختلف وسائل الإعلام؛
  - إعداد وتطوير المؤشرات في مجال رصد صورة المرأة في الإعلام؛
  - إحداث بنك للمعلومات والمعطيات حول الصور النمطية المرصودة في مختلف الوسائط الإعلامية، المكتوبة، والسمعية، والبصرية، والرقمية؛
  - المساهمة في إنجاز الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالمجال؛
  - إنجاز التقرير السنوي، وتقارير دورية أو موضوعاتية.

- **جائـزة التميـز للمـرأة المغربيـة**، التـي أطلقـت سـنة 2014، بهـدف تشـجيع المسـاهمات الخلاقـة والمبدعـة للنسـاء المغربيـات في مجـال ترسـيخ مبـادئ الانصـاف والمسـاواة بـين الجنسـين، والتـي تمنـح سـنويا تقديـرا للمشـاركة الاسـتثنائية للمـرأة في مجـالات الإبـداع والتنميـة، والميادين المتعلقـة بالعمـل الاجتماعـي. وقـد حـدد المرسـوم المحـدث للجائـزة مجـالات وأجهـزة حكامـة، وكـذا القيمـة الماليـة المقـدرة بـ 180.000 درهـم موزعـة عـلى:
  - الجائزة الأولى: 80.000 درهم؛
  - الجائزة الثانية: 60.000 درهم؛
  - الجائزة الثالثة: 40.000 درهم.

إلى جانب هذه الجائزة، تنظم مجموعة من القطاعات جوائز تقديرية وتحفيزية تمنح حسب مجال تدخل القطاع، نذكر منها:

- **جائـزة أمهـر صانعـة**، حيـث تنظـم الجائـزة الوطنيـة لأمهـر الصنـاع سـنويا بهـدف تحفيـز الصانعـات التقليديـات والصنـاع التقليديـين عـلى الإبـداع والتجديـد والتعريـف أكـثر بمهاراتهـم الحرفيـة، والتـي تـم تنظيـم 5 دورات منهـا توجـت خلالهـا 35 صانعـة تقليديـة مـن بـين 122 متوجـا؛
- **جائـزة المناصفـة والكرامـة في وسـائل الإعـلام**، التـي تهـدف تكريـم الصحفيـين عـن التزاماتهـم تجـاه تشـجيع المسـاواة ومكافحـة الصـور النمطيـة، وتحسـيس الفاعلـين المعنيـين مـن أجـل تمثيليـة أحسـن للنسـاء في الإعـلام، وتفعيـل وضـمان تتبـع تنفيـذ مقتضيـات الميثـاق الوطنـي لتحسـين صـورة المـرأة في الإعـلام.

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف الأول: تتبع وتقييم وضعية المساواة				
الإجراء 1: إحداث آليات تنسيق وتتبع وتقييم الخطة الحكومية للمساواة				
إحداث اللجنة الوزارية للمساواة	إصدار المرسوم	رئاسة الحكومة	• مصادقة الحكومة على المرسوم المحدث للجنة في 27 يونيو 2013 • إصدار المرسوم رقم 2.13.495 المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة (4 يوليوز 2013) ونشره بالجريدة الرسمية عدد 6176 (8 غشت 2013)	100%
	تشكيل اللجنة وتفعيلها	• وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية • وزارة الاقتصاد والمالية • الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة • وزارة العدل والحريات • وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية • وزارة الفلاحة والصيد البحري • الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوزارية في 13 شتنبر 2013، برئاسة السيد رئيس الحكومة ومشاركة 8 وزراء وكتاب عامون • انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية في 08 يناير 2015، برئاسة السيد رئيس الحكومة • انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الوزارية في 29 يونيو 2016، برئاسة السيد رئيس الحكومة	100%
تشكيل لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية	إصدار نص تنظيمي	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• إحداث اللجنة التقنية بقرار للسيد رئيس الحكومة • التعيين الرسمي لأعضاء اللجنة على مستوى المدراء	100%
	إصدار تقارير دورية ترفع إلى اللجنة الوزارية		• انعقاد الاجتماع الأول في أكتوبر 2013 • انعقاد الاجتماع الثاني في 3 أبريل 2014 • انعقاد الاجتماع الثالث في 21 أبريل 2015 • انعقاد الاجتماع الرابع في 11 نونبر 2015 • انعقاد الاجتماع الخامس في 27 يوليوز 2015 • إعداد أربع تقارير سنوية لتتبع الخطة الحكومية للمساواة (2012 و2013 و2014 و2015)	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية مركزيا وجهويا واقليميا في الحالات الممكنة	إصدار قرار مأسسة الآليات	رئاسة الحكومة	• مصادقة البرلمان، بتاريخ 28 أبريل 2015، على إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي ينص على إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانيات مختلف الوزارات وخلال مراحل التتبع والتقييم، حيث يجب أن يقترن برنامج كل وزارة أو مؤسسة بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي، وإصدار الظهير الشريف رقم 1.15.62 (2 يونيو 2015) الخاص به، وكذا المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية برسم 15 يوليوز 2015 • تعيين قسم القطاعات الاجتماعية بمديرية الميزانية كمسؤول عن مواكبة مختلف القطاعات الحكومية في ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بإصلاح القانون التنظيمي للمالية، خاصة الشق المتعلق بإدماج مقاربة النوع في الميزانية	100%
	تنفيذ القرار	وزارة الاقتصاد والمالية		
مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية مركزيا وجهويا واقليميا في الحالات الممكنة	إصدار قرار مأسسة الآليات تنفيذ القرار	وزارة الاقتصاد والمالية	• إحداث مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي في فبراير 2013، الذي يعنى بالبحث والابتكار في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي من خلال التعلم بين النظراء، تتويجا لمسار إصلاح ميزانية الدولة	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية مركزيا وجهويا واقليميا في الحالات الممكنة	إصدار قرار مأسسة الآليات تنفيذ القرار	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• إحداث مديرية المرأة، التي تضطلع في إطار استراتيجية 4+4 بمجموعة من المهام1 ، منها تنسيق وتتبع تنفيذ مقتضيات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، وتعزيز الشراكة مع جميع المتدخلين في مجال النهوض بأوضاع المرأة، وإنجاز الدراسات والأبحاث حول المرأة وتجميع ونشر الوثائق المتعلقة بها، ودعم الجمعيات العاملة في مجال المرأة. وتضم قسمين: • قسم المرصد الوطني للمرأة، يضم 3 مصالح: • مصلحة المرصد الوطني للعنف ضد المرأة • مصلحة التوثيق والإعلام والاستشراف • مصلحة تحسين صورة المرأة في الإعلام • قسم تمكين المرأة، يضم 3 مصالح: • مصلحة تنسيق برامج المساواة • مصلحة دعم مبادرات النساء • مصلحة النهوض بحقوق المرأة • إحداث لجنة النوع للقطب الاجتماعي، سنة 2014، تتكون من ممثلين عن جميع المديريات ووكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، بهدف ضمان إدماج مقاربة النوع في برامج ومبادرات الوزارة، في إطار برنامج الشراكة «تعزيز وتقوية مأسسة المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية» الموقع في أبريل 2014 بين الوزارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال بناء وتعزيز قدرات القطب الاجتماعي في مجال التنسيق بين القطاعي، وأدوات وآليات الرصد والتقييم والهندسة الاجتماعية للقرب والتواصل وتدبير المعارف	100%
		وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إحداث فرق النوع على مستوى جميع الجهات، سنة 2013، بعد فريق تدبير النوع على الصعيد المركزي الذي سبق إحداثه سنة 2009. ويتكون كل فريق جهوي من أربعة أطر (نقطة ارتكاز، ومكلف بالتخطيط التربوي، ومكلف بالميزانية، ومكلف بالتواصل)	100%
		قطاع الصيد البحري	• إحداث خلية النوع الاجتماعي بمديرية التعليم والتكوين والبحث من أجل تتبع عملية إدماج النوع والسهر على التنسيق بين مختلف المتدخلين • تعيين نقط الارتكاز بمختلف المصالح تضم 40 إطارا مسؤولا يمثلون المصالح المركزية والجهوية، وذلك من أجل تتبع وتنسيق كل النشاطات المتعلقة بعملية إدماج النوع	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية مركزيا وجهويا واقليميا في الحالات الممكنة	إصدار قرار مأسسة الآليات تنفيذ القرار	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• إحداث خلية مركزية تسهر على تنسيق وتقييم وتتبع وضعيات النساء، سواء منهن العاملات أو الطالبات الجامعيات، في أفق العمل على خلق خلايا فرعية بالجامعات تكون تابعة للخلية المركزية، وذلك من أجل إنماء وإرساء قواعد المناصفة، وإعداد الإحصائيات والتقارير حول الأعمال المنجزة	100%
		وزارة الصحة	• إحداث وحدة محاربة العنف المبني على النوع، سنة 2013، بمديرية السكان، تتكلف بتنسيق عملية التتبع والتقييم	100%
		وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• إحداث مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية في 2014	100%
مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية مركزيا وجهويا واقليميا في الحالات الممكنة	إصدار قرار مأسسة الآليات تنفيذ القرار	الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء	• إحداث قطب إدماج مقاربة النوع بقطاع الماء وتكوين شبكة تتبع إجراءات الخطة الحكومية للمساواة، تضم مدراء القطاع ومديرة ومدراء وكالات الأحواض المائية ومدير تعميم الماء الصالح للشرب للساكنة القروية بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وبعض الأطر المسؤولة بهذه المديريات، والتي يقوم بتنسيقها قطب إدماج مقاربة النوع • إبرام اتفاقية شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إعداد استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع بقطاع الماء، في مارس 2015، بهدف مأسسة إدماج مقاربة النوع في مخططات وبرامج وممارسات القطاع، بما في ذلك وكالات الأحواض المائية، والتي يتم إنجازها عبر المراحل التالية: • القيام بتحليل مفصل للتقدم المحرز على مستوى إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء مع تسليط الضوء على التحديات والإكراهات المطروحة • صياغة استراتيجية مأسسة إدماج النوع في قطاع الماء • إعداد مخطط عمل هذه الاستراتيجية مع تحديد آليات ووسائل تفعيلها • إعداد منظومة لتتبع مخطط العمل المنبثق عن هذه الاستراتيجية وتقييمه إحداث لجنة مركزية، في إطار هذه الاستراتيجية، يرأسها السيد الكاتب العام للوزارة المكلفة بالماء، وتتكون من المدراء المركزيين للقطاع ومن مديرة ومدراء وكالات الأحواض المائية ومسؤولين ومسؤولات يتم تعيينهم من طرف السيدة الوزيرة المكلفة بالماء	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية مركزيا وجهويا واقليميا في الحالات الممكنة	إصدار قرار مأسسة الآليات تنفيذ القرار	الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء	• إحداث لجنة تقنية، لتفعيل مخططات وبرامج اللجنة المركزية لإدماج مقاربة النوع، تتكون من ممثلين وممثلات المدراء المركزيين ومديرة ومدراء وكالات الأحواض المائية وستة ممثلين وممثلات المصالح الخارجية للوزارة. ويتم تعيين أعضائها حسب المعايير التي جاءت بها دورية السيدة الوزيرة المكلفة بالماء بتاريخ 21 أبريل 2016 • دراسة حول تقييم مؤشرات النوع الاجتماعي ببرنامج البنيات التحتية للمدارس القروية في مجال مياه الشرب والصرف الصحي، والتي وصلت مرحلة البحوث الميدانية لأزيد من 500 مدرسة قروية استفادت من منشآت الصرف الصحي ومن الماء الصالح للشرب لفائدة التلميذات والتلاميذ بالمجال القروي	100%
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• إحداث نواة النوع الاجتماعي تضم 40 إطارا مسؤولا يمثلون المصالح المركزية والجهوية من أجل تتبع وتنسيق كل النشاطات المتعلقة بعملية إدماج النوع	100%
		وزارة الداخلية	• إحداث خلية النوع تتكون من 7 نقط ارتكاز و7 نواب يمثلون مختلف المديريات التابعة للمديرية العامة للجماعات المحلية، بهدف إعداد مخطط عمل لمأسسة النوع الاجتماعي في برامج الوزارة/المديرية العامة للجماعات المحلية، وتتبع تنفيذه والسهر على تقييمه وتقويمه من أجل النهوض بالمساواة وتكافؤ الفرص	100%
		الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	• إحداث مصلحة النوع الاجتماعي بمديرية العمل الاجتماعي والثقافي والتربوي والشؤون القانونية، بموجب قرار للوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة رقم 4360.14 الصادر في فاتح دجنبر 2014 بشأن إحداث وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية التابعة للوزارة (ج.ر 6330 ص 846)	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 2: رصد وتقييم وضعية المساواة				
إعداد تقارير وطنية حول جهود النهوض بوضعية المساواة	**إعداد التقارير ونشرها**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• إعداد تقرير المملكة المغربية للدورة 56 للجنة وضع المرأة المنعقدة مارس 2012 حول «تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر، التنمية والتحديات الراهنة» • إعداد تقرير المملكة المغربية للدورة 57 للجنة وضع المرأة المنعقدة مارس 2013 حول «النهوض بالمساواة ومحاربة العنف ضد النساء بالمغرب. حصيلة وآفاق» • إعداد تقرير المملكة المغربية للدورة 58 للجنة وضع المرأة المنعقدة مارس 2014 حول «أهداف الألفية للتنمية لصالح النساء والفتيات بالمغرب، المكتسبات وتحديات ما بعد 2015» • إعداد تقرير المملكة المغربية للدورة 59 للجنة وضع المرأة المنعقدة مارس 2015 حول «تقييم خطة عمل بيجين+20» • إعداد تقرير المملكة المغربية للدورة 60 للجنة وضع المرأة المنعقدة مارس 2016 حول «تمكين المرأة والتنمية المستدامة» • المساهمة في إعداد التقرير الوطني حول تتبع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	**100%**
		وزارة المالية الاقتصاد	• إعداد تقرير النوع المرافق لقوانين المالية سنويا، الذي يشكل آلية لتقييم السياسات العمومية على ضوء الحاجيات المتباينة للسكان المستهدفين	
		المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	• إطلاق مسار إعداد التقرير الوطني الجامع للتقريرين الخامس والسادس المتعلق بتفعيل الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تم تنظيم عدة اجتماعات تنسيقية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية تم على إثرها إعداد صيغة متقدمة من التقرير المذكور • إطلاق مسار إعداد التقرير الوطني الجامع للتقارير 19 و20 و21 المتعلق بتفعيل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث تم تنظيم عدة اجتماعات تنسيقية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية تم على إثرها إعداد صيغة متقدمة من التقرير المذكور • تنظيم اللقاءات الجهوية لهذه التقارير، قبل إحالتها اللجان الأممية المعنية متم 2015	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إعداد تقارير وطنية حول جهود النهوض بوضعية المساواة	إعداد التقارير ونشرها	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• إنجاز دراسة تحدد حاجيات كل من النساء والرجال العاملين بالإدارة العمومية بغاية التوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة • إنجاز دراسة تخص مكانة المرأة بمراكز المسؤولية في الوظيفة العمومية • إنجاز الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية. • إنجاز إعداد ملخص تقرير حول تقييم مسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول بشأن التعيين فيها في مجلس الحكومة وتوجيهه إلى السيد رئيس الحكومة. • المساهمة في تقارير المملكة المغربية لدورات لجنة وضع المرأة	100%
		وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	• دعم فكرة صياغة هدف مستقل بخصوص النوع الاجتماعي، وإدراج قضايا المرأة والمساواة بطريقة عرضانية في باقي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، عن طريق البعثة الدائمة للمملكة المغربية في إطار أشغال «مجموعة العمل المفتوحة حول أهداف التنمية المستدامة» التي ينتمي إليها المغرب، والتي نظمت عددا من دورات عمل بنيويورك بين دجنبر 2014 وغشت 2015. وقد تم اعتماد الأهداف المذكورة كلها في شتنبر 2015 من طرف المجتمع الدولي	100%
		وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إنجاز تقرير عن التميز بالمنظومة التربوية لفائدة اليونسكو • المساهمة في الدراسة الخاصة بمكانة المرأة بمراكز المسؤولية بالوظيفة العمومية • المساهمة في التهييء لمشاركة المغرب في الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف من 27 فبراير إلى 23 مارس 2012، وفي زيارة فريق العمل المعني بمناهضة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة للمغرب من 13 إلى 20 فبراير 2012 • المساهمة السنوية في إنجاز تقرير النوع المرافق لقانون المالية • المساهمة في المنتدى الوطني حول «النساء في العلوم رافعة التنمية» المنظم من طرف كلية الآداب بجامعة المحمدية • المساهمة في تقارير المملكة المغربية لدورات لجنة وضع المرأة	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
المساهمة في التقارير الوطنية حول وضعية النساء	إعداد التقارير ونشرها	الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	• التمثيلية في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية • المشاركة في الإعداد والمصادقة على استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية • المساهمة في تقارير المملكة المغربية لدورات لجنة وضع المرأة	100%
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• المساهمة في التقرير الوطني للدورة 58 و59 و60 لوضع المرأة • المساهمة السنوية في إنجاز تقرير النوع المرافق لقانون المالية • المساهمة في التقرير الدوري الجامع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة • المساهمة في التقرير الدوري الشامل حول حقوق الإنسان • المساهمة في التقرير الوطني لإعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة • المساهمة في التقرير الدوري عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية • المساهمة في التقرير الدوري عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية • المساهمة في التقرير حول القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	
		الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	• المشاركة في إعداد التقارير مع باقي الشركاء التي تشمل موضوع المرأة	100%
		وزارة الثقافة	• المشاركة في أعمال الورشة المتعلقة بالتقرير الأولي حول «مساندة النساء كفاعلات اقتصاديات»، المنظمة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والذي تم إنجازه عن طريق برنامج MENA-OCDE للاستثمار • المساهمة في إنجاز مشروع دليل المتعلق بمطابقة الإطار القانوني الوطني الساري المفعول مع دستور 2011 والالتزامات الدولية في مجال المساواة ومنع التمييز ضد النساء (DIDH ET ONU FEMMES) • المشاركة بمسار إعداد التقرير الوطني الجامع للتقارير 19 و20 و21 المتعلق بتفعيل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف الثاني: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانية في مختلف القطاعات				
الإجراء 3: تقوية قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• تنظيم دورتين تكوينيتين حول موضوع «السياسات العمومية المدمجة للمساواة» استفاد منها 39 إطارا يمثلون القطب الاجتماعي، و37 إطارا يمثلون باقي القطاعات الحكومية المعنية • تكوين أعضاء اللجنة التقنية لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في مجال النظام المعلوماتي الخاص بتتبع الخطة الحكومية للمساواة، سنة 2014 • تنظيم ورشة عمل لفائدة أعضاء اللجنة التقنية لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة يوم 17 دجنبر 2015 • استفادة أطر ومسؤولي الوزارة من عدة دورات تكوينية منظمة من طرف هيئات دولية وإقليمية، كصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجلس أوروبا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ولجنة الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا..	**100%**
		وزارة السياحة	• 1521 طالبة مسجلة بالمؤسسات التكوينية الفندقية والسياحية خلال الفصل الدراسي 2015- 2016 (44٪ من المجموع العام)، مقارنة بحوالي 1456 طالبة في الموسم الدراسي 2012-2013 (44٪ من المجموع العام)، بارتفاع وصل 4,5 ٪ • 653 طالبة خريجة المؤسسات التكوينية الفندقية والسياحية خلال الموسم الدراسي 2014-2015 (40٪من المجموع العام)، مقابل 699 طالبة خلال السنة الدراسية 2012-2013 (40٪من المجموع العام)، بتراجع وصل 6٪. • 517 طالبة مسجلة بالمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة خلال الموسم الدراسي 2015- 2016 مقابل 474 طالبة خلال 2012-2013)، بارتفاع وصل 9٪ • 166 طالبة خريجة المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة خلال الفصل الدراسي 2015- 2016، أي ما يعادل 56 % من مجموع الطلبة، مقارنة بحوالي 170 خريجة خلال الموسم الدراسي 2012-2013 • الاشتغال على مشروع خلق فرع الشغل والتكوين على مستوى المرصد الوطني للسياحة الذي سيمكن من إرساء مؤشرات جديدة لتتبع وضعية التكوين وسوق الشغل الخاصة بقطاع السياحة، والتي من المنتظر أن تزود الوزارة بنسبة الخريجات والعاملات في القطاعين العام والخاص. وكذا القيام بحملات تحسيسية في هذا الإطار	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 3</u>: تقوية قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني**	• تنظيم ورشة «بناء الفريق» لفائدة ممثلي الإدارة المركزية والفرق الجهوية لتدبير النوع • تنظيم 2 دورتين تكوينيتين لفائدة الفريق الوطني والفرق الجهوية لتدبير النوع، الذي يضم 80 إطارا، في مجال التحليل حسب النوع، ومأسسة المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية، ووضع الميزانيات المستجيبة للنوع والتواصل المستجيب النوع • تنظيم 4 ورشات جهوية مصاحبة للفرق الجهوية لتدبير النوع من أجل وضع مخططات العمل الجهوية لمأسسة المساواة بين الجنسين	**100%**
		قطاع الصيد البحري	• تنظيم مجموعة من الورشات التكوينية، برسم سنة 2015، حول مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة لفائدة عدد من الأطر والمسؤولين	**100%**
		وزارة الصحة	• ترسيخ مقاربة النوع كأحد المبادئ المتبناة لإعداد الميزانية ابتداء من 2015 • إفراد برنامج خاص بالصحة الإنجابية وصحة الأم من بين 6 برامج قارة اعتمدت في هذا الإطار	
		وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	• إدماج المرأة في استراتيجية «التعلم مدى الحياة» و«التعلم عن بعد»، من خلال انفتاحها على فضاء الإعلام المرئي، وذلك بإعداد برنامج «أقرأ وأتعلم» بواسطة التلفاز والأنترنيت • تحقيق مبدأ المناصفة في مجال تتبع المشاريع التربوية، حيث بلغ عدد المكونين التربويين 218 مكونا، من بينهم 121 مكونة تربوية • تحقيق مبدأ المناصفة في مجال التوجيه والإشراف التربوي على البرنامج، حيث بلغ عدد المستشارين والمنسقين التربويين 420، من بينهم 217 مستشارة ومنسقة تربوية، بنسبة 50,94% • تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة 438 موظفة وموظفا، خصصت إحداها لموضوع «مقاربة النوع» استفاد منها 20 إطارا ومسؤولا	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 3: تقوية قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء**	• تنظيم ورشة عمل في موضوع «المرأة /الماء: إدماج مقاربة النوع في التدبير المندمج للموارد المائية»، في دجنبر 2014، بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، بهدف تحسيس أصحاب القرار المعنيين بمجال الماء بمقاربة النوع وضرورة إدماجها في التدبير المندمج للموارد المائية • تنظيم يوم دراسي، أكتوبر 2015، بهدف تحسيس وتكوين مدراء ومديرات قطاع الماء ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في مجال إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية وفي الميزانية السنوية. وعرف مشاركة حوالي 70 مسؤولا، منهم حوالي 40 % مسؤولة • تنظيم برنامج تدريبي حول إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، ما بين نونبر 2015 وفبراير 2016، بتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ووكالة التنمية البلجيكية CTB، بهدف تقوية قدرات رؤساء المصالح والأطر المكلفة بإعداد الميزانية في الوزارة ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في مجال تقييم مؤشرات النوع وإدماج هذه المقاربة في البرامج والمشاريع السنوية، مكن من حصول 93 مشاركا، من بينهم 63 امرأة، على الأدوات اللازمة المتعلقة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية والقوانين والبرامج الوطنية في المجال، والتي تمكنهم من تحليل دقيق وإدماج أمثل لمقاربة النوع بمعاييره الحقوقية في المشاريع السنوية لقطاع الماء ولوكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب • تكوين 32 مسؤولا حول كيفية إدماج النوع وتقييم مؤشراته في البرامج والمشاريع التي يسهرون على تنفيذها، منهم 12 مسؤولة (37.5%)، وذلك في مارس 2016 خلال مراحل إعداد دراسة استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع بقطاع الماء • تنظيم عدة دورات تكوينية لدعم أطر هندسة المياه والأرصاد الجوية ووكالات الأحواض المائية في مجال إدماج النوع، حيث تم تكوين، ما بين 2013 وأبريل 2016، 3588إطارا وتقنيا، من بينهم 1133 امرأة، بنسبة 32 %	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 3: تقوية قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**وزارة الفلاحة والصيد البحري**	• تنظيم 6 لقاءات بين جهوية حول الخطة الحكومية للمساواة والأنشطة الملزمة للوزارة لفائدة المهنيين وممثلي القطاع الفلاحي والشركاء الفاعلين المعنيين بمختلف جهات المملكة • تنظيم يوم إخباري وتحسيسي حول الخطة الحكومية للمساواة والأنشطة الملزمة للوزارة لفائدة أطر يمثلون المديريات المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية، والتي بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات منه 150	**100%**
		وزارة الداخلية	• تنفيذ برامج للتكوين وتقوية القدرات لفائدة الفاعلين المحليين وتوفير المواكبة التقنية لإعداد المخططات لحوالي 1200 جماعة مستهدفة بإدماج مقاربة النوع، بتعبئة مبلغ مالي قدره 564 مليون درهم، من بينها جرادة، وفكيك، وتاوريرت، وبركان، والناظور، والدريوش، ووجدة، وكرسيف، وتازة، وتاونات، وشفشاون، ووزان، والعرائش، وتطوان، والفحص أنجرة، وطنجة أصيلة، والمضيق الفنيدق • تنفيذ برنامج للتكوين يخص منهجية التخطيط واستعمال النظام المعلوماتي الجماعي استفادت منه الفرق الإقليمية للدعم والفرق التقنية الجماعية المكلفة بالتخطيط التابعة 1423 جماعة. بغلاف مالي قدره 5,6 مليون درهم • تنظيم 9 دورات تكوينية، ما بين 27 أبريل و31 ماي 2016، بكل من القنيطرة والخميسات وشيشاوة ومراكش وفاس ومكناس وشفشاون وطنجة والرباط، استفاد منها 340 من رؤساء الجماعات الترابية ومديري المصالح بالجماعات بهدف تحسيسهم في مجال إدماج النوع على مستوى برامج عمل الجماعات المحلية	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 3: تقوية قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**وزارة الشؤون الخارجية والتعاون**	• تنظيم ورشات سنوية لفائدة الأطر قبل التحاقهم للعمل بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، بهدف تحسيسهم بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وتزويدهم بمعطيات هامة حول الإصلاحات العميقة المعتمدة للحد من جميع أشكال التمييز ضد المرأة والنهوض بأوضاعها وتمكينها من التمتع بجميع حقوقها.. • التنظيم السنوي لندوات تخلد اليوم العالمي للمرأة بهدف تعميق التفكير حول الإنجازات الملموسة التي تحققت، وتجديد الانخراط السياسي وتعبئة الرأي العام بخصوص المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء • ارتفاع نسبة المشاركة النسوية في لجان الإعلانات عن الترشح: امرأة في كل لجنة مكونة من 5 أو 6 مسؤولين • ارتفاع نسبة تأنيث التكوين المستمر، خلال الأربع سنوات الماضية، بلغت حاليا نسبة 60% • إطلاق التكوين الخاص بالنساء في ميادين التنمية الذاتية والقيادة أو الريادة النسائية، بمشاركة لا تقل عن 30 امرأة إطار سنويا • أكثر من 50 % نسبة النساء المستفيدات من التدريب بالخارج والتكوين في اللغات الأجنبية	**100%**
		وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	• دعم قدرات 32 مستفيدا من تقنيات جمع المعلومات وتحليلها وتدبير قاعدة المعلومات في مجال نظام المعلومات الجماعي المتعلق بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي • تنظيم ورشات عمل حول إشكالية ندرة المياه بالواحات لفائدة 30 جمعية نسوية	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 3: تقوية قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة	عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	• تنظيم الدورة التكوينية 12 لفائدة المحامين الشباب حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ما بين من 24 و26 فبراير 2014 بالرباط، في إطار الشراكة المبرمة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، والتي عرفت تقديم عروض عن حقوق المرأة أطرها مختصون وخبراء في مجال حقوق المرأة • تنظيم يوم تواصلي وتحسيسي حول الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق المرأة، يوم 12 ماي 2015 بمراكش، في إطار تنفيذ مشروع الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالمغرب، الذي مكن من التشاور وتبادل الآراء بين الفاعلين حول خلق آليات جهوية لتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بحقوق المرأة • تنظيم دورة تكوينية لفائدة ممثلي جمعيات المجتمع المدني حول «إعداد التقارير الموازية في مجال حقوق الإنسان»، يومي 29 و30 أكتوبر 2015 في إطار تقوية قدرات المجتمع المدني	100%
		وزارة الثقافة	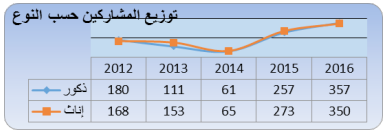 1009 مستفيدة من التكوين المستمر، ما بين سنة 2012 و2016، من مجموع 1975 من المشاركين في المجالات أكثر تخصصا، كالمهن الثقافية، والتدبير والدعم والمساندة والمعلوميات المتخصصة في التراث	
		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• المشاركة في ورشة عمل حول الميزانية المستجيبة، المنظمة من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية يوم 17 دجنبر 2015	
		وزارة الشباب والرياضة	• تكوين إطارين من مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية في مجال النظام المعلوماتي الخاص بتتبع الخطة الحكومية للمساواة سنة 2014 • المشاركة في ورشة حول ميزانية النوع الاجتماعي سنة 2015 • برمجة دورات تكوينية، سنة 2016، حول القيادة النسوية وإدماج مقاربة النوع في الميزانية	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 4:</u> تأهيل الفاعلين في مجال الميزانية المدمجة للنوع	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**وزارة الاقتصاد والمالية**	• مواكبة إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية عبر القيام بـ: • المرحلة الأولى، التي انطلقت برسم قانون المالية لسنة 2014، وهمت 4 قطاعات وزارية، هي وزارة الاقتصاد والمالية، وقطاعات التربية الوطنية والفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر • المرحلة الثانية، التي انطلقت مع قانون المالية لسنة 2015، وعرفت انضمام 4 قطاعات جديدة، هي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الصحة ثم قطاع التكوين المهن • المرحلة الثالثة، التي انطلقت مع تطبيق القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية برسم سنة 2016، وتهم 7 قطاعات وزارية جديدة، هي الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، ووزارة السكنى وسياسة المدينة، ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وقطاع الصيد البحري • المرحلة الرابعة، التي ستنطلق مع القانون المالية برسم سنة 2017، قصد تعميم مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي للمالية لتضم جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات المالية • تنظيم مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي لورشات تكوينية، يومي 2 و3 دجنبر 2014، و7 و8 يناير 2015، لدعم قدرات أكثر من 40 إطار مكلف بالبرمجة والميزانية من مختلف القطاعات الوزارية، حيث ركزت هذه الورشات على اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية • تنظيم ورشة رفيعة المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي، خلال نونبر 2014، على هامش أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان: نظرة مستقبلية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015»، حيث كانت مناسبة لاقتسام إنجازات وآفاق التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي • تنظيم دورتين تكوينيتين في «الميزانية المستجيبة للنوع» لفائدة 70 إطار من المكلفين بالتخطيط والميزانية على المستوى المركزي والجهوي • إعداد دليل الميزانية المستجيبة للنوع ملائم للنظام التربوي	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 4:</u> تأهيل الفاعلين في مجال الميزانية المدمجة للنوع	**عدد ونسبة الأطر المكونة في كل قطاع**	**وزارة السياحة**	• استفادة حوالي 1071 امرأة من التكوين المستمر، ما بين 2012 و2016، أي ما يعادل 52% من المجموع العام، بنسبة نمو وصلت 87%	
		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• وضع تصور مرحلي لبرنامج التكوين المستمر، برسم سنة 2015، وفق مقاربة تشاركية/اقتراحية من مختلف مديريات الإدارة المركزية يدمج ضمن موضوعاته مقاربة النوع الاجتماعي موجهة لفائدة المدراء ورؤساء الأقسام والمصالح ومختلف الأطر العاملة، وهو في طور المصادقة	**50%**
		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• إنجاز صفقة لانتقاء مكتب الدراسات الذي سيتولى تنفيذ برنامج التكوين المستمر، برسم سنة 2016، والذي يوجد طور المصادقة • الدعم المخصص لتطوير الخدمات الاجتماعية للطالبات والطلبة ما يقارب 63 % من ميزانية تسيير الوزارة بدون احتساب أجور الموظفين التي تبلغ مجموع 3,2 مليار درهم • الميزانية المرصودة لتعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية للطالبات والطلاب ما يقارب 21.11% من مجموع ميزانية الاستثمار، حيث تم رصد نسبة 87% من ميزانية الاستثمار لفائدة الجامعات، خصصت 35 % منها لإنجاز مباني جديدة. كما خصصت2% منها لتطوير نظام البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار	**100%**
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• إدماج النوع الاجتماعي في مخطط المغرب الأخضر، انطلاقا من سنة 2015، عبر وضع فقرة خاصة • تخصيص ميزانية حسب النوع من أجل بلورة استراتيجية ومنهاج عمل لإدماج النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي • إنجاز دراسات تشخيصية حسب النوع لتحديد منهاج عمل حسب النوع الاجتماعي • تنظيم دورة تكوينية في «الميزانية المستجيبة للنوع» لفائدة نقط الارتكاز المركزيين والجهويين	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 5: إعداد</u> البرامج المدمجة للنوع الاجتماعي	عدد البرامج المعدة حسب النوع	وزارة الفلاحة والصيد البحري	• إعداد مجموعة من المؤشرات التي تعكس الفوارق بين الجنسين المتعلقة بجهاز التكوين المهني، ونمط التكوين بالتدرج المهني، وهندسة التكوين باعتبار الكفاءات وإدماج خريجي وخريجات التكوين المهني في سوق الشغل • إطلاق برامج تكوينية لفائدة نقط الارتكاز من أجل تقوية قدراتها واكتساب الأدوات اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي • العمل على إعداد دراسة حول إدماج النوع الاجتماعي من أجل بلورة استراتيجية ومنهاج عمل لإدماج النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي	100%
		الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء	• تخصيص اعتمادات مالية، في إطار ميزانية 2015 و2016، تهم: • برنامج مقاربة النوع للقيام بالدراسات التي تهم دراسة تقييم مؤشرات النوع الاجتماعي لبرنامج البنيات التحتية للمدارس القروية في مجال مياه الشرب والصرف الصحي • برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي للمدارس بالوسط القروي • برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي للمساجد والكتاتيب القرآنية • المساهمة مع المنظمات الوطنية والدولية، كهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لدراسة استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء • برامج دراسات الموارد المائية وتعبئتها بواسطة السدود الكبرى والصغرى والسدود التلية والآبار والأثقاب ودراسات وتوقعات الأرصاد الجوية	
		وزارة الصحة	• إعداد مشاريع الميزانية، منذ سنة 2015، وفق الآليات المستجيبة لمقاربة النوع التي جاء بها مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقوانين المالية، بعد اختيار خوض المرحلة التجريبية الثانية لهذا الإصلاح بموجب منشور السيد رئيس الحكومة رقم 06/2014 وما ترتب عنه من إعادة النظر في هيكلة الميزانية وإعداد النسخة الأولى لمشروع فاعلية الأداء، حيث تم: • تخصيص اعتمادات مالية مهمة، منذ سنة 2015، للبرنامج الميزانياتي للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة • إعداد التقرير السنوي حول الصحة والنوع	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع مرصد الديناميات المجالية	عدد البرامج المعدة حسب النوع	وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	• تحليل الأنشطة المسطرة في ورقة خارطة طريق مرصد الديناميات المجالية وتحديد المشاريع التي من شأنها إدماج مقاربة النوع الاجتماعي • الحرص على إدماج مقاربة النوع في أدوات التخطيط الاستراتيجي لإعداد التراب الوطني	100%
تطوير المخططات الجماعية التنموية الدامجة لتقليص المخاطر والكوارث الجماعية النموذجية			• التفعيل العملياتي لنظام المعلومات الجماعي حول النوع والتغيرات المناخية بـ8 جماعة بإقليم الرشيدية وتطعيمه بمؤشرات للتقليل من المخاطر والكوارث وإدماج مقاربة النوع • تحيين المخططات الجماعية بنفس الجماعات بهدف إدماج مقاربة النوع ومؤشرات التغيرات المناخية • دعم قدرات 32 تقنيا في جمع المعلومات والتحليل وتدبير بنك المعلومات	
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في أدوات التخطيط الاستراتيجي لإعداد التراب الوطني			• إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المقتضيات المرجعية للتصاميم الجهوية لإعداد التراب	
الإجراء 6: تنفيذ الميزانية حسب النوع داخل الوزارات	إعداد ميزانية القطاع حسب النوع	وزارة الصحة	• إعداد مشاريع الميزانية، منذ سنة 2015، وفق الآليات المستجيبة لمقاربة النوع التي جاء بها مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقوانين المالية، بعد اختيار خوض المرحلة التجريبية الثانية لهذا الإصلاح بموجب منشور السيد رئيس الحكومة رقم 06/2014 وما ترتب عنه من إعادة النظر في هيكلة الميزانية وإعداد النسخة الأولى لمشروع فاعلية الأداء، حيث تم: • تخصيص اعتمادات مالية مهمة، منذ سنة 2015، للبرنامج الميزانياتي للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة • إعداد التقرير السنوي حول الصحة والنوع • إعداد دليل لإدخال مقاربة النوع في إعداد المخططات والبرامج الصحية والميزانية	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 6: تنفيذ الميزانية حسب النوع داخل الوزارات	إعداد ميزانية القطاع حسب النوع	وزارة الثقافة	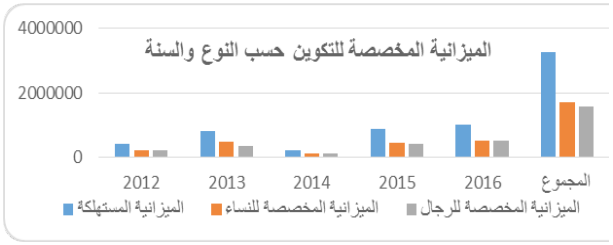	100%
		وزارة التعليم العالي	• الدعم المخصص لتطوير الخدمات الاجتماعية للطالبات والطلبة ما يقارب 63 % من ميزانية التسيير بدون احتساب أجور الموظفين التي تبلغ مجموع 3,2 مليار درهم • الميزانية المرصودة لتعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية للطالبات والطلاب ما يقارب 21.11% من مجموع ميزانية الاستثمار، حيث تم رصد نسبة 87% من ميزانية الاستثمار لفائدة الجامعات، خصصت 35 % منها لإنجاز مباني جديدة. كما خصصت2% من ميزانية الاستثمار لتطوير نظام البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار	100%
		وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	• تقييم 8 مخططات جماعية للتنمية والمدمجة للنوع بإقليم الرشيدية	100%
		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• اعتماد غلاف مالي قدره 1.000.000 درهم لدعم الجمعيات العاملة في ميدان المساواة، لأول مرة، برسم سنة 2016، لضمان احترام مقتضيات التشريع الوطني ذات الصلة بالمساواة في العمل، حيث تقدمت **06** جمعيات بطلبات ترشيحها للاستفادة من هذا الدعم، وتم انتقاء 05 منها لاستيفائها للشروط المطلوبة	100%
		وزارة التربية الوطنية	• مصاحبة المكلفين بوضع الميزانية على صعيد الجهة في إعداد الميزانية حسب النوع في مخطط الجهة ابتداء من سنة 2014 • تنظيم حصص تأطيرية لأطر مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط في مجال الميزانية المستجيبة للنوع	50%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 6: تنفيذ الميزانية حسب النوع داخل الوزارات	**إعداد ميزانية القطاع حسب النوع**	**وزارة العدل والحريات**	• اعتماد آليات ومقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقوانين المالية في إعداد مشروع ميزانية القطاع لسنة 2015 • اعتماد مؤشرين للتقييم يتعلقان بتعزيز دور خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف: • الأول بشأن عدد الخلايا التي تم تجهيزها • الثاني يهم عدد الموارد البشرية الموضوعة رهن إشارة هذه الخلايا	**100%**
الإجراء 7: تعميم مقاربة النوع في مخططات عمل وميزانيات مجالس الجماعات	**عدد الجماعات التي تتوفر على نظام معلوماتي يراعي النوع**	**وزارة الداخلية**	• 08 جماعات تتوفر على نظام معلوماتي يراعي النوع أنجز في إطار مشاريع أنموذج • توضيب النسخة 4 المعدلة للنظام المعلوماتي، التي تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، والتي توجد في مرحلة المصادقة قبل التعميم على جميع المخططات الجماعية	**60%**
	نسبة المخططات الجماعية للتنمية المدمجة للنوع **نسبة الجماعات التي تتوفر على ميزانيات تراعي النوع**	**وزارة الداخلية**	• تصميم نسخة للنظام المعلوماتي المستجيب للنوع واختبارها في المرحلة الأولى في جماعة آيت اولال بإقليم زاكورة، وفي المرحلة الثانية في **5 جماعات** بإقليم ورززات • نشر نسخة من النظام المعلوماتي الجماعي V3.5g SIC في 106 جماعة بالجهة الشرقية (الجماعات القروية والحضرية التي تضم أقل من 35000 نسمة). وقد تم إنتاج 106 تصميم التنمية المحلي المستجيب للنوع • حاليا في طور المصادقة، النسخة الجديدة4V g SIC تراعي مقاربة إدماج النوع والتي تمكن من الحصول على معلومات دقيقة ومحينة تخص وضعية المرأة ومؤشرات النهوض بأوضاعها من خلال معرفة مدى استفادتها من التجهيزات والخدمات الأساسية (الصحة، والتمدرس، والعزلة، والكهرباء... إلخ(• إحداث شبكة لوكلاء التنمية الإقليميين بهدف ضبط مسلسل إعداد المخططات الجماعية للتنمية والقدرة على ضمان مواكبة الجماعات ودعمها بما يلزم من خبرة تقنية وتأطير ومواكبة في جميع مراحل وضع وتنفيذ البرنامج الجماعي (منها 23% نساء)	**70%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 8: **إدماج مقاربة النوع في المخططات الجهوية للصناعة التقليدية**	**عدد المخططات الجهوية المدمجة للنوع**	**وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**	• الانتهاء من تفعيل المخططات الجهوية لجهات فاس بولمان، والعيون بوجدور الساقية الحمراء، وكلميم السمارة، وواد الذهب الكويرة • التوقيع وانطلاق تفعيل المخططات الجهوية لسوس ماسة درعة، ومراكش تانسيفت الحوز، ومكناس تافيلالت وتادلة أزيلال • إنجاز المخططات الجهوية لجهات الرباط سلا زمور زعير، والدار البيضاء الكبرى والغرب شراردة بني حسن، والشاوية ورديغة • مواصلة إعداد المخططات الجهوية لجهات طنجة تطوان، وتازة الحسيمة تاونات، والجهة الشرقية ودكالة عبدة • رغم عدم التوقيع على المخططات الثمانية الأخيرة، تمت مباشرة تفعيل أغلب المشاريع المبرمجة بالتنسيق مع شركائها • التركيز على رصد القطاعات والمشاريع الواعدة الموجهة للمرأة والكفيلة بخلق الأنشطة المدرة للدخل وفرص الشغل • إعداد 16 مخططا للتنمية الجهوية للصناعة التقليدية مقابل 6 مخططات الواردة في رؤية 2015، أي تغطية شاملة لمجموع التراب الوطني • إعداد برامج عمل، منبثقة عن هذه المخططات، تشمل عدة محاور، كدعم الإنتاج والتكوين المهني والإنعاش والتسويق.. الخ، وتحظى المرأة الصانعة من خلالها بحيز كبير من البرامج • إطلاق ملاءمة المخططات الجهوية مع التقسيم الجهوي الجديد، سنة 2016	**% 70**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 9: **إدماج مقاربة النوع في المعارض الوطنية والجهوية للصناعة التقليدية**	**عدد المعارض الوطنية والجهوية المدمجة للنوع**	**وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**	• إنجاز ما يزيد عن 69 معرض جهوي، **ما بين 2012-2014**، بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية شارك فيها ما يزيد عن 5182 عارض على مساحة تقدر بـ128.247 متر مربع • تنظيم 24 معرضا جهويا، ما بين 2012-2014، سجلت المشاركة النسوية خلالها نسب تتراوح بين 30 و57 بالمائة • المشاركة في 8 معارض مهنية خارج المغرب ومعرض داخل المغرب، خلال 2015، بمشاركة 88 مقاولة • المشاركة في 3 معارض تجارية خارج المغرب و3 معارض داخل المغرب، خلال 2015، بمشاركة 440 عارضا. وقد بلغت نسبة المشاركة النسوية في معرضي رمضان التجاريين بالرباط والدار البيضاء أزيد من 60% • تحديد نسبة مشاركة المرأة الصانعة في المعارض الجهوية، منذ 2014، في 30% عوض 20% • 1435 صانع وصانعة شارك في المعارض الجهوية المنظمة خلال 2015 • تنظيم 24 معرضا جهويا، سنة 2015، بمشاركة نسوية تراوحت نسبتها بين 30 و57 بالمائة	**100%**
	عدد المعارض الوطنية والجهوية المدمجة للنوع	**وزارة الفلاحة**	• دعم مشاركة أكثر من 100 تعاونية وجمعية نسائية، إضافة إلى مجموعات ذات النفع الاقتصادي بالمعرض الدولي للفلاحة بمكناس كل سنة • المشاركة في المعارض الوطنية والدولية، حيث نظمت عدة رحلات لكل من المعرض الدولي ببرلين وباريس وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 10: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني	**لائحة المشاريع المدعمة**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• اعتماد طلب العروض لتمويل مشاريع الجمعيات، منذ 2012، حيث يتم سنويا إطلاق عملية تلقي طلبات تمويل مشاريع الجمعيات العاملة في مجالات تدخل الوزارة، التي عملت، منذ 2014، على تمديد مدة الدعم إلى ثلاث سنوات بدل السنة الواحدة، ضمانا لسيرورة وديمومة المشاريع المدعمة. وقد تم تسجيل الحصيلة التالية: • المبلغ المخصص للجمعيات العاملة في مجال المرأة: 958 149 35 درهم أي 18 % من المبلغ الإجمالي للمشاريع المدعمة • عدد المشاريع المخصصة للجمعيات العاملة في مجال المرأة: 225 مشروعا أي 26 % من مجموع المشاريع المدعمة • تم دعم 142 مركز استماع واستقبال وتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف بمبلغ إجمالي يفوق 24 مليون درهم • يتم حاليا إطلاق تلقي طلبات تمويل مشاريع الجمعيات برسم سنة 2016 (آخر أجل 20 أكتوبر 2016)	**100%**
		الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني	• إنشاء بوابة «شراكة» للدعم العمومي المقدم لجمعيات المجتمع المدني، التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص بين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الولوج لكافة المعطيات المعلومات المتعلقة بالدعم العمومي والشراكات، وإقرار مبدأ التنافسية بني مشاريع وبرامج الجمعيات في الحصول على الدعم العمومي والشراكات، إضافة إلى توطيد الثقة بين مؤسسات الدولة ومختلف الفاعلين الجمعويين، وتثمين برامج ومشاريع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وإبراز دورها في تحقيق التنمية المجتمعية • العمل على مشروع مدونة لمنظمات المجتمع المدني تشمل مراجعة القوانين الجاري بها العمل بخصوص المجتمع المدني من أجل تقنين مجالات جديدة، كالتطوع، وضمان تكافؤ الفرص في الشراكات والدعم العمومي، والذي يوجد قيد المصادقة	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 10: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني	**لائحة المشاريع المدعمة**	**وزارة الصحة**	• تتبع تنفيذ الاتفاقيات 40 التي تم توقيعها، سنة 2014، مع مختلف الفاعلين وشركاء المنظومة الصحية • استفادة 43% من الجمعيات التي تسيرها النساء من الدعم، والذي بلغ 3049000 درهما، أي ما يعادل33% من إجمالي دعم الجمعيات	**100%**
		وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• تصاعد تمثيلية النساء بمشاريع الصناعة التقليدية، المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما بين 2012 و2014، حيث سجلت 72% نهاية 2014 مقابل نسبة 40% خلال سنة 2012	
		وزارة الداخلية	• إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء بهدف تمكين الأحزاب السياسية والجمعيات من اقتراح مشاريع لتقوية قدرات النساء التمثيلية. حيث تم تمويل 86 مشروعا، استعدادا للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015، بقيمة إجمالية تبلغ 18,47 مليون درهما يساهم الصندوق في تمويلها بغلاف مالي قدره 12,46 مليون درهم، أي بنسبة 67% • إبرام اتفاقية شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتاريخ 2 يونيو 2014، بهدف مأسسة مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين في البرمجة والميزانية، وفي تتبع وتقييم السياسات العمومية على المستوى الترابي، ومساندة الجهود في مجال دعم مشاركة المرأة على المستوى المحلي عبر تقوية قدرات النساء	
		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات، حيث تم تمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات، مثل جمعية المرأة والعمل التي استفادت من دعم مالي سنوي منذ سنة 2011. ويتم، خلال سنة 2016، توقيع اتفاقية شراكة معها	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 10: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني	**لائحة المشاريع المدعمة**	**وزارة السياحة**	• التوقيع على اتفاقيات شراكة لإنشاء فضاءات الاستقبال السياحي، بكل من الأرز والأطلس المتوسط وورزازات وزاكورة وشتوكة آيت باها وأكادير إداوتنان والرشيدية وإفران وشفشاون والحسيمة، بهدف التثمين ا لسياحي لحرف الصناعة التقليدية والمنتوجات المحلية، بما سيرفع من مستوى عيش الساكنة وخلق فرص للشغل، سيما للمرأة القروية، وتشجيعا لعمل النسوي عبر خلق التعاونيات النسائية للصناعة التقليدية المحلية، خاصة منها صناعة النسيج والفخار النسوي • توقيع اتفاقية شراكة متعلقة ببرنامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والطبيعية بالمغرب في 15 جهة، خلال 2014، والتي تشمل مجموعة من المشاريع المتعلقة بالميادين التالية: • الاستقبال والمعلومة والتأويل • المدارات السياحية • المنتجات ذات القيمة المضافة العالية • المنتجات المحلية للصناعة التقليدية والفلاحة • الإيواء • تحسين الأنشطة الترفيهية في فضاءات الاستقبال السياحي عبر التنمية السياحية لمنتوجات الفلاحة والصناعة التقليدية • تحسين مداخيل الحرفيين، بتحديد نقط البيع والأسواق الحالية والمحتملة للمنتوجات المحلية • جعل المنتوجات المحلية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 10</u>: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني	**لائحة المشاريع المدعمة**	**وزارة الفلاحة والصيد البحري**	• تأطير 8000 امرأة وفتاة في مجالات الإنتاج والتثمين والتنظيم وتدبير المشاريع الفلاحية المدرة للدخل • تمويل أكثر من 50 مشروع نسوي يندرج في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، إضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى بمشاركة المرأة • عقد عدة شراكات جهوية مع الفضاءات التجارية الكبرى لتسويق المنتجات الفلاحية النسوية، حيث تم إبرام 5 اتفاقيات من أجل ولوج المنتجات المجالية لهذه الفضاءات، منها 3 اتفاقيات لتسويق التمور، وتهم 47 تجمعا، منها 19 تجمعا نسائيا • تأهيل 14 تعاونية نسوية بـ6 جهات من المملكة • تمويل حوالي 50 نشاط مدر للدخل لفائدة المرأة القروية • تمويل 40 مشروع مدر للدخل في مجال تربية النحل لفائدة 400 امرأة قروية ممولة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية	**100%**
		الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء	• عقد حوالي 20 اتفاقية مع جمعيات المجتمع المدني من جهة، وبين هذه الجمعيات ووكالات الأحواض المائية من جهة أخرى، للتدبير العقلاني للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، خلال سنة 2014، يستفيد من برامجها كل المواطنين من نساء ورجال المنتمين للمناطق التي تهمها هذه الاتفاقيات • عقد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اتفاقيات تسيير مرفق الماء الصالح للشرب بالوسط القروي. وقد بلغ عدد الجمعيات التي تسهر على تسيير مرفق الماء الصالح للشرب على الصعيد الوطني ما يفوق 6000 جمعية يستفيد منها ساكنة الوسط القروي نساء ورجالا وأطفالا على حد سواء • دعم الجمعيات سنويا بشأن عمليات التحسيس التي يقومون بها للحفاظ على الموارد المائية وتدبيرها المستدام ومحاربة التلوث	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 10: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدن	**لائحة المشاريع المدعمة**	**قطاع الصيد البحري**	• خلق الشبكة المغربية لنساء الصيد البحري، سنة 2013، كجهاز تمثيلي للنساء الناشطات في مجال الصيد البحري، والتي وضعت برنامج عملها برسم 2014-2016 من أجل وضع استراتيجية تواصلية تمكّن من تحسين عمل الشبكة وتعزيز تواصلها، عبر التكوين المستمر، وتبادل التجارب، والمشاركة في المعارض • دعم 3 تعاونيات، بشراكة مع برنامج تحدي الألفية، تعمل في مجال تجميع تثمين وتسويق منتجات الصيد البحري بمدن سيدي إفني، وسيدي العابد بالجديدة والدويرة بأكادير. وقد تم تسجيل 420 منخرطة بهذه التعاونيات برسم سنة 2015 • تنظيم عدة ورشات تحسيسية وتكوينية لفائدة 100منخرطة في مجال التسيير الإداري والمحاسباتي للتعاونيات وتقنيات تثمين منتوجات الصيد وتقنيات التسويق • تنظيم عدة عمليات لمصاحبة التعاونيات بهدف الحصول على التراخيص لاستغلال الوحدات الصناعية وتسويق المنتجات المصنعة على الصعيد الوطني والأوروبي • دعم تعاونية الدويرة من أجل إنجاز مشروع تربية المحار في إطار التعاون المغربي الألماني وبشراكة مع المندوبية السامية للمياه والغابات • تنظيم ورشات لفائدة 34 تعاونية للصيد التقليدي، من بينهم 7 تعاونيات نسوية، في إطار اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية، بهدف وضع برنامج عمل لمصاحبة التعاونيات التي تستوفي الشروط القانونية من جهة، وخلق مشاريع جديدة مدرة للدخل لفائدة الفئات الهشة، خاصة النساء	**100%**
		وزارة الثقافة	• استفادة 33 رئيسة جمعية من الدعم في مجال النشر والكتاب • دعم 28 فرقة مسرحية ترأسها نساء في المجال الفني • دعم 49 فنانة في مجال الموسيقى والفنون الكوريغرافية • دعم 104 فنانة في مجال الفنون التشكيلية	
		المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	• إطلاق برنامج سنوي لدعم الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى برنامج خاص للشراكات • تخصيص ما مجموعه 2.170.000 درهما للجمعيات الناشطة في النهوض بحقوق المرأة وحمايتها، وذلك خلال السنوات 2013 و2014 و2015	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 10: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدن	**لائحة المشاريع المدعمة**	**وزارة الشباب والرياضة**	• برنامج شراكة مع مكتب منظمة هيئة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بالمغرب وشركة DELL حول خلق مراكز للإعلاميات ببعض دور الشباب للاستفادة من تكوين في مجال الإعلاميات بالمجان يتوج بالحصول على شهادة معترف بها تؤهله للاندماج في الحياة المهنية، حيث تم سنة 2013: • استفادة حوالي 40% امرأة من مجموع المستفيدين 209943 • عدد المسجلين في التكوين: 4913 • عدد الحاصلين على الشواهد: 4135 • عدد المستفيدين من تكوينات خاصة: 10600 • عدد المستفيدين من خدمات الأنترنيت: 26501 • عدد المشاريع الشبابية المدعمة: 80 • عدد الجمعيات النسائية الشبابية: 08 فيما تم سنة 2014: • عدد الشباب المسجلين في التكوين: 10749 • عدد الشباب المكونين والحاصلين على الشواهد: 7087 • النسبة المأوية حسب الجنس: 51% ذكور و49 % إناث • تنظيم «قافلة للاعلاميات « بهدف تقريب شباب المناطق النائية من التكوين في مجال الاعلاميات، حيث جابت هذه القافلة 17 مركزا بمدن مختلفة: • عدد المستفيدين من القافلة: 1859 منها 1499 مستفيد من رواد دور الشباب • عدد الحاصلين على شواهد التكوين: 951 • عدد المستفيدين حسب الجنس:986 ذكور بنسبة 53 % / الإناث873 بنسبة 47% • عدد المشاريع الشبابية المدعمة: 202 • عدد الجمعيات النسائية الشبابية: 13 • تنظيم مجموعة من اللقاءات الدراسية التقييمية لصالح 1000 ممثل عن الجمعيات المنخرطة في النشاط التخييمي	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 10: استحضار مقاربة النوع في توزيع الدعم العمومي وعقد الشراكات وتمويل المشاريع المتعلقة بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدن	**لائحة المشاريع المدعمة**	**وزارة الشباب والرياضة**	• الشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم لتدبير وتنظيم المخيمات ومجالاتها. حيث حددت حصص الجمعيات الوطنية والمحلية في مجالات المخيمات القارة والقرب الحضرية وجامعات اليافعين ومسلسل التكوين والملتقيات الموضوعاتية وفعاليات نهاية الأسبوع، حيث تم سنة 2015: • استفادة 283 جمعية • حصيلة الاستفادة: 238469 طفل وطفلة • تمثل النساء حوالي 40% من مجموع المستفيدين • عدد المسجلين في التكوين: 3064 • عدد المكونين والحاصلين على الشواهد: 4186 • مجموع المستفيدين: 7250 • «قافلة للإعلاميات « في إطار نفس البرنامج الوطني للتكوين في مجال الإعلاميات، بهدف تقريب شباب المناطق النائية من التكوين في مجال الإعلاميات • عدد المستفيدين من القافلة: 4989 • عدد الحاصلين على شواهد التكوين: 1220 • مجموع المستفيدين 1718 • عدد الجمعيات النسائية الشبابية: 02 • البرنامج الوطني للتخييم لصيف 2015: عدد الجمعيات 354 منها 52 وطنية و302 محلية، عدد المستفيدين 151260 طفل وطفلة • احتضان المغرب، سنة 2016، بشراكة مع جامعة الدول العربية، فعاليات «الرباط عاصمة الشباب العربي» بجل جهات المملكة، بمشاركة 3500 شاب وشابة من مختلف الدول العربية الأعضاء في الجامعة، وذلك بهدف تحقيق نهضة فكرية وفنية لشباب المنطقة العربية وإبراز طاقاته الإبداعية في المجالين الشبابي والرياضي وتشجيع ودعم التعاون والتبادل بين صفوفه	**100%**
	لائحة المشاريع المدعمة	**وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**	• تصاعد تمثيلية النساء بمشاريع الصناعة التقليدية، المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما بين 2012 و2014، بنسبة 72% نهاية 2014، مقابل 40% سنة 2012	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف الثالث: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني				
الإجراء 11: إصدار الإحصائيات حسب النوع الاجتماعي سنويا				
إعداد دليل إدماج النوع الاجتماعي في كل مراحل جمع الاحصائيات[2]	**إصدار الدليل وتوزيعه**	**المندوبية السامية للتخطيط**	• الانكباب على إعداد قاعدة معطيات لإحصائيات النوع الاجتماعي المبنية على الإطارات الإقليمية والتوصيات الدولية، وعلى ضوء ما جاء في إطار أهداف التنمية المستدامة، والتي ستضعها رهن إشارة مختلف المستعملين من قطاعات حكومية وهيئات دستورية والباحثين وفاعلي المجتمع المدني	**30 %**
دعم القدرات في مجال إحصائيات النوع الاجتماعي	**عدد الأشخاص المكونين**		• تنظيم دوري لدورات لتقوية القدرات لصالح أطر القطاع	**100%**
نشر إحصاءات حسب النوع الاجتماعي	**نشر إحصاءات حسب النوع الاجتماعي/المسوحات الدورية**	**المندوبية السامية للتخطيط**	• إصدار مطوية، بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، حول المرأة والرجل في أرقام • إصدار كتيب، بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، حول المرأة المغربية في أرقام، يضم مجموعة من المؤشرات والمعطيات الإحصائية حول تطور الوضعية الديموغرافية والسوسيو اقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل • إصدار بلاغات صحفية وعقد لقاءات إذاعية في مناسبات تتعلق بالمرأة، كالخامس عشر من أكتوبر (اليوم العالمي للمرأة القروية)، والثامن من مارس (اليوم العالمي للمرأة)، و25 نونبر (اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء) • نشر بلاغات صحفية، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء، قصد المساهمة في تنوير الحوارات الوطنية حول مختلف أشكال العنف الممارس على النساء، بالاعتماد على نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية خلال سنة 2009، وبتسليط الضوء على جانب من مختلف الموضوعات التي تطرق إليها هذا البحث • وضع رهن إشارة جميع المستعملين قاعدة لمعطيات الإحصاء حسب الوحدات الإدارية، موزعة حسب الخصائص والجنس عبر بوابتها الإلكترونية، في 30 ماي 2016، وذلك بعد النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى التي أصدرتها المندوبية يوم 13 أكتوبر 2015 • إعداد قاعدة معطيات لإحصائيات النوع الاجتماعي	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
نشر إحصاءات حسب النوع الاجتماعي	نشر إحصاءات حسب النوع الاجتماعي/المسوحات الدورية	المندوبية السامية للتخطيط	• إنجاز دراسة حول «اتجاهات تطور الزواج والطلاق لدى المرأة المغربية»، من قبل مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، والتي تم نشر نتائجها عبر بلاغ صحفي خلال سنة 2013 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء • إنجاز دراسة حول «الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالحركية الاجتماعية بين الأجيال بالمغرب»، والتي نشرها سنة 2014 عبر البوابة الإلكترونية للمندوبية • نشر دراسة حول المرأة وسوق الشغل شتنبر 2013، خصصت أساسا لتحليل الفوارق بين الجنسين في ما يتعلق بولوج سوق العمل وظروفه (اليد العاملة، وحجم وخصائص وظروف العمل، والبطالة، والشغل الناقص، وخصائص ربات الأسر، وخصائص النساء اللاتي يعشن بمفردهن.. الخ)، إلى جانب عرض الإحصائيات التفصيلية حسب الجنس تتعلق بمستويات وأحجام وخصائص العمالة والبطالة بشكل عام، والشغل الناقص بشكل خاص • اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتخصيص إصدارات حولها، وذلك في إطار برمجة الدراسات التحليلية الموضوعاتية لمعطيات الإحصاء العام	100%
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• إعطاء انطلاقة مشروع السجل الوطني الفلاحي، بداية سنة 2016، والذي يرتكز إحداثه على إحصاء عام للفلاحة تُمكن من التوفر على لائحة موسعة للبيانات الإحصائية ومعلومات مفصلة حول القطاع الفلاحي والفاعلين فيه، خاصة حسب النوع الاجتماعي، وذلك في سياق تحديث القطاع الفلاحي وآليات مواكبة مخطط المغرب الأخضر	40%
الإجراء 12: إجراء دراسة تكميلية على ضوء نتائج البحث الوطني الأول حول انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي	إنجاز تقارير الدراسة ونشرها	المندوبية السامية للتخطيط	• تأجيل إنجاز الدراسة التكميلية لتزامن توقيت برمجتها مع عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى	0%
الإجراء 13: إنجاز البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء	نشر تقرير البحث الثاني	المندوبية السامية للتخطيط وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• برمجة البحث خلال سنة 2017، نظرا لكثافة برنامج عمل القطاع خلال السنة الحالية	تمت إعادة البرمجة سنة 2017 0%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 14: إنجاز ونشر نتائج حول ميزانية الوقت لدى النساء والرجال	إنجاز ونشر تقرير البحث	المندوبية السامية للتخطيط	• إنجاز ونشر النتائج الأولية للبحث الوطني، خلال لقاء دراسي أشرف عليه المندوب السامي للتخطيط خلال سنة 2014، والذي شمل مجموع التراب الوطني، وهم عينة مكونة من 9200 أسرة • إعداد دراسات موضوعاتية، خلال سنة 2015، بناء على معطيات البحث الوطني لاستعمال الوقت لدى النساء والرجال والأطفال • إعداد قاعدة معطيات شاملة لمؤشرات النوع الاجتماعي مع بيانات وصفية Meta-données • تحليل الإحصائيات المستخرجة عن الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حسب النوع الاجتماعي • إعداد تقارير موضوعاتية حول النوع الاجتماعي مع برمجة تكوين خاص في هذا المجال.	100%
الهدف 4: نشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة				
الإجراء 15: إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	إخراج مشروع القانون المتعلق بالهيئة وإصدار نصوصه التنظيمية	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	• إعداد مشروع القانون المتعلق بالهيئة وفق مقاربة تشاركية ومفتوحة، حيث تم تنصيب لجنة علمية مشكلة من خبراء وباحثين جامعيين ومختصين تدارست مقترحات تقدمت بها أزيد من 90 جمعية ومنظمة وهيئة وطنية • إحالة مشروع القانون، بعد استيفاء جميع مراحل التشاور، على مسطرة المصادقة • مصادقة الحكومة على مشروع القانون بتاريخ 19 مارس 2015 • مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون بتاريخ 10 ماي 2016	100%
	إخراج الهيئة	المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	• المشاركة في مسلسل إعداد مشروع القانون المحدث للهيئة، من خلال موافاة الوزارة الوصية بـ: • مذكرة تهم الإطار المعياري المتعلق بإحداث الهيئة • ملاحظات حول مشروع القانون المحال من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 16: إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام	**إعداد وإصدار المرسوم المحدث للمرصد** **إحداث المرصد** **تفعيل أداء المرصد ومحاربة الصور النمطية للمرأة والفتاة في الإعلام**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة الاتصال**	• إعداد قرار إحداث المرصد كمصلحة تابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية • إصدار قرار إحداث المرصد كمصلحة تابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالجريدة الرسمية • تنصيب أعضاء المرصد خلال حفل نظم بتاريخ 19 يونيو 2015 • إعداد خارطة طريق اشتغال المرصد، وكذا القانون الداخلي	**100%**
<u>الإجراء 17:</u> إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	**- إخراج مشروع القانون المحدث للمجلس** **- إصدار النصوص التنظيمية ذات العلاقة** **- إخراج المجلس**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• إحالة مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة على الأمانة العامة للحكومة • مصادقة الحكومة على القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بتاريخ 24 شتنبر 2015 • مصادقة البرلمان على مشروع القانون بتاريخ 31 ماي 2016 • إصدار القانون بالجريدة الرسمية في عددها الصادر بتاريخ 14 غشت 2016	**%80**
		المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	• المشاركة في الاجتماعات الأولية التنسيقية التي خصصت للتشاور حول إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	
		وزارة العدل والحريات	• مواكبة مشروع القانون المحدث للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وإصدار النصوص التنظيمية الخاصة به من خلال المشاركة في الاجتماعات التشاورية وإبداء الرأي في مقتضيات المشروع	
		وزارة الشباب والرياضة	• مشاركة قسم الطفولة في إعداد مشروع القانون	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 18: إحداث ومنح جائزة تميز للمرأة المغربية	- إعداد وإصدار المرسوم الخاص بالجائزة - تحديد شروط منح الجائزة - تشكيل لجنة الإشراف على الجائزة ولجنة التحكيم - منح الجائزة	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• المصادقة على مرسوم الجائزة بعد تقديمه بالمجلس الحكومي وإصداره في الجريدة الرسمية • إطلاق الدورة الأولى لجائزة تميز للمرأة المغربية، يوم 10 أكتوبر 2014 تزامنا مع اليوم الوطني للمرأة المغربية • تعيين لجنة التحكيم بتاريخ 09 أكتوبر 2014 • منح الجائزة في دورتها الأولى لفائدة 3 جمعيات نسوية • إطلاق الإعلان عن الدورة الثانية للجائزة في 10 أكتوبر 2015 ومنحها في 8 مارس 2016 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة	100%
الإجراء 19: منح جائزة المناصفة والكرامة في وسائل الإعلام، وذلك بتخصيص جائزتين: الأولى حول العمل الإعلامي حول قضايا النساء والثانية حول العمل النسائي الإعلامي	إعداد دفتر تحملات الجائزتين ومنحهما	وزارة الاتصال	• إعداد دفتر تحملات «الجائزة السنوية للمساواة والكرامة في وسائل الإعلام» التي تهدف تكريم الصحفيين عن التزاماتهم تجاه تشجيع المساواة ومكافحة الصور النمطية، وتحسيس الفاعلين المعنيين من أجل تمثيلية أحسن للنساء في الإعلام، وتفعيل وضمان تتبع تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام	50%
الإجراء 20: إحداث جائزة أمهر صانعة	إعداد دفتر تحملات الجائزة ومنحها عدد الصانعات التقليديات المتوجات	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• التنظيم السنوي للجائزة الوطنية لأمهر الصناع بهدف تحفيز الصانعات التقليديات والصناع التقليديين على الإبداع والتجديد والتعريف أكثر بمهاراتهم الحرفية، حيث تم تنظيم 5 دورات همت فروع الديكور، والأثاث والمجوهرات والألبسة والإكسسوارات • تتويج 35 صانعة تقليدية من بين 122متوجا	70%
الإجراء 21: نشر دوريات من أجل القضاء على الصور النمطية حسب الجنس في الانتاجات التلفزية والإذاعية	عدد الدوريات المنشورة والمطبقة	وزارة الاتصال وزارة الثقافة	• المصادقة على مشروع القانون رقم 83.13 الذي يغير ويتمم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري والذي تقضي مقتضياته منع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية أو سلبية أو تكرس دونيتها أو تروج للتمييز بسبب جنسها، وتحث متعهدي الاتصال السمعي البصري على المساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس، بما في ذلك الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، والنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين، وتمنع الحث المباشر أو غير المباشر ضد المرأة أو الحط من كرامتها	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 22: إعداد ونشر دليل كشف ومحاربة الصور النمطية في جميع وسائل الإعلام	**إنجاز الدليل وتعميمه**	**وزارة الاتصال**	• الشروع في إعداد دليل لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة، بداية 2016، بهدف تعزيز ثقافة المساواة والإنصاف ومحاربة الصور المسيئة للمرأة في الإعلام، حيث تم إعداد مسودة الإطارات المرجعية التي تحدد الهدف من الدليل والغايات المنتظرة ومجالات الاشتغال والتحديات المرتقبة، وذلك في إطار الخبرة التقنية لبرامج دعم الاتحاد الأوروبي	**50%**
الإجراء 23: تطوير التدابير المؤسساتية لتحسين صورة المرأة في الإعلام	**عدد التدابير المتخذة والمفعلة**	**وزارة الاتصال**	• تضمين دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي لمقتضيات تساهم في تحسين صورة المرأة في الإعلام وتعزيز حضورها الإعلامي • اعتماد شركات القطب العمومي ميثاقا للأخلاقيات تلتزم فيه بالنهوض بصورة المرأة • تنصيص المقتضيات القانونية الخاصة بمهن الطباعة والتوزيع والإشهار على ضرورة احترام كرامة المرأة ومحاربة الصور النمطية المسيئة لها • تعديل القانون 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، من خلال تتميم المواد 2 و8 و9 بمقتضيات تمنع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية أو سلبية أو تكرس دونيتها أو تروج للتمييز بسبب جنسها، وتحث متعهدي الاتصال السمعي البصري على المساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس، بما في ذلك الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، والنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين، وتمنع الحث المباشر أو غير المباشر ضد المرأة أو الحط من كرامتها • مصادقة الحكومة على مشروع القانون رقم 83.13 الذي يغير ويتمم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بتاريخ 22 ماي 2014 • مصادقة البرلمان على مشروع القانون رقم 83.13 الذي يغير ويتمم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري يوم الجمعة 24 يوليوز 2015	**100%**
الإجراء 23: تطوير التدابير المؤسساتية لتحسين صورة المرأة في الإعلام	**عدد التدابير المتخذة والمفعلة**	**وزارة الاتصال**	• نشر القانون رقم 83.13 بالجريدة الرسمية عدد 6389 بتاريخ 08 ذو القعدة 1436 (24 غشت 2015) • تنظيم القناة الثانية ليوم دراسي، يوم 20 مارس 2015، حول «نساء في الواجهة» تناول «صورة المرأة في وسائل الإعلام»، و«صورة المرأة بين التقنين والتقنين الذاتي»، و«صورة المرأة في الإشهار»، و«النساء وبرامج التخييل»	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 23: تطوير التدابير المؤسساتية لتحسين صورة المرأة في الإعلام	عدد التدابير المتخذة والمفعلة	وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	• بث ندوة حول صورة المرأة في الإسلام على قناة محمد السادس للقرآن الكريم، على هامش الدروس الحسنية • بث حلقة من البرنامج الإذاعي «ومضات على الطريق» حول مسؤولية المرأة وواجباتها في الإسلام على أمواج الإذاعة الوطنية • بث حلقة من البرنامج الإذاعي «آفاق إسلامية» حول صورة المرأة في الإسلام على أمواج الإذاعة الوطنية • التحسيس عبر الخطب المنبرية بالدور الهام الذي يوليه الدين الإسلامي الحنيف من عناية واهتمام بالمرأة	100%
الإجراء 24: إعداد ميثاق للإشهار يحترم مبادئ المساواة والكرامة	إعداد ونشر الميثاق تنفيذ الميثاق	وزارة الاتصال	• إعداد الميثاق سنة 2012 • اعتماد شركات القطب العمومي ميثاقا للأخلاقيات تلتزم فيه بالنهوض بصورة المرأة	100%
الإجراء 25: تشجيع مساهمة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة أسرية هادفة مبنية على قيم المساواة والكرامة	لائحة المشاريع المدعمة إطلاق برنامج لائحة الجمعيات المنخرطة في البرنامج	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• إعداد برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية، بهدف حماية الأسر المغربية من التفكك وإرساء طرق بديلة لتسوية النزاعات الأسرية بما يضمن الحفاظ على حقوق النساء والمصلحة الفضلى للطفل، الذي يشمل دعم إحداث مراكز الوساطة الأسرية، وتكوين الوسطاء الأسريين، إضافة إلى إعداد دليل حول الوساطة الأسرية، ونشر ثقافة الوساطة الأسرية • مواكبة إحداث مراكز الوساطة الأسرية من خلال دعم مشاريع الجمعيات العاملة في المجال، حيث تم، سنة 2016، دعم إحداث 35 مركزا للوساطة الأسرية بمبلغ مالي يقدر بـ 3.841.800,00درهما. ويشمل هذا الدعم إحداث المراكز، ودعم خدمات الوسيط الأسري والمساعدة الاجتماعية • تكوين الوسطاء والوسيطات الأسريين العاملين بمراكز الوساطة الأسرية التابعة للجمعيات الشريكة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين تم بشراكة مع منظمة الإسكوا يومي 10و11مايو2016 • تنظيم مؤتمر دولي حول الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري، يومي 07 و08 دجنبر2015 بقصر المؤتمرات بالصخيرات. بمشاركة 15 دولة ومختلف الجمعيات العاملة في المجال	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 26: تعزيز الحضور الإيجابي للمرأة المغربية بالخارج				
دعم الإنتاجات الفنية التي تبرز الكفاءات النسائية من التاريخ والحاضر	عدد الإنتاجات الفنية المدعمة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• طبع إنتاجات فكرية للنساء، كأطروحة دكتوراه التي أعدتها الأستاذة زوليخة بن رمضان حول «المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية» • نشر مقالات للنساء في مجلة دعوة الحق (كمقال السيدة بهيجة سيمو حول «النداء التاريخي للسلطان سيدي محمد بن يوسف»، الذي نشر بعدد 409 لشهر غشت 2014) • رفع تمثيلية النساء في الجوائز، حيث تمت مشاركة: • 32 قارئة في المسابقة الوطنية • 11 قارئة في المسابقة الدولية • 03 قارئات في المسابقات الدولية ببعض الدول العربية والإسلامية • مشاركة 3 نساء في جائزة محمد السادس لفن الخط المغربي • تنظيم الدورة 3 لملتقى المرأة والطفل، في إطار دوراتها السنوية، بمركز التوثيق والأنشطة الثقافية بمكناس، وتم على هامشه تنظيم ورشات إبداعية وأنشطة ثقافية وعلمية وفحوصات طبية خاصة بالنساء	100%
		وزارة الثقافة	• دعم 409 مشروعا نسائيا ما بين 2012 و2016: • 228 مشروعا في مجال النشر والكتاب • 181 مشروعا في المجال الفني	
تنظيم تظاهرات ثقافية وفنية عن المرأة المغربية في الخارج	عدد التظاهرات المنظمة	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	• تخصيص 50% للنساء المغربيات المهاجرات للمشاركة في مختلف التظاهرات المنظمة داخل أرض الوطن أو خارجه (الاحتفال بعيد العرش، والمقامات الثقافية، والجامعات الصيفية، والمخيمات الصيفية، والعروض الثقافية الموجهة لمغاربة العالم بدول المهجر...) • تنظيم اليوم الوطني للمهاجر، الذي يصادف يوم 10 غشت من كل سنة، حول «المرأة المغربية المهاجرة: مسارات النجاح وتحديات المستقبل»، من أجل الإشادة بالدور المحوري الذي تقوم به المرأة المغربية المهاجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والوقوف عند أهم الإنجاز ات التي تحقق في المجال	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تنظيم تظاهرات ثقافية وفنية عن المرأة المغربية في الخارج	عدد التظاهرات المنظمة	وزارة الثقافة	• تنظيم تظاهرات ثقافية وفنية عن المرأة المغربية بالعديد من الدول) الأردن، والجزائر، وسلطنة عمان، وألمانيا وأذربيجان(• تشجيع المشاركة النسائية في مجمل التظاهرات والملتقيات الثقافية المنظمة على الصعيد المحلي والوطني والدولي، حيث شاركت حوالي 79 مشاركة في التظاهرات الثقافية بالخارج ما بين 2012 و2015	100%
حملات تحسيسية لتعزيز الحضور الايجابي للمراة المغربية بكل دول الاقامة	عدد الحملات المنظمة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	• تعبئة البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، بما يضمن التعاون والتنسيق مع مصالح الوزارات المعنية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وقضايا المرأة وغيرها من الهيآت، كمجلس الجالية المغربية بالخارج، الذي نظم ملتقى حول المرأة المغربية سنة 2013 بدولة الإمارات العربية المتحدة • قيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بربط الاتصال بالكفاءات النسوية المغربية المقيمة بالمهجر، حيث تتوفر غالبيتها على قاعدة للمعطيات خاصة بهذه الكفاءات • تنظيم البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لقاءات دورية مع فعاليات المجتمع المدني لمغاربة المهجر، بما فيها النسوية، للتعريف بقضايا المرأة المغربية والإنجاز ات التي تحققت لصالحها (مدونة الأسرة والجنسية ..)	100%
		الوزارة والمكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة	• العمل على تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة المغربية بالخارج من خلال تنفيذ برامج وتنظيم لقاءات ودراسات حول القضايا الأسرية لمغاربة المهجر، والعمل على التحسيس بما جاءت المستجدات القانونية وحقوق المرأة (مدونة الأسرة، والنساء الأرامل..)	100%

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تشجيع مساهمة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز الحضور الايجابي للمرأة المغربية بالخارج	إطلاق برنامج عدد الجمعيات المنخرطة في البرنامج	الوزارة والمكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة	• الإعلان السنوي عن برنامج دعم مشاريع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، التي تجعل النهوض بأوضاع المرأة المغربية المقيمة بالخارج من بين أهم أولوياتها، حيث بلغت الاعتمادات المالية المقدمة للجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم، ما بين سنة 2012 و2015، حوالي 36 مليون درهم استفادت منها أكثر من150 جمعية • إطلاق برنامج لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي، ومواكبة الشباب والأشخاص المسنين والنساء بالخارج، وكذا في مجال التسيير المالي والإداري لهذه المشاريع، إذ استفادت من هذا البرنامج، خلال السنتين الأخيرتين، أكثر من 200 جمعية ببلدان الإقامة • تطوير وتعزيز قاعدة المعطيات بجمعيات فاعلة في مجال مواكبة المغاربة القاطنين بالمهجر، التي تضم حاليا أكثر من 1000 جمعية عاملة بمختلف بلدان إقامة مغاربة العالم • % 22 نسبة النساء التي ترأس جمعيات استفادت من الدعم إلى غاية 14 يوليوز 2016، مقابل % 18 سنة 2014، و10%سنة 2015 • دعم 09 برنامج تهتم بقضايا النساء المهاجرات ما بين سنة 2013 وسنة 2016	100%
الإجراء 27: محاربة الصور النمطية وإبراز الوجه المشرق للمرأة المغربية والتعريف بقضاياها في وسائل الاعلام	جرد وتشجيع المنابر الإعلامية التي تهتم بقضايا المرأة إصدارات لائحة الاصدارات المدعمة	وزارة الاتصال	• اتخاذ وسائل الإعلام العمومية بعض التدابير الهادفة إلى إبراز الوجه المشرق للمرأة المغربية من خلال: • بث القناة الأولى برنامج «متألقات»، الذي يبرز قدرات المرأة المعرفية والثقافية والعلمية والنضالية ويسلط الضوء على نساء قدمن الشيء الكثير للوطن، كل من مكانها ومجال اشتغالها • إطلاق القناة الثانية خدمة جديدة على الموقع الإلكتروني «Expertes.ma» تعد بمثابة دليل رقمي خاص بالمرأة المغربية الخبيرة بالمغرب والعالم، والذي يشكل دليلا رقميا شاملا يعرف بالنساء المغربيات المتخصصات في مختلف القطاعات، كالمقاولة والاقتصاد والعلوم والبحث والمجتمع والفنون والثقافة	100%

<table>
<tr><th colspan="5">المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة</th></tr>
<tr><th>الإجراء</th><th>المؤشرات</th><th>القطاع المعني</th><th>المنجزات</th><th>نسبة الإنجاز (%)</th></tr>
<tr><td>الإجراء 28: دعم الأعمال الإبداعية للطاقات النسائية في مختلف حقول الثقافة والفنون</td><td>لائحة الأعمال والمبادرات النسائية الفنية المدعمة
لائحة المنح المرصودة لدعم الإنتاجات الفنية المدعمة في مجال المساواة</td><td>وزارة الثقافة</td><td>• دعم 409 مشروع نسائي، ما بين 2012 و2016، حيث تم دعم:
• 228 مشروعا في مجال النشر والكتاب: 3 صاحبات مكتبات، و33 رئيسة جمعية، و55 ناشرة و137 كاتبة
• 181 مشروعا في المجال الفني: 28 فرقة مسرحية تترأسها نساء، و49 فنانات في مجال الموسيقى والفنون الكوريغرافية و104 فنانة في مجال الفنون التشكيلية
• تكريم 15 فنانة ما بين 2012 و2015
• ارتفاع عدد الفائزات بجوائز الملتقيات الجهوية للفنانين التشكيليين الشباب إلى 21 فائزة سنة 2014، مقابل 14 فائزة خلال الدورة الأولى سنة 2011 و11 فائزة سنة 2013</td><td>100%</td></tr>
<tr><td>الإجراء 29: تعزيز مشاركة المبدعات والباحثات المغربيات في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب وباقي التظاهرات الثقافية والفنية</td><td>نسبة المشاركة النسائية في المعرض الدولي للنشر والكتاب وباقي التظاهرات الثقافية والفنية</td><td>وزارة الثقافة
وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية</td><td>
<table>
<tr><th rowspan="2">المعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء</th><th rowspan="2">العدد الإجمالي للمشاركين</th><th rowspan="2">عدد النساء المشاركات</th><th rowspan="2">نسبة المشاركة النسائية</th><th rowspan="2">المعدل العام</th></tr>
<tr><th>الدورة</th><th>السنة</th></tr>
<tr><td>18</td><td>2012</td><td>459</td><td>72</td><td>% 15,68</td><td rowspan="5">20,72%</td></tr>
<tr><td>19</td><td>2013</td><td>564</td><td>90</td><td>% 15,96</td></tr>
<tr><td>20</td><td>2014</td><td>*407</td><td>89*</td><td>% 21,87</td></tr>
<tr><td>21</td><td>2015</td><td>*284</td><td>*74</td><td>% 26,05</td></tr>
<tr><td>22</td><td>2016</td><td>399*</td><td>*96</td><td>% 24,06</td></tr>
</table>
</td><td>100%</td></tr>
<tr><td>الإجراء 30: إدراج مقاربة النوع ضمن المقرر الدراسي للمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي</td><td>إصدار مذكرة وزارية
مقرر دراسي مستجيب لمقاربة النوع</td><td>وزارة الثقافة</td><td>• إحداث جائزة أحسن دور نسائي في المهرجان الوطني للمسرح
• إحداث جائزة التميز لمشاريع التخرج الخاصة بطلبة المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، خلال الموسم 2015-2016، عن طريق برمجتها في 3 مراكز ثقافية، فازت الطالبة فاطمة الزهراء العلمي بالعمل المسرحي تحت عنوان «العاهرة المحترمة» لجون بول سارتر</td><td>20%</td></tr>
<tr><td>الإجراء 31: إحداث قناة الأسرة والطفل</td><td>إعداد تصور تفصيلي للقناة
إنجاز دفتر التحملات
إطلاق القناة</td><td>وزارة الاتصال
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية</td><td>إجراء لم ينجز</td><td>0%</td></tr>
</table>

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 32: التكوين الأساسي والمستمر للعاملين بالإعلام في مجال المساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام	عدد الدورات المنظمة لائحة المستفيدين والمستفيدات تفعيل وحدة التكوين في مجال مقاربة النوع ومأسسة المساواة بين الجنسين بالمعهد العالي للإعلام والاتصال	وزارة الاتصال	• الاشتغال على تنظيم دورات تكوينية لمهنيي القطاع لتحسيسهم بالدور الطلائعي الذي يمكن أن يقوم به الإعلام في مجال محاربة الصور النمطية للمرأة في وسائل الإعلام	20%
الإجراء 33: تنفيذ مشاريع القضاء على الصور النمطية الموجودة بالمقررات المدرسية	إعداد دفاتر تحملات المقررات الدراسية المدمجة لمقاربة النوع وتحسين صورة المرأة في الإعلام	وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	• مراجعة المقررات التعليمية الجاري بها العمل من طرف خبراء تربويين بهدف القضاء على الصور النمطية التي تحملها هذه المقررات • تطعيم المقررات التعليمية بمواضيع تعزز دور ومكانة المرأة في المجالات الحقوقية والقانونية والاجتماعية والأسرية والثقافية والرياضية والبيئية والصحية، والتي من بينها منهاج المستوى الثاني من البرنامج المسجدي «التأهيل المهني والتكنولوجي»، ومنهاج المرحلة الثانية من المستوى الأول من برنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والأنترنيت، على اعتبار أن نسبة المستفيدات من برنامج محو الأمية بالمساجد تفوق 88% من مجموع المسجلين	20%
	نسبة تقلص الصور النمطية في المقررات المدرسية	وزارة التربية الوطنية	• إحداث وتقوية قدرات فريق عمل لتحليل الكتب المدرسية ورصد الصور النمطية المسيئة للمرأة والفتاة فيها، مكون من أعضاء الفريق المركزي لتدبير النوع وأطر من مديرية المناهج وممثلين عن هيئة التفتيش التربوي (أمازيغي، عربي ومزدوج) وعن المكونين بمراكز تكوين رجال التعليم • تحليل عينة من الكتب المدرسية ورصد الصور النمطية المسيئة للمرأة والفتاة وتقديم توصيات لوضع دفتر تحملات لفائدة المكلفين بإعداد وإصدار الكتب المدرسية في أفق القضاء على الصور النمطية في الكتاب المدرسي	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة					
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)	
الإجراء 34: تقوية قدرات الأطر والأساتذة عبر التكوين الأساسي والمستمر لفائدة هيئة الإدارة بالمؤسسات التعليمية في مجال إدماج مقاربة النوع في مشروع المؤسسة	**إعداد مصوغة التكوين**	**وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني**	• تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال إدماج النوع في مشروع المؤسسة التعليمية لفائدة أعضاء الإدارة التربوية، بشراكة مع ACDI، لفائدة 42 مدير ومديرة مدرسة • إعداد مصوغات التكوين حول المساواة بين الجنسين في مشروع المؤسسة بشراكة مع ACDI	**100%**	
	لائحة الأطر المكونة	**وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية**	• تنظيم لقاءات تربوية وأيام دراسية وورشات عمل لفائدة 6000 إطارا تربويا من أطر برنامج محو الأمية بالمساجد بهدف تعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم، منهم 4850 امرأة، أي بنسبة تفوق 85 بالمائة		
الإجراء 35: تطبيق دفتر التحملات الجديدة، خاصة المواد المتعلقة بتحسين صورة المرأة في الإعلام	**نسبة البنود المفعلة وفق تقارير دورية**	**وزارة الاتصال**	• إعداد القناة الثانية لميثاق داخلي لتحسين صورة المرأة، سنة 2014، التزمت من خلاله بإحداث وتفعيل كل الآليات والوسائل المتاحة للنهوض بصورة المرأة، وذلك بالتركيز على أربعة محاور أساسية، هي الاحتفاء بدور المرأة كعنصر فعال اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا.. ، ومكافحة الصور النمطية المسيئة للمرأة وتعبئة مختلف الفاعلين الإعلاميين داخل القناة أو خارجها في هذا الاتجاه، وتنويع البرامج وملاءمة الخط التحريري بما يستوعب التنوع السوسيو ثقافي أو ما شهدته وضعية المرأة من تطورات داخل المجتمع، إضافة إلى توخي فعالية المراقبة واليقظة، مع مضاعفة وتعزيز تعاون الفاعلين المعنيين خارج القناة، وذلك تنفيذا للمادتين 60 و191 من دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي • إعداد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ميثاقا للأخلاقيات، سنة 2013، ضمنته فقرة خاصة تلتزم فيها بالسهر على احترام مقاربة النوع في برامجها وتشجيع إدراجها من خلال الممارسة المهنية وعلى المتعاونين معها من خلال البرامج والبرامج الموضوعاتية المتخصصة لوضعية المرأة، وذلك عبر فتح الإمكانيات الإبداعية للمرأة، وإبراز تنوع وأهمية الأدوار التي تضطلع بها المرأة في جميع مجالات التنمية، وتبني مقاربة صحافية ملائمة إزاء مختلف القضايا النسائية،		

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 35:</u> تطبيق دفتر التحملات الجديدة، خاصة المواد المتعلقة بتحسين صورة المرأة في الإعلام	**نسبة البنود المفعلة وفق تقارير دورية**	**وزارة الاتصال**	• إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والاجتماعي الذي يميز وضعية النساء، والتأكيد على دور المرأة كفاعل اجتماعي وسياسي وتلافي حصرها في أدوار روتينية أو صور دونية قد تحط منها، وذلك تنفيذا للمادتين 60 و191 من دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي • تطور نسبي لحضور الشخصيات العمومية النسائية في وسائل الاتصال السمعي والبصري، حيث سجلت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية: • نسبة الحضور في مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري 10.05 % خلال الفصل الثاني من سنة 2015مقابل 9.83 % سنة 2014 و5 % من نفس الفترة سنة 2013 • نسبة الحضور بالقناة الأولى 12.98 % والقناة الثانية 13.61 % • نسبة الحضور في مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الفصل الأول من سنة 2015 نسبة 12.95 %، وفي القناة الأولى بلغت 15.63 % و21.85 % بالقناة الثانية و15.22 % بالقناة الأمازيغية • نسبة مشاركة النساء ممثلات الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام السمعي البصري 22 بالمائة خلال الانتخابات العامة الجماعية والجهوية (من 22 يوليوز إلى 03 شتنبر 2015) مقابل 9.4 بالمائة خلال الانتخابات التشريعية 2011 (من 12 أكتوبر 2011 إلى 24 نونبر 2011) • 14 مسؤولة عن الصحف الرقمية من بين 254 صحيفة رقمية تم التصريح بها	**100%**
<u>الإجراء 36</u>: تشجيع النساء الناجحات في المجال الرياضي والثقافي والجمعوي	**لائحة النساء المستفيدات من منح القطاع الجمعيات النسائية، والبطلات...)**	**وزارة الشباب والرياضة**	• خلق اللجنة الوطنية للارتقاء بالرياضة النسوية، تتكون من الأطر الرياضية النسوية التابعة للمصالح الخارجية للوزارة بهدف الارتقاء بالرياضة النسوية وخلق ديناميكية محلية وإقليمية، وخلق جمعيات رياضية نسائية بجميع المدن المغربية، إضافة إلى تتبع وتأطير الأنشطة الموجهة للمرأة على المستوى المحلي والجهوي • اعتماد البرنامج الوطني لتطوير الرياضة النسوية بهدف تفعيل حق المرأة في الممارسة الرياضية، وإدماج الفتاة والمرأة المنتمية للأحياء الهامشية والعالم القروي، وخلق جمعيات رياضية نسوية محلية، وذلك عن طريق تنظيم أنشطة رياضية مختلفة، وحصص تحسيسية لصالح الفتاة والمرأة عن فوائد الممارسة الرياضية، إضافة إلى دورات تكوينية لتقوية القدرات التدبيرية لفائدة الأطر الرياضية النسوية التابعة	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 36: تشجيع النساء الناجحات في المجال الرياضي والثقافي والجمعوي	**لائحة النساء المستفيدات من منح القطاع الجمعيات النسائية، والبطلات...)**	**وزارة الشباب والرياضة**	• تـرأس 3 نسـاء لجامعـات رياضيـة (الكـرة الطائـرة، والأيروبيـك والرشـاقة البدنيـة والرياضـة للجميـع) • 65 مشروعا رياضيا نسويا، استفادت منه 8795 امرأة وفتاة (2011) • 113 مشروعا رياضيا، استفادت منه 12700 امرأة وفتاة (2012) • 165 مشروعا رياضيا، استفادت منه 17160 امرأة وفتاة (2013) • 211 مشروعا رياضيا، استفادت منه 25328 امرأة وفتاة (2014) • تتويـج فتيـات شـابات في المسـابقات الرياضيـة الخاصـة المتعلقـة بالأشـخاص في وضعيـة إعاقـة خـلال البطولـة العالميـة في ألعـاب القـوى: • 1ميدالية ذهبية • 2 ميداليتين فضيتين • 1ميدالية نحاسية • تتويج فتيات شابات في المسابقات الرياضية المختلفة • كأس العرش إناث لفريق الجيش الملكي لموسم 2014-2015 • 10 ميداليـات في ألعـاب القـوى خـلال البطولـة العربيـة لألعـاب القـوى:4 ذهبيـةو4 فضيةو2 نحاسـية • 10 ميداليـات لمتسـابقات في السـباحة خـلال بطولـة العـرب شـابات: 2 ذهبيـة و 4 فضيـة و4 نحاسـية • 02 ميداليات في الكيك بوكسينغ خلال بطولة العالم بصربيا: 1 ذهبية و1 فضية • ميداليـة نحاسـية في الجيـدو وفنـون الحـرب المشـابهة خـلال الـدوري المفتـوح بتونـس • 1ميدالية ذهبية في الرماية الرياضية خلال بطولة العرب للرماية الرياضية • 1 ميدالية فضية في الكراطي خلال الدورة التاسعة لبطولة العالم بإندونيسيا • 2 ميداليتين في الكانوي كياك خلال بطولة إفريقيا سلالوم المؤهلة للألعاب الأولمبية بكينيا: 1 ذهبية و1 فضية • 1 ميدالية ذهبية في الكرة الطائرة خلال بطولة إفريقيا للكرة الشاطئية • 1 ميدالية ذهبية في الكرة الطائرة خلال بطولة العرب للكرة الشاطئية	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 36</u>: تشجيع النساء الناجحات في المجال الرياضي والثقافي والجمعوي	**لائحة النساء المستفيدات من منح القطاع الجمعيات النسائية، والبطلات...)**	**وزارة الشباب والرياضة**	• تتويج فتيات في وضعية إعاقة: • 1 ميدالية ذهبية و2 ميداليات نحاسية في ألعاب القوى • 1 ميدالية فضية وميدالية نحاسية في رفع القوة خلال الدورة 6 لكاس العالم • 1 ميدالية فضية في التايكوندو خلال بطولة العالم بتركيا • تنظيم الملتقى الوطني للأطر الرياضية النسوية بمشاركة ما يقارب 50 إطارا رياضيا نسويا يمثلون مختلف المصالح الخارجية بهدف النهوض بالرياضة النسوية جهويا ووطنيا • 98360 مشارك في الإحصائيات الجهوية والإقليمية بمختلف دور الشباب التي تحتضن أندية مسرح الشباب، في إطار البرنامج الوطني لمسرح الشباب لـ2013، تمثل النساء حوالي 30% من عدد المشاركين	**100%**
<u>الإجراء 37</u>: اعتماد مقاربة النوع ضمن برامج التكوين داخل المؤسسات النسوية والشبابية	**تقييم البرامج التكوينية (الدليل المرجعي لمقاربة النوع لمؤسسات الأندية النسوية)**	**وزارة الشباب والرياضة**	• تنظيم الدورة السابعة للمهرجان الوطني لموسيقى الشباب، سنة 2013، بمشاركة 16 فرقة ممثلة لكل الجهات الاقتصادية للمملكة • تتويج 5 فنانات وفنانين تشكيليين فائزين في مسابقة المهرجان الوطني السادس للفنون التشكيلية • 2357 مستفيد من المقامات اللغوية بدور الشباب، المنظمة سنة 2013 بتعاون مع هيئة السلام للولايات المتحدة الأمريكية لفائدة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة،، منها 845 فتاة، إضافة إلى 328 إطار مغربيا وأمريكيا • تنظيم لقاء وطني تكويني لفائدة مديري دور الشباب النموذجية حول موضوع «التواصل وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي»، شارك فيه 200 مدير ومديرة • استفادة حوالي 78542 امرأة وفتاة، سنة 2013، من الأنشطة التوعوية والتحسيسية في مواضيع الصحة الإنجابية ومساواة النوع الاجتماعي والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنظم داخل المؤسسات النسوية أما سنة 2014، فتم: • 5292684 مستفيد من أنشطة دور الشباب (2992215 من الأنشطة القارة، و2300469 من الأنشطة الإشعاعية) • 45 إقليم احتضن أنشطة التحسيس والتوعية حول المحافظة على البيئة بـ131 دور شباب، استفاد منها 55680، من بينهم 13720 إناث	

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 37: **اعتماد مقاربة النوع ضمن برامج التكوين داخل المؤسسات النسوية والشبابية**	**تقييم البرامج التكوينية (الدليل المرجعي لمقاربة النوع لمؤسسات الأندية النسوية)**	**وزارة الشباب والرياضة**	• 08 دور شباب احتضنت البرنامج الوطني للجامعات الشعبية بدور الشباب، استفاد منها 58198، من بينهم30240 إناث • 84 دور شباب احتضنت المقامات اللغوية بدور الشباب، استفاد منها 13381، من بينهم 5360 إناث، بتأطير 98 إطارا مغربيا و150 متطوعا أمريكيا • 1434 مشاركة فردية وجماعية ضمن البرنامج الوطني لاكتشاف المواهب في مجالات التعبير الفني والفكري والعلمي من أصل 2432 مرشحا، تأهل منها 89 للنهائيات الوطنية، تم خلالها تتويج شابة ضمن المشاركات الفردية • استفادة حوالي 86496 امرأة وفتاة من الأنشطة التوعوية والتحسيسية في مواضيع الصحة الإنجابية ومساواة النوع الاجتماعي والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنظم داخل المؤسسات النسوية أما خلال سنة 2015، فتم: • 4251348 مستفيدا من أنشطة دور الشباب (2210700 من الأنشطة القارة، و2040648 من الأنشطة الإشعاعية) • 35527 مستفيدا من البرنامج الوطني للجامعات الشعبية بدور الشباب، من بينهم 15934 إناث، بتطوع 3016 أستاذا • 7800 مشاركا في المهرجان الوطني السابع للفنانين التشكيليين الشباب، من بينهم 2730 شابة • 60920 مشاركا في مسرح الشباب في دورته العاشرة، من بينهم 27414 شابة • 115000 مشاركا في المهرجان الوطني الثامن لموسيقى الشباب، من بينهم 52900 شابة • 38444 مستفيدا من أنشطة التحسيس والتوعية حول المحافظة على البيئة، من بينهم 13095 إناث • 20646 مستفيدا من الأنشطة التطوعية، من بينهم 8085 شابة • استفادة حوالي 100.000 امرأة وفتاة من الأنشطة التوعوية والتحسيسية في مواضيع الصحة الإنجابية ومساواة النوع الاجتماعي والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنظم داخل المؤسسات النسوية	**100%**

المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
<u>الإجراء 37</u>: **اعتماد مقاربة النوع ضمن برامج التكوين داخل المؤسسات النسوية والشبابية**	**تقييم البرامج التكوينية (الدليل المرجعي لمقاربة النوع لمؤسسات الأندية النسوية)**	**وزارة الشباب والرياضة**	• استفادة حوالي 80 من الأطر التربوية العاملة بالمؤسسات النسوية للتكوين من الدورات التكوينية • استفادة 206216 طفلا من البرنامج الوطني «العطلة للجميع»، من بينهم 61865 طفلة • استفادة 163 شاب من المقامات اللغوية، من بينهم 55 شابة • استفادة 189 شاب من برنامج أسفار الشباب، من بينهم 80 فتاة	**100%**

المجال الثاني

مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء

يشكل المجال الثاني للخطة الحكومية للمساواة الإطار المؤسس **لاستراتيجية الحكومة لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء**، وذلك عبر أربعة محاور استراتيجية تتماشى مع المعايير المعتمدة دوليا، وإجراءات عملية لتنزيلها محددة بمؤشرات التتبع والقطاعات المسؤولة عن التنفيذ:

1. المحور التشريعي والقانوني المتعلق بوضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز
2. محور الحماية الخاص بتنفيذ القوانين والتوعية بها وتشجيع النساء على الإبلاغ عبر مواصلة ومواكبة تطبيق النصوص التشريعية والبرامج ذات الصلة
3. محور الوقاية من العنف من خلال تطوير برامج وقائية لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات
4. محور التكفل بالنساء ضحايا العنف وخدمات التمكين عبر مأسسة التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف

وبعد 5 سنوات من العمل، يمكن تقديم حصيلة الإنجازات المتحققة وفق المحاور الأربع للاستراتيجية:

- **وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز**

  - **مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء**، الذي عرض على الحكومة بتاريخ 07 نونبر 2013، التي صادقت عليه بتاريخ 17 مارس 2016، بعد إدخال تعديلات عليه بناء على ملاحظات قطاعات حكومية وبعض مذكرات المجتمع المدني. كما صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 21 يوليوز 2016، وتم الشروع في دراسته بمجلس المستشارين. ويعرف هذا النص القانوني العنف ضد المرأة بشكل شمولي باعتبار أنه "كل فعل أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة"، والذي وضع أسس منظومة متكاملة تنسجم ومقتضيات الدستور والالتزامات الدولية للمغرب من خلال أهدافه التي تتلخص في تحديد إطار مفاهيمي محدد ودقيق من شأنه مساعدة المتدخلين لتمييز وحصر الأفعال والسلوكيات المدرجة في مجال العنف ضد النساء، وذلك من خلال تحديد مفهوم العنف ومختلف أشكاله، و إحداث هيئات وآليات للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، واعتماد منهجيات وأطر مؤسساتية للتنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن (مثل السلطة القضائية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والقطاعات الحكومية المعنية.. إلخ)، وتجريم بعض الأفعال باعتبارها عنفا يلحق ضررا بالمرأة (كالامتناع عن إرجاع الزوجة المطرودة من بيت الزوجية، والإكراه على الزواج، والمساس بحرمة جسد المرأة، وتبديد أو تفويت أموال الأسرة بسوء نية.. إلخ)، وكذا تجريم بعض الأفعال باعتبارها صورا من صور التحرش الجنسي، مع تشديد العقوبات عليها في حالة ارتكاب الفعل في ظروف معينة ومن طرف أشخاص محددين (أحد الأصول أو المحارم، وزميل في العمل، وشخص مكلف بحفظ النظام.. إلخ)، إضافة إلى تشديد العقوبات على بعض الأفعال الموجهة ضد نساء في وضعية خاصة، كالعنف ضد امرأة حامل، أو ضد الزوجة أو الطليقة بحضور الأبناء أو الوالدين، واعتماد تدابير حمائية جديدة في إطار التدابير المسطرية (من قبيل إبعاد الزوج المعتدي، وإنذار المعتدي بعدم الاعتداء، وفي حال التهديد بارتكاب العنف مع تعهده بعدم الاعتداء، وإرجاع المحضون مع حاضنته إلى السكن، ومنع الاقتراب من الضحية أو من سكنها أو الأبناء، وإشعار المعتدي بمنعه من التصرف في الأموال المشتركة للزوجين.. إلخ)، والتنصيص على عنصر الفورية في اتخاذ التدابير الحمائية، مع تقرير عقوبات على خرقها.

- **مـشروع قانـون رقـم 79.14 يتعلـق بهيئـة المناصفـة ومكافحـة كل أشـكال التمييـز،** الـذي يعتـبر ترصيـدا للجهـود والمكتسـبات الوطنيـة في مجـال النهـوض بحقـوق الإنسـان وحمايتهـا، حيـث يؤكـد دسـتور المملكـة عـلى مبـادئ وقيـم حقـوق الإنسـان كـما هـي متعـارف عليهـا عالميـا، والارتقـاء بعـدد مـن المجالـس والمؤسسـات القائمـة إلى مؤسسـات دسـتورية، وإحـداث مؤسسـات أخـرى بغـرض توسـيع مجـال مشـاركة مختلـف الفاعلـين في بلـورة وتنفيـذ وتقييـم السياسـات العموميـة، وتأمـين حمايـة حقـوق الإنسـان والنهـوض بهـا. فـ"... تحـدث لهـذه الغايـة هيئـة للمناصفـة ومحاربـة جميـع أشـكال التمييـز"، والـذي تمـت مصادقـة مجلـس النـواب عليـه يـوم 10 مـاي 2016، وتـم الـشروع في دراسـته بمجلـس المستشـارين يـوم 13 مـاي 2016. وينـص مـشروع القانـون، الـذي أعـد وفـق مقاربـة تشـاورية وتشـاركية، عـلى أن الهيئـة تعتـبر مؤسسـة وطنيـة مسـتقلة تتمتـع بالشـخصية الاعتباريـة والاسـتقلال المـالي، وتتمتـع بصلاحيـات إبـداء الـرأي بمبـادرة منهـا أو بطلـب الملـك أو بطلـب مـن الحكومـة أو أحـد مجلـسي البرلمـان، وتقديـم كل اقـتراح أو توصيـة إلى الحكومـة أو إلى أحـد مجلـسي البرلمـان، وتلقـي الشـكايات والعمـل عـلى تتبـع مآلهـا بتنسـيق مـع الجهـات المذكـورة، والتشـجيع عـلى إعـمال مبـادئ الإنصـاف والمسـاواة وعـدم التمييـز، والمسـاهمة في إدمـاج وترسـيخ ثقافـة المسـاواة والمناصفـة وعـدم التمييـز في برامـج التربيـة والتعليـم والبرامـج الإعلاميـة والثقافيـة، إضافـة إلى رصـد وتتبـع أشـكال التمييـز التـي تعـترض النسـاء، وإصـدار كل توصيـة تراهـا مناسـبة واقـتراح كل تدبـير ناجـع مـن أجـل تصحيـح الأوضـاع الناتجـة عـن كل سـلوك أو ممارسـة أو عـرف يتسـم بطابـع تمييـزي، والعمـل عـلى نـشر وإشـاعة القيـم والممارسـات الفضـلى، والمسـاهمة في تنميـة قـدرات مختلـف الفاعلـين في القطاعـين العـام والخـاص، وجمـع ومعالجـة المعطيـات النوعيـة والكميـة حـول المسـاواة والمناصفـة ومكافحـة التمييـز، وإعـداد ونـشر الدراسـات والأبحـاث ذات الصلـة باختصاصـات الهيئـة.

- **مـشروع قانـون رقـم 78.14 يتعلـق بالمجلـس الاستشـاري لـلأسرة والطفولـة،** الـذي صـادق عليـه البرلمـان بتاريـخ 21 يونيـو 2016، بعـد مصادقـة الحكومـة عليـه 23 شـتنبر 2015، وصـدر بالجريـدة الرسـمية لـ15 غشـت 2016، والـذي يـروم العمـل عـلى إرسـاء دعائـم مجتمـع متماسـك ومتضامـن يتمتـع فيـه الجميـع، جماعـات وأفـراد، بالأمـن والحريـة والكرامـة والمسـاواة وتكافـؤ الفـرص والعدالـة الاجتماعيـة ومقومـات العيـش الكريـم، وكذلـك السـعي نحـو ضـمان الحمايـة الحقوقيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة لـلأسرة بمـا يضمـن وحدتهـا واسـتقرارها والمحافظـة عليهـا. وتتحـدد أهـداف هـذا المـشروع في العمـل عـلى توفـير الحمايـة القانونيـة والاعتبـار الاجتماعـي والمعنـوي لتحقيـق المصلحـة الفضـلى لجميـع الأطفـال بكيفيـة متسـاوية، بـصرف النظـر عـن وضعيتهـم العائليـة مـع تتبـع التطبيـق الأمثـل للمواثيـق الدوليـة المصـادق عليهـا والقوانـين الوطنيـة المتصلـة بحمايـة الأسرة والطفولـة، ثـم المسـاهمة في بلـورة التوجهـات الكـبرى للسياسـات العموميـة لحقـوق الأسرة والطفولـة والأشـخاص في وضعيـة إعاقـة، والأشـخاص في وضعيـة صعبـة، والأشـخاص المسـنين وكافـة أعضـاء الأسرة. وتتضمـن صلاحياتـه ممارسـة مهـام رصـد وتتبـع وضعيـة الأسرة والطفولـة في المجـالات الحقوقيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة، وتتبـع مـدى ملاءمـة التشريعـات والبرامـج الوطنيـة التـي تهـم الأسرة والطفولـة لالتزامـات المغـرب الدوليـة كـما صـادق عليهـا، إضافـة إلى إبـداء الـرأي في كل القضايـا المحالـة عليـه مـن طـرف جلالـة الملـك، وإبـداء الـرأي، بطلـب مـن الحكومـة أو أحـد مجلـسي البرلمـان حسـب الحالـة، في مشـاريع ومقترحـات النصـوص التشريعيـة ومشـاريع النصـوص التنظيميـة، وكـذا الاتفاقيـات والمواثيـق الدوليـة ذات الصلـة بمجـال اختصاصـه. كـما يمكـن تقديـم اقتراحـات إلى الحكومـة أو أحـد مجلـسي البرلمـان، بهـدف النهـوض بوضعيـة الأسرة والطفولـة، والمسـاهمة في تقييـم السياسـات العموميـة والممارسـات ذات الصلـة بوضعيـة الأسرة والطفولـة.

- **تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية**، حيث صادق البرلمان بإجماع غرفتيه، مطلع 2014، على تعديل الفصل 475 من القانون الجنائي المتعلق بزواج الفتيات القاصرات ضحايا الاغتصاب، الذي يتعلق بحذف حق المغرر في الزواج من الفتاة القاصر المغرر بها، ومتابعته قضائيا، والرفع من عقوبات السجن من سنة إلى خمس سنوات في حالة تهريب قاصر دون علاقة جنسية. وتم فتح أوراش أخرى لضمان حماية جنائية شاملة وفعلية للنساء وضمان تمتعهن بحقوقهن الأساسية. كما تم إعداد مشروعي تعديل كل من القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، اللذين جعلا من مرجعياتهما الأساسية تعزيز الوضعية القانونية للمرأة والطفل. وقد تم إدراج مقتضيات جديدة بالقانون الجنائي، من قبيل تمكين الزوجة من الاستفادة من ظروف التخفيف، كما هو الشأن بالنسبة للزوج، في ما يخص الضرب والجرح والقتل في حالة الخيانة الزوجية، ورفع إلزامية السر المهني عن التقارير الطبية في حالة العنف بين الزوجين أو العنف ضد المرأة والأطفال البالغين أقل من 18 سنة. كما تم، في إطار مراجعة القانون الجنائي، إدراج مقتضيات تعزز الوضعية القانونية للمرأة من قبيل تجريم أفعال خاصة، كالاختفاء القسري وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والكراهية بسبب الجنس وسوء المعاملة والتحقير بسبب التمييز والتحريض على الكراهية والتمييز والمس بالحياة الخاصة، وتشديد العقوبات على العديد من الانتهاكات التي يمكن أن تمس كرامة المرأة وسلامتها البدنية والجنسية والنفسية، وحذف الإعفاء من العقاب على بعض الجرائم المرتكبة بين الزوجين كخيانة الأمانة والنصب والسرقة، إضافة إلى النص على تمديد أجل عدم تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في حق المرأة الحامل أو حديثة الولادة إلى سنة، ومراجعة المقتضيات المنظمة للإجهاض بإضافة بعض الحالات التي لا تخضع للعقاب، ومنع ظروف التخفيف مطلقا في الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي للأطفال أقل من 18 سنة. فيما اتجه مشروع قانون المسطرة الجنائية إلى دعم الحماية الجنائية للمرأة، عبر تعزيز صلاحيات النيابة العامة في مكافحة الجريمة وترشيد الإجراءات القضائية وضمان العناية بالضحايا وحمايتهم في سائر مراحل الدعوى العمومية، وتعزيز الحماية للنساء من خلال إجراءات خاصة كمأسسة خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم وإعطائها صلاحية تدبير الإجراءات الحمائية للمرأة والتكفل بها بشكل فوري وناجع، ومأسسة دور المساعدين الاجتماعيين داخل هذه الخلايا وإعطائهم صلاحيات واسعة في معالجة حالات النساء ضحايا العنف من خلال الاستقبال والاستماع وتقديم الدعم النفسي وتوفير المشورة القانونية والاجتماعية والنفسية للنساء داخل المحاكم ومواكبتهن عبر الأجهزة الأخرى المنوط بها التكفل بالمرأة وتوفير الحماية لها، وإعطاء الصلاحية من جهة أخرى للمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم بالقيام بالزيارات الميدانية والأبحاث القضائية ذات الصلة

- **إصدار قانون تشغيل العمال المنزليين،** الذي يرمي إلى ضبط العلاقات بين هذه الفئة من الأجراء بمشغليهم، وذلك في أفق إقرار حماية اجتماعية لهم وتمتيعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي صادق عليه البرلمان في ماي 2016، بعد مصادقة الحكومة عليه بتاريخ 2 ماي 2013. كما تم إعداد النصوص التطبيقية ذات الصلة، بموازاة مع مسطرة اعتماد هذا المشروع، والمتعلقة بمشروع مرسوم بتحديد لائحة الأشغال الممنوعة على العمال المنزليين، ومشروع قرار بتحديد نموذج العقد المبرم بين المشغل والعامل المنزلي.

- **تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتي تتعلق بـ:**

- **القانون المتعلق بمدونة الانتخابات رقم 59.11 كما تم تعديله،** حيث ينص في المادة 76 على أن «تحدث على صعيد النفوذ الترابي لكل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات دائرة انتخابية واحدة. يخصص للنساء في كل دائرة انتخابية ثلث المقاعد على الأقل، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد

المخصصة للجزء الأول من لائحة الترشيح»، وفي المادة 77 على أن «يحدد بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية عدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جهة وتوزيع عدد المقاعد على العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات المكونة لكل جهة مع بيان عدد المقاعد المخصصة للنساء في كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات»، فيما تنص المادة 85 على أنه «يجب أن تشتمل كل لائحة ترشيح على جزأين يتضمن الجزء الأول عددا من الأسماء يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهم فيه، ويتضمن الجزء الثاني وجوبا أسماء مترشحات فقط في عدد يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهن فيه، وتعتبر المترشحة الوارد اسمها في المرتبة الأولى بالنسبة للجزء المخصص للنساء بمثابة رأس اللائحة ولها نفس الحقوق المخولة لرأس لائحة الترشيح المعنية»؛

- **القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات**، الذي ينص في المادة 19 المتعلقة بانتخاب نواب رئيس مجلس الجهة على أنه «....سعيا نحو بلوغ المناصفة المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور يتعين العمل على أن تتضمن كل لائحة ترشيحات الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث النواب...»، وتوجب المادة 29 «أن يراعي في الترشح لرئاسة اللجان الدائمة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء». فيما تقضي المادة 83 بأن يأخذ برنامج التنمية الجهوي بعين الاعتبار مقاربة النوع»، والمادة 117 بـ»تحدث لدى مجلس الجهة.... هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع..». كما تقضي المادة 171 بأن يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرنامج ميزانية الجهة؛
- **القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم**، الذي ينص في المادة 18 المتعلقة بانتخاب نواب رئيس مجلس العمالة أو الإقليم على أنه «... سعيا نحو بلوغ المناصفة المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور يتعين العمل على أن تتضمن كل لائحة ترشيحات الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث النواب...»، وفي المادة 111 على أن «تحدث لدى مجلس العمالة أو الإقليم هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع...»، إضافة إلى ضرورة إحداث لجنة دائمة يعهد إليها بدراسة قضايا الشؤون الاجتماعية والأسرة؛
- **القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات**، الذي ينص في المادة 17 المتعلقة بانتخاب نواب رئيس مجلس الجماعة على أنه «..يتعين العمل على أن تتضمن كل لائحة ترشيحات الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس»، وفي المادة 26 على أنه «يجب أن يراعى في الترشيح لرئاسة اللجان الدائمة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء المنصوص عليه في الفصل 19 من الدستور...». فيما تقضي المادة 78 بـ»أن يأخذ برنامج عمل الجماعة بعين الاعتبار مقاربة النوع»، وتنص المادة 120 على أن «تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تسمى «هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع»، وتقضي المادة 158 بـ»أن يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرنامج ميزانية الجماعة».

- **مراجعة القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية** وتدبيرها وتغييره بمشروع قانون 15-65، الذي صادقت عليه الحكومة بتاريخ 21 يوليوز 2016، وتمت إحالته على مجلس المستشارين. وهو يقدم مقترحات تعديل القانون 14-05 المتعلق بفتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بعد إجراء وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تشخيصا ميدانيا أفرز سنة 2013 تقريرا وطنيا حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- **تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري** لتضمينه مقتضيات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، الذي تضمن تتميم المواد 2 و8 و9 بمقتضيات تمنع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية أو سلبية أو تكرس دونيتها أو تروج للتمييز بسبب جنسها. وبعد الحكومة عليه يوم 22 ماي 2014، وإحالته على البرلمان، تمت مصادقة مجلس النواب عليه بتاريخ 22 يوليوز 2015 ونشره بالجريدة الرسمية عدد 6389 بتاريخ 24 غشت 2015. كما تم، في نفس الإطار، مراجعة دفاتر التحملات القطب العمومي، وإدماجها لمقتضيات مرتبطة بمحاربة الصور النمطية؛

- **إصدار قانون لتعزيز حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يراعي النوع**، حيث صادقت الحكومة، بتاريخ 19 يونيو 2014، على مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوزاري بتاريخ 14 أكتوبر 2014 ونشره بالجريدة الرسمية 6466 بتاريخ 12 شعبان 1437 (19 ماي 2016). ويتضمن القانون الإطار مقتضيات تنص على المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة، حيث تنص المادة 2 على أن "لا تعتبر تمييزا التدابير والإجراءات التشجيعية الهادفة إلى الإنصاف وضمان تكافؤ الفرص لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة"، والمادة 3 على "تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة". فيما جاءت المادة 20 بمقتضيات تعزز من حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أكدت أنهم يتمتعون على قدم المساواة مع غيرهم بالحق في الحماية من كافة أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء.

● مواصلة ومواكبة تطبيق النصوص التشريعية والبرامج ذات الصلة

نذكر في هذا المجال، التقدم الكبير الذي حققه المغرب منذ يوليوز 2013، من خلال الموافقة على ميثاق إصلاح القضاء الذي ركز بشكل صريح على الدور الحاسم للنساء في تطوير النظام القضائي الوطني كفاعلات (تحسين الصفة التمثيلية للقاضيات)، وكمواطنات لهن الحق في الولوج إلى الخدمات القضائية بشكل عادل. وقد جاء الميثاق الجديد كنتاج لسنة من المشاورات والمناقشات بين الأطراف المعنية، تحت إشراف اللجنة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء، ليسلط الضوء على عدد من التوصيات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، منها:

- تحسين تمثيل النساء في المجلس الأعلى للقضاء بضمان ضرورة وجودهن ضمن العشر قضاة أعضاء المجلس، بما يتناسب مع وجودهن داخل الجسم القضائي، على أساس امرأة واحدة على الأقل من بين القضاة الأربعة الذين يمثلون محاكم الاستئناف وقاضيتين على الأقل من القضاة الستة الذين يمثلون المحاكم الابتدائية؛
- التنسيق بين القوانين الجنائية الوطنية وأحكام الدستور ومبادئ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة وحقوق الإنسان والتصديق عليها ونشرها؛
- اعتماد سياسة جنائية وقائية مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي من خلال مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية؛
- تعزيز الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف من خلال تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بهذا الموضوع.

تطوير برامج وقائية لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات

- **البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء**، الذي يعتبر ثمرة مسلسل تدارسي وتشاوري، استثمر توصيات المؤتمر الإقليمي المنظم بتعاون مع المجلس الأوروبي يومي 24 و25 شتنبر 2012، وتوصيات الندوة الوطنية التقييمية المنظمة دجنبر 2012، وناقشت مع الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين والجمعويين مختلف التوجهات الممكن استثمارها للخروج بخطة عمل جديدة لمناهضة العنف ضد النساء، إلى جانب التوصيات الصادرة عن بعض الفرق النيابية خلال الندوات الموضوعاتية، وتوصيات العديد من جمعيات المجتمع المدني من خلال أنشطتها وندواتها ولقاءاتها الدراسية، وذلك بهدف تعزيز التحسيس والتوعية بمخاطر العنف والتمييز الذي يطال النساء، وتطوير مقاربة العمل البين قطاعي، وتعزيز انخراط مختلف الفاعلين في التعبئة الاجتماعية الشاملة وفق نهج مشترك، إلى جانب مأسسة الشراكة البين قطاعية في مجال التحسيس والتوعية لمحاربة العنف والتمييز ضد النساء. ويتضمن هذا البرنامج، الذي تنخرط فيه وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الاتصال ووزارة الثقافة، المحور الإعلامي والتواصلي، والمحور التربوي، المحور الثقافي والفني، حيث تم توقيع اتفاقيتي شراكة بين الوزارة وقطاعي الاتصال والثقافة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2013.
- **الحملات التحسيسية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء**، التي أخذت، منذ 2012، بعدين جديدين يتمثلان في انخراط كل مكونات القطب الاجتماعي، الذي يضم إلى جانب وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، وكذا تبني المقاربة الجهوية بامتياز، مع التركيز على موضوعات جديدة لم يسبق التطرق إليها من قبل وتسليط الضوء على فئة مرتكبي العنف ضد النساء، تناولت على مدى السنوات الأربع الأخيرة مختلف الإشكالات المرتبطة بظاهرة العنف ضد النساء، سيما النساء الأجيرات، ومرتكبي العنف أنفسهم.

الحملة الوطنية العاشرة لمناهضة العنف ضد النساء2012
شعار: «لنضع حدا لمعاناتهن.. لنوقف العنف»
200 لقاء ،
مشاركة **800** فاعل مؤطر
عدد المشاركين والمشاركات في اللقاءات 30000

الحملة الوطنية الحادية عشر لمناهضة العنف ضد النساء 2013
شعار: «كفى من العنف ضد الأجيرات»
لقاء وطني لإطلاق الحملة + لقاء وطني لتتويج الحصيلة
6 لقاءات جهوية بكل من **وجدة، وطنجة، و الدار البيضاء، وفاس، وأكادير، والعيون**
تفاعل أكثر من 700 فاعل محلي

الحملة الوطنية الثانية عشر لوقف العنف ضد النساء 2014
شعار: « واش تقبل تكون شماتة؟ العنف ضدا لمرأة ضعف ماشي قوة»
لقاءات جهوية شملت إحدى عشرة محطة بكل : القنيطرة، الجديدة ، طنجة، بني ملال، تازة ،صفرو، تارودانت، مراكش، الحاجب، وجدة، واحد السوالم.
928 مشارك ومشاركة: 65% نساء

الحملة الوطنية الثالثة عشر لوقف العنف ضد النساء 2015
شعار: «آخر إنذار... ! للعنف العقاب»
لقاء وطني لإطلاق الحملة + لقاء وطني لتتويج الحصيلة
12 محطة على المستوى المحلي: أزرو، الناظور، سيدي يحيى الغرب، أزيلال، خريبكة، سطات، فاس، آسفي، تارودانت، كلميم، طانطان والرشيدية
4939 مشارك ومشاركة: 67% رجال

- التحسيس والتوعية حول محاربة العنف في الوسط المدرسي والجامعي، حيث قامت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بإرساء المركز الوطني للوقاية ومحاربة العنف بالوسط المدرسي، إضافة إلى 16 مركز جهوي و82 مركز إقليمي. كما عملت على إحداث بوابة إلكترونية "مرصد" لتبليغ وتتبع حالات العنف بالوسط المدرسي، وتنظيم لقاءات وطنية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، إضافة إعداد مصوغات تكوينية لفائدة منسقي الخلايا الإنصات والوساطة بالمؤسسات التعليمية وتجريبها في أفق تعميمها على جميع الأكاديميات. فيما عملت وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الآثار السلبية للعنف وآثاره وتهديده لتماسك واستقرار الأسرة، بمختلف جهات وأقاليم المملكة، همت عموم المستفيدين والمستفيدات من دروس برنامج محو الأمية بالمساجد، وعقد لقاءات بهذه الأخيرة مع مختصين بمناسبة اليوم العالمي للمرأة واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، إلى جانب إعداد برامج تلفزية وإذاعية وندوات علمية في موضوع مناهضة التمييز والعنف ضد النساء.

● مأسسة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف

- **خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى المحاكم**، التي تعتبر النواة الأبرز والأهم لتفعيل التنسيق وتشكل نقطة الاتصال الأولى للطفل والمرأة مع المؤسسة القضائية، والمخاطب المباشر لباقي المؤسسات الشريكة في عملية التكفل، والتي توجد على صعيد كل محكمة ابتدائية ومحاكم الاستئناف، والبالغ عددها حوالي 86 خلية، والتي تتألف من ممثل عن النيابة العامة وقاضي التحقيق وقاضي الحكم وقاضي الأحداث أو المستشار المكلف بالأحداث وكاتب الضبط والمساعدة الاجتماعية. كما تعتبر الأداة التنفيذية لبلورة خطة وزارة العدل في ميدان التكفل بالنساء والأطفال والارتقاء بالعمل القضائي، التي تسهر على تتبعها وتنفيذها الخلية المركزية للتكفل بالنساء والأطفال التابعة لمديرية الشؤون الجنائية والعفو.
- **تعزيز آليات التنسيق الجهوية والمحلية من خلال اللجن الجهوية للتكفل القضائي**، حيث تم العمل على إحداث آليات التنسيق، بموجب دورية وزارية بتاريخ 12 أكتوبر 2010، والمتمثلة في اللجان المحلية على صعيد المحاكم الابتدائية واللجان الجهوية على صعيد محاكم الاستئناف، والتي تضم إلى جانب القضاة أعضاء الخلايا بالمحاكم ممثلين لكافة الشركاء الحكوميين وكذا غير الحكوميين في اتجاه تنسيق التدخلات والجهود وتوحيد الرؤى والممارسات، وكذا مواكبة دور الخلايا في التنسيق بين المتدخلين في حماية النساء والأطفال من خلال اللجان الجهوية والمحلية للتنسيق، حيث تم تعميم دورية وزارية بتاريخ 25 يوليوز 2014 من أجل إعداد خطط محلية وجهوية للرفع من مستوى التكفل بالأطفال والنساء بجميع أنحاء المملكة، وتم التوصل بالخطط المنجزة من كل محاكم المملكة، رغم تسجيل تفاوت ملحوظ من محكمة لأخرى من حيث القدرة على إنجاز خطط محلية، مما يضع الخلية المركزية أمام التزام المواكبة والتتبع الميداني للمحاكم من أجل التأطير وتشجيع الممارسات الجيدة المنجزة، إضافة إلى إنجاز دليل المعايير النموذجية للتكفل بالنساء والأطفال الذي يتوخى وضع مسار عملي واضح ومتسق ومتكامل للتكفل القضائي بالنساء والأطفال، مرورا بكافة المراحل التي تعرفها العملية القضائية بدء من مرحلة البحث التمهيدي إلى غاية مرحلة التنفيذ.
- **الخلايا على مستوى المستشفيات العمومية**، التي أحدثت بهدف تلبية للاحتياجات الصحية للمرأة والطفل ولتقديم العناية الصحية الملائمة لهما، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بالعلاج، والتي تتكلف بحسن استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف وتشخيص حالتهم وتحديد الأضرار الجسدية والنفسية التي لحقت بهم، وتأمين التكفل الطبي اللائق، وتقديم المساعدة النفسية والمعاينة الطبية الشرعية. كما تتكلف بإنجاز وتسليم الشواهد الطبية مجانا

التـي يكـون لهـا دور أسـاسي في تحديـد نسـبة العجـز الصحـي، ووسـيلة إثبـات معتمـد عليهـا لجـبر ضرر المشـتكية المعنفـة، وتسـهيل جميـع المسـاطر الإداريـة داخـل المؤسسـات الصحيـة وتوجيـه النسـاء والأطفـال ضحايـا العنـف إلى الجهـات المختصـة حسـب اختصاصاتهـا، إضافـة إلى جمـع المعطيـات والمعلومـات حـول الظـروف العامـة لحـالات العنـف والتـي تعـد الحلقـة المتينـة في سلسـلة التكفـل بالنسـاء والأطفـال ضحايـا العنـف، سـواء مـن خـلال الخدمـات الصحيـة أو مـن خـلال إعـمال التعـاون والـشراكات مـع القطاعـات الحكوميـة الأخـرى.

- **الخلايـا عـلى مسـتوى مصالـح الأمـن الوطنـي والـدرك الملـكي،** التـي تسـهر، وبشـكل دائـم، عـلى المحافظـة عـلى النظـام العـام، وتأمـين السـكينة العامـة لكافـة المواطنـين وحمايـة ممتلكاتهـم وحرياتهـم. وتتحـدد وظائـف هـذه المصالـح، باعتبارهـا أول مـن يسـتقبل الضحيـة، في اتخـاذ إجـراءات اسـتباقية في أفـق حمايتهـن وتوعيتهـن عـلى الولـوج بتلقائيـة إلى مراكـز الشرطـة والـدرك مـن أجـل وضـع شـكايتهن، وتحقيـق تكفـل سريـع وخصـوصي لفائـدة النسـاء ضحايـا العنـف، إضافـة إلى الاسـتماع للضحيـة، ثـم البحـث والتحـري وإنجـاز المحـاضر بشـكل فـوري وإحالتهـا عـلى النيابـة العامـة بعـد تسـليمها للضحيـة مبـاشرة، وتكويـن أعـوان الشرطـة وأعـوان الـدرك تكوينـا متخصصـا في مجـال محاربـة العنـف ضـد النسـاء واسـتقبال الضحايـا، وكـذا ضبـط جميـع المعطيـات والبيانـات وتحيينهـا بهـدف تحقيـق عمـل أفضـل مـع مختلـف الـشركاء.
- **إنجـاز دليـل الخلايـا المؤسسـاتية لاسـتقبال النسـاء والأطفـال ضحايـا العنـف،** الـذي يحتـوي عـلى بيانـات تخـص الفاعلـين المؤسسـاتيين المتدخلـين في مجـال محاربـة العنـف ضـد النسـاء وحمايتهـن، حيـث يوفـر معلومـات حـول الخلايـا الموجـودة عـلى مسـتوى المحاكـم، والمستشـفيات، ومصالـح الشرطـة ومراكـز الـدرك الملـكي، والـذي سـاهم إنجـازه وتعميمـه، خاصـة بالنسـبة لمراكـز الاسـتماع والإرشـاد القانـوني للنسـاء ضحايـا العنـف، في خلـق تعـاون وشراكـة خدماتيـة بـين جميـع المتدخلـين، تكريسـا لمبـدأ تكامـل الحـق في الحمايـة مـن العنـف، والحـق في ولـوج الخدمـات المؤسسـاتية، وأيضـا الحـق في الحصـول عـلى المعلومـة.
- **دعـم مراكـز الاسـتماع والإرشـاد القانـوني للتكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف وإعـداد دفـتر تحملاتهـا،** ففـي مجـال الشراكـة مـع مراكـز الاسـتماع والاسـتقبال والتوجيـه للنسـاء والفتيـات ضحايـا العنـف، أطلقـت وزارة التضامـن والمـرأة والأسرة والتنميـة الاجتماعيـة مسـارا جديـدا في الشراكـة مـن حيـث المسـاطر ونوعيـة الدعـم وشروط معياريـة للخدمـات الموجهـة لهـذه الفئـة، مـن خـلال إعـداد دفـتر تحمـلات وطنـي موحـد لتنظيـم وتقنـين الخدمـات التـي تقدمهـا مراكـز الاسـتماع والتوجيـه سـتمكن هـذه البنيـات مـن تطويـر وظائفهـا بشـكل يسـمح بضـمان إطـار معيـاري خدمـاتي وطنـي ينظـم عمـل كل المتدخلـين في مجـال الإحاطـة بالنسـاء والفتيـات ضحايـا العنـف، حيـث تـم، منـذ سـنة 2012، دعـم 142 مركـز اسـتماع واسـتقبال وتوجيـه للنسـاء والفتيـات ضحايـا العنـف. ولضـمان سـيرورة وديمومـة المشـاريع المدعمـة، تـم تمديـد، منـذ 2014، مـدة الدعـم إلى 3 سـنوات بـدل السـنة الواحـدة.
- **دعـم الفضـاءات المتعـددة الوظائـف للنسـاء وإعـداد دفـتر تحملاتهـا،** ففـي إطـار تعزيـز البنيـات الخاصـة بالتكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف، تـم إحـداث 40 فضـاء متعـدد الوظائـف للتكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف عـلى المسـتوى الجهـوي والمحـلي، كبنيـات اجتماعيـة للقـرب تقـدم عـدة خدمـات لفائـدة النسـاء في وضعيـة صعبـة، تتمثـل في توفـير خدمـات الدعـم والتكفـل والمواكبـة، عـبر توجيـه النسـاء خاصـة ضحايـا العنـف نحـو متدخلـين مختصـين، مـن أطبـاء نفسـانيين ودرك ملـكي وأمـن وطنـي، ومستشـفيات ومحاكـم...، وضـمان خدمـات الاسـتقبال والاسـتماع والتوجيـه والإرشـاد القانـوني والإيـواء المؤقـت، وتتبـع وتقييـم خدمـات التكفـل، وضـمان المواكبـة

الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية لفئات النساء المستفيدات. كما تعمل هذه البنيات على المواكبة وتقوية القدرات، من خلال التكوين المهني والتأطير الاجتماعي لفائدة النساء في وضعية صعبة، واكتساب المعارف وتملكها لدى النساء في مجال المساطر القانونية، وكذا تمكين النساء من اكتساب معارف في مجال الحقوق والمساواة والنوع الاجتماعي، وبناء شراكات مؤسساتية مع مراكز الاستماع والتوجيه القانوني والجمعيات ذات الاهتمام المشترك، والحث على إحداث شبكات وأقطاب جهوية وترابية للجمعيات ومراكز الاستماع...، ناهيك عن التحسيس والتوعية بحقوق النساء، الذي يتم عبر تعزيز الجانب التحسيسي التوعوي المرتبط بمقاربة النوع الاجتماعي والتمييز الايجابي لتحقيق الإدماج الاجتماعي المنصف للنساء، واعتماد كل الوسائل المتاحة للتواصل من أجل النهوض بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين، واعتماد مقاربات مبتكرة وجديدة لتغيير السلوكات ولنبذ الصور النمطية اتجاه النساء.

- **تطوير المعرفة ورصد التمييز والعنف ضد النساء،** فنظرا لكون الرصد والدراسات والبحوث والتحليلات المتعلقة بالعنف ضد المرأة تشكل قاعدة معارف مهمة في عمليات وضع السياسات والبرامج، أولت الحكومة أهمية كبرى لتطوير المعرفة بهذه الظاهرة، بصفة عامة، وذلك عبر إرساء وتنويع مصادر المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وكذا الآليات المؤسساتية للرصد والتتبع.
- **تطوير وتفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء،** كآلية مؤسساتية بين قطاعية لرصد وتتبع ظاهرة العنف تم إحداثها سنة 2007 بهدف توحيد عملية تجميع مختلف البيانات والمعطيات الخاصة بالنساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى خلايا الاستقبال المؤسساتية الموجودة بالمحاكم، والمستشفيات ومراكز الأمن الوطني والدرك الملكي جهويا ووطنيا، والتي تم تفعيلها أكتوبر 2014 بهدف توحيد منهجية عمل كافة المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء، وتوحيد معايير ووسائل تسجيل المعلومات والبيانات المتعلقة بالنساء ضحايا العنف، وتجميع وتحليل المعطيات المرتبطة بالظاهرة على الصعيدين الجهوي والوطني، حيث تم توقيع برتوكول لتبادل المعطيات والبيانات الخاصة بعدد الحالات التي يتم استقبالها في بنيات التكفل التابعة للقطاعات الخمس المعنية، وتعيين مكتب خبرة لمعالجة المشاكل التقنية المتبقية التي تقدمت بها مختلف القطاعات الشريكة. كما تم تثبيت النسخة المعالجة من التطبيق المعلوماتي الجديد لدى الشركاء الأربعة للوزارة، وتثبيت نسخة من التطبيق المعلوماتي للمنظومة المعلوماتية المؤسساتية للعنف ضد المرأة بالمرصد، مما سيمكن المنظومة من التوفر على معطيات وإحصائيات محينة وبشكل متواتر ستساعد في التعرف على خريطة العنف ببلادنا، وكذا اتخاذ الإجراءات الملائمة للتصدي لهذه الظاهرة.
- **المرصد الوطني للعنف ضد النساء،** الذي يعد آلية وطنية ثلاثية التركيب، بحيث يضم شركاء مؤسساتيين وجمعويين وباحثين يمثلون مراكز الدراسات والبحث بالجامعات، والذي يضطلع بمهام اليقظة والرصد، وإعداد وتطوير المؤشرات وتتبعها وتقييمها، وإحداث بنك للمعلومات والمعطيات حول العنف ضد النساء من خلال تجميع المعطيات الجهوية والوطنية، وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال محاربة العنف ضد النساء. وقد أعد المرصد، في إطار برنامج عمله لسنة 2016، تقريره السنوي الأول حول العنف ضد النساء الذي تم تقديمه يوم 29 يوليوز 2016، اعتمادا على إحصائيات 2013 و2014 المقدمة من لدن القطاعات الحكومية المعنية.

- **المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام**، الذي يعد آلية وطنية لرصد وتتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية المكتوبة والسمعية والبصرية والرقمية، وفق تركيبة ثلاثية تجمع ممثلي القطاعات الحكومية الفاعلة في المجال، وممثلي جمعيات المجتمع المدني، والهيآت المهنية، وممثلي مراكز الدراسات والبحث بالجامعات، والذي تم تنصيب أعضاءه في لقاء وطني بحضور مختلف الفاعلين والمتدخلين والشركاء الوطنيين والدوليين بتاريخ 19 يونيو 2015. والذي تتحدد أهدافه في اليقظة ورصد وتتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية، والمساهمة في تطوير المعرفة في المجال ذات الصلة، والتأثير على الفاعلين في المجال، وواضعي السياسات العمومية، وذلك من خلال القيام بالرصد والتتبع لصورة المرأة في الإعلام وفق مؤشرات محددة، وإنجاز البحوث والدراسات، وإحداث بنك للمعطيات حول الصور النمطية المرصودة في مختلف الوسائط الإعلامية، وتتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال صورة المرأة في الإعلام، وإعداد تقارير سنوية وموضوعاتية في هذا المجال. وقد أعد المرصد، في إطار تفعيل مخطط عمله السنوي لسنة 2016، الإطار المرجعي لإنجاز الدليل المفاهيمي حول صورة المرأة في الإعلام، فيما ينكب على إعداد تقريره السنوي الأول حول "صورة المرأة في الإشهار التلفزي".
- **مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية**، الذي يتكلف بجمع المعطيات والمعلومات، وتتبع السياسات والمشاريع العمومية ذات الصلة بالنوع، وتقديم الاقتراحات والتوصيات، وإعداد تقارير دورية. ولقد تم إطلاقه يوم 9 مارس 2016 في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.
- **البحث الوطني الثاني حول الإعاقة**، الذي تم إنجازه بعد مرور 10 سنوات على البحث الوطني الأول، بغية الوصول إلى معطيات كمية وكيفية محينة حول الإعاقة ببلادنا في شتى مناحيها السوسيو ديمغرافية، والذي سيمكن من تزويد مختلف المتدخلين، سواء أكانوا مؤسساتيين أو فاعلين مجتمعيين أو جامعيين باحثين، بمعطيات مؤسساتية حكومية مضبوطة تحسن من مختلف التدخلات من خلال توضيح أكثر لمناحي انتشار الإعاقة والمتلازمات المرتبطة بها وهي المعطيات التي ستزيد حتما من فعالية وجودة التدخلات في مجال الإعاقة بشكل عام. وحسب نتائج البحث، فإن أسرة واحدة من بين أربعة أسر مغربية معنية بالإعاقة، أي بنسبة 24,5 بالمائة، ونسبة انتشار الإعاقة بالوسط القروي 6,99 في المئة، مقابل 6,66 بالوسط الحضري. فيما تقدر نسبة الانتشار عند الإناث بـ6,8 بالمائة، و6,7 عند الذكور.

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 5: وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز				
الإجراء 38: إصدار مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	**إعداد مشروع القانون** **إصدار القانون**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان**	• إعداد مشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين • المصادقة على مشروع القانون من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 19 مارس 2015. • تم تقديمه أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب يوم 24 نونبر 2015 • المصادقة على مشروع القانون من طرف البرلمان (مجلس النواب) في 10 ماي 2016.	100%
الإجراء 39: إصدار مشروع القانون المحدث للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	**إعداد مشروع القانون** **إصدار القانون**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة العدل والحريات والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة الشباب والرياضة**	• إعداد مشروع القانون وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية شريكة ومؤسسات وطنية ومنظمات وجمعيات مدنية وأحزاب ونقابات • إحالة مشروع القانون على مسطرة المصادقة • المصادقة على مشروع القانون المحدث للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بالمجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 23 شتنبر 2015 • المصادقة النهائية على مشروع القانون بالأغلبية، بمجلس النواب وذلك في إطار قراءة ثانية، بتاريخ 21 يونيو 2016.	100%
		وزارة العدل والحريات	• مواكبة وزارة العدل والحريات لمشروع القانون المحدث للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وإصدار النصوص التنظيمية الخاصة به من خلال المشاركة في الاجتماعات التشاورية وإبداء الرأي في مقتضيات المشروع.	

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 40: تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية	**إصدار القانون الجنائي والمسطرة الجنائية المعدلين**	**وزارة العدل والحريات**	• إدراج مقتضيات جديدة في القانون الجنائي تتعلق بتمكين الزوجة من الاستفادة من ظروف التخفيف، كما هو الشأن بالنسبة للزوج، في ما يخص الضرب والجرح والقتل في حالة الخيانة الزوجية (الفصل 418 من القانون الجنائي)، ورفع إلزامية السر المهني عن التقارير الطبية في حالة العنف بين الزوجين أو العنف ضد المرأة والأطفال البالغين أقل من 18 سنة (446 من القانون الجنائي). • إدراج العديد من المقتضيات في القانون الجنائي بمقتضى قانون 24/03 لتعزيز الوضعية القانونية لكل من المرأة والطفل توخيا لمزيد من الحماية والرعاية لهما خصوصا فيما يتعلق بالاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي في أعمال الدعارة والبغاء في إطار فردي أو منظم (الفصول من 484 إلى 486 والفرع السابع من الباب الثامن من الكتاب الثاني للقانون الجنائي، • تعديل القانون الجنائي من خلال حذف الفقرة الثانية من الفصل 475 الخاصة بزواج المغرر بالمغرر بها. • حذف بعض مقتضيات مجموعة القانون الجنائي التي تعتبر ماسة بكرامة المرأة كالفصل 494 و495 و496 والمتعلقة باختطاف أو بإخفاء المرأة المتزوجة (الجريدة الرسمية عدد 6177 لـ12 غشت 2013) • تعديل قانون المسطرة الجنائية سنة 2011 بإدخال باب خاص بحماية الضحايا يقر عددا من الصلاحيات الجديدة الكفيلة بتأمين سلامة الضحية أو أفراد أسرته أو ممتلكاته من كل ضرر قد يتعرض له جراء تقديم شكايته. • إعداد مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون المسطرة الجنائية (في طور المصادقة) وفق ما أقرته توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، بمراجعة شاملة تهدف إلى إصلاح سياسة التجريم والعقاب وملاءمة أحكامه مع مبادئ الدستور والاتفاقيات الدولية والقوانين والممارسات الجيدة المقارنة. • في إطار مراجعة القانون الجنائي تم إدراج مقتضيات تعزز الوضعية القانونية للمرأة من قبيل: • تجريم أفعال خاصة: كالاختفاء القسري وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والكراهية بسبب الجنس وسوء المعاملة والتحقير بسبب التمييز والتحريض على الكراهية والتمييز والمس بالحياة الخاصة.	50 %

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 40: تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية	**إصدار القانون الجنائي والمسطرة الجنائية المعدلين**	**وزارة العدل والحريات**	• تشديد العقوبات على العديد من الانتهاكات التي يمكن أن تمس كرامة المرأة وسلامتها البدنية والجنسية والنفسية. • حذف الإعفاء من العقاب على بعض الجرائم المرتكبة بين الزوجين كخيانة الأمانة والنصب والسرقة. • النص على تمديد أجل عدم تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في حق المرأة الحامل أو حديثة الولادة إلى سنة. • مراجعة المقتضيات المنظمة للإجهاض بإضافة بعض الحالات التي لا تخضع للعقاب. • منع ظروف التخفيف مطلقا في الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي للأطفال أقل من 18 سنة. كما اتجه مشروع قانون المسطرة الجنائية بدوره إلى دعم الحماية الجنائية للمرأة عموما عبر: • تعزيز صلاحيات النيابة العامة في مكافحة الجريمة وترشيد الإجراءات القضائية وضمان العناية بالضحايا وحمايتهم في سائر مراحل الدعوى العمومية. • تعزيز الحماية للنساء من خلال إجراءات خاصة كمأسسة خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم وإعطائها صلاحية تدبير الإجراءات الحمائية للمرأة والتكفل بها بشكل فوري وناجع، ومأسسة دور المساعدين الاجتماعيين داخل هذه الخلايا وإعطائهم صلاحيات واسعة في معالجة حالات النساء ضحايا العنف من خلال الاستقبال والاستماع وتقديم الدعم النفسي وتوفير المشورة القانونية والاجتماعية والنفسية للنساء داخل المحاكم ومواكبتهن عبر الأجهزة الأخرى المنوط بها التكفل بالمرأة وتوفير الحماية لها، وإعطاء الصلاحية من جهة أخرى للمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم بالقيام بالزيارات الميدانية والأبحاث القضائية ذات الصلة.	50 %
الإجراء 40: تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية	**إصدار القانون الجنائي والمسطرة الجنائية المعدلين**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• صياغة مقترحات في علاقة مع مجالات تدخل مكونات القطب الاجتماعي لضمان حقوق الأطفال، النساء خاصة في وضعية صعبة، الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين.	50 %

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 41: إصدار قانون محاربة العنف ضد النساء	**إعداد مشروع القانون وإصداره**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة العدل والحريات**	• إعداد مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء. وقد مر مشروع القانون من المراحل التالية: • تقديم المشروع بالمجلس الحكومي فبراير 2013، • تشكيل لجنة وزارية لتعميق دراسته برئاسة السيد رئيس الحكومة • عرض مشروع القانون على المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 7 نونبر 2013، والمصادقة عليه من طرف المجلس في 17مارس 2016. • تقديم المشروع للجنة العدل والتشريع بمجلس النواب يوم 03 ماي 2016 ويتم حاليا البث في التعديلات المقترحة. يتضمن مشروع القانون المقتضيات التالية: • تجريم بعض الأفعال الجديد كالسب والقذف العلني إذا استهدف المرأة بسبب جنسها والإكراه على الزواج والطرد من بيت الزوجية والامتناع عن إرجاع الزوج المطرود من بيت الزوجية وتبديد الزوج لأمواله للتحايل على مستحقات النفقة أو السكن أو المستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية أو اقتسام الممتلكات، بالإضافة لتوسيع مفهوم التحرش الجنسي ليشمل الفضاءات العامة أو عن طريق رسائل مكتوبة أو هاتفية أو إذا ارتكب من قبل زميل في العمل. • تشديد العقوبات على بعض الأفعال إذا ارتكبت في ظروف خاصة كالعنف ضد امرأة حامل أو ضد الزوجة أو الطليقة بحضور الزوجين. • إقرار تدبير وقائي جديد لحماية المرأة والطفل ضحايا سوء المعاملة أو العنف مفاده منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية وإخضاعه عند الاقتضاء لعلاج نفسي ملائم. • بالإضافة إلى المقتضيات المسطرية الحمائية والإجراءات المواكبة المتعلقة ب: • تعزيز حماية المرأة ضحية العنف عبر عدة إجراءات كإرجاع المحضون مع حاضنته إلى السكن المعين من طرف المحكمة وإمكانية إيداع المرأة المعنفة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. • إحداث خلايا مركزية ومحلية على مستوى القطاعات الحكومية والقضائية المعنية بالتكفل بالنساء والأطفال. • إحداث آليات للتنسيق بين المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن من خلال لجان وطنية وجهوية ومحلية لتنسيق التدخل في قضايا محاربة العنف ضد النساء.	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إعداد مشاريع قوانين تهم مكافحة الاتجار بالبشر ومشروع قانون خاص باللجوء وشروط منحه، ومشروع قانون رقم 14- 95 المتعلق بالهجرة	**إعداد مشروع القانون وإصداره**	**الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**	• إعداد مجموعة من النصوص القانونية التي تتضمن مقتضيات تتعلق بحماية الحقوق والحفاظ على المكتسبات المتعلقة بالنساء باعتماد مقاربة تشاركية مع باقي المتدخلين في المجال: • مشروع قانون رقم 14-27 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يغير ويتمم مجموعة القانون الجنائي، والقانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر وسن أحكام خاصة، على الأحكام العمليّة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر والتي تتجلى في معاقبة الجناة وتوفير آليات الحماية من خلال توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة ضحايا الاتجار بالبشر وتوفير أماكن لإيوائهم وتقديم المساعدة القانونية اللازمة لهم وتسيير سبل اندماجهم في الحياة الاجتماعية. تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 30 ابريل 2015 وتم عرضه على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بتاريخ 05 يناير 2016، وصادق عليه مجلس النواب في 31 ماي 2016 الذي أحاله على مجلس المستشارين بتاريخ 01 يونيو 2016. • مشروع قانون رقم 14-26 يتعلق بحق اللجوء وشروط منحه، الذي يحتوي على مجموعة من الضمانات والحقوق الخاصة باللاجئ وطالبي اللجوء ويتضمن تعريفا للاجئ، وتكريس أصناف مختلفة من الحماية (الحماية المؤقتة والحماية التكميلية)، وكذا الأسباب الموجبة لعدم منح صفة لاجئ، وكذا شروط الاستحقاق وإنهاء وفقدان صفة لاجئ؛ والآثار المترتبة عن الاعتراف بصفة لاجئ، وإحداث المكتب المغربي لشؤون اللاجئين، وتحديد مسطرة واضحة فيما يتعلق بفحص ودراسة طلبات اللجوء، بالإضافة إلى إقرار الحق في الطعون في طلبات اللجوء المرفوضة. هذا المشروع مبرمج خلال الاجتماعات المقبلة للمجلس الحكومي. • مشروع قانون رقم 14- 95 المتعلق بالهجرة، الذي يتضمن مجموعة من المبادئ القائمة على مقاربة حقوقية لمعالجة دخول وإقامة الأجانب وخروجهم من التراب المغربي، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية والإقليمية للظاهرة. وروعي في عملية الصياغة الالتزامات الدولية للمملكة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو المعاهدات الثنائية ذات الصلة، والدستور المغربي، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني ذات الصلة، وتضمن المشروع مختلف الحقوق الأساسية للمهاجرين بمختلف أصنافهم في احترام تام للكرامة الإنسانية دون تمييز. سيعرض قريبا على الجهات المختصة من أجل بدأ اجراءات المصادقة.	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 42: إصدار قانون تشغيل العمال المنزليين	**المصادقة على القانون وإصدار نصوصه التطبيقية**	**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**	• إحالة مشروع القانون 19-12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل الخاصة بالعاملات والعمال المنزليين على مجلس المستشارين يوم 8 غشت 2013، بعد مصادقة المجلس الحكومي يوم 2 ماي 2013، والذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 27 يناير 2015 • إحالة المشروع على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب التي عقدت اجتماعين لدراسته بتاريخ 09 فبراير و06 ماي 2015 • مصادقة البرلمان على مشروع القانون في ماي 2016. بالموازاة مع تتبع مسطرة اعتماد هذا المشروع، تم إعداد النصوص التطبيقية ذات الصلة، يتعلق الأمر ب: • مشروع مرسوم بتحديد لائحة الأشغال الممنوعة على العمال المنزليين • مشروع قرار بتحديد نموذج العقد المبرم بين المشغل والعامل المنزلي.	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 43: تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لمجلس المستشارين المتعلق بالنوع الاجتماعي	**نسبة النساء في مجلس المستشارين**	**وزارة الداخلية**	• القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب (2011): عمل هذا القانون التنظيمي على تخصيص لائحة وطنية للنساء تتضمن 60 مقعدا، وهو عدد مهم مقارنة مع عدد المقاعد الموجهة للنساء خلال الولايات النيابية السابقة التي لم تتجاوز 30 مقعدا. • القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين (2011): ينص على اعتماد لوائح الترشيح ترتب فيه الترشيحات بالتناوب بين الجنسين. • القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (2011): يحث هذا القانون التنظيمي الأحزاب السياسية على بلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته المسيرة وطنيا وجهويا، في أفق التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال • القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب المقاطعات، مع وجوب أن يمثل عدد مقاعد الدائرة الانتخابية المخصصة للنساء على الأقل ثلث عدد المقاعد المخصصة لكل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات في مجلس الجهة، كما تنص المادة 29 من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على أنه يجب أن يراعى في الترشح لرئاسة لجنة من بين اللجان الدائمة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء المنصوص عليه في الفصل 19 من الدستور. وفي نفس الإطار، احتفظ القانون التنظيمي المذكور بالدائرة الاضافية المحدثة سنة 2009 على صعيد الجماعات لفائدة التمثيلية النسوية داخل المجالس الجماعية.	
الإجراء 43: تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لمجلس المستشارين المتعلق بالنوع الاجتماعي	**نسبة النساء في مجلس المستشارين**	**وزارة الداخلية**	• القانون المتعلق بمدونة الانتخابات: الجزء الأول مكرر من الباب العاشر: « دعم قدرات النساء التمثيلية» حيث نصت المادة 288 مكررة على أنه: « يقدم وفق شروط وكيفيات تحدد بنص تنظيمي، دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية يطلق عليه اسم» صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء» • صدور النص التنظيمي بمقتضى مرسوم رقم 2.13.533 يتعلق بصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، صادر في فاتح ذي الحجة 434 (7 أكتوبر 2013) ج ر عدد 6197 بتاريخ 15 ذو الحجة 1434 (21 أكتوبر 2013) ص6598 • مقرر لرئيس الحكومة رقم 3.04.14 صادر في 28 من ربيع الآخر 1435 (28 فبراير 2014) يتعلق باللجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء • قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 618 الصادر في 3 مارس 2014 يتعلق بصرف الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 43: تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لمجلس المستشارين المتعلق بالنوع الاجتماعي	**نسبة النساء في مجلس المستشارين**	**وزارة الداخلية**	• المرسوم المتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين والذي ينص في مادته الأولى على أن الشطر الثاني من المساهمة، ويساوي 50 % من المبلغ الكلي للمساهمة يوزع على اساس عدد المقاعد التي حصلت عليها المترشحات المنتسبات للأحزاب السياسية • القانون المتعلق بمدونة الانتخابات رقم 59.11 كما تم تعديله: • المادة 76: ....تحدث على صعيد النفوذ الترابي لكل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات دائرة انتخابية واحدة. يخصص للنساء في كل دائرة انتخابية ثلث المقاعد على الأقل، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد المخصصة للجزء الأول من لائحة الترشيح • المادة 77: ...يحدد بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية عدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جهة وتوزيع عدد المقاعد على العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات المكونة لكل جهة مع بيان عدد المقاعد المخصصة للنساء في كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات. • المادة 85: .....يجب أن تشتمل كل لائحة ترشيح على جزأين يتضمن الجزء الأول عددا من الأسماء يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهم فيه، ويتضمن الجزء الثاني وجوبا أسماء مترشحات فقط في عدد يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهن فيه، وتعتبر المترشحة الوارد اسمها في المرتبة الأولى بالنسبة للجزء المخصص للنساء بمثابة رأس اللائحة ولها نفس الحقوق المخولة لرأس لائحة الترشيح المعنية.	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 44: إصدار قوانين تنظيمية لمجالس الجهات والجماعات الترابية تراعي النوع الاجتماعي وتفعيله	**نسبة النساء في مجالس الجهات**	**وزارة الداخلية**	• القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات • المادة 19 المتعلقة بانتخاب نواب رئيس مجلس الجهة: «....سعيا نحو بلوغ المناصفة المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور يتعين العمل على أن تتضمن كل لائحة ترشيحات الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث النواب...» • المادة 29: يجب أن يراعي في الترشح لرئاسة اللجان الدائمة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء • المادة 83 تقتضي أن يأخذ برنامج التنمية الجهوي بعين الاعتبار مقاربة النوع • المادة 117: تحدث لدى مجلس الجهة: ..... هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع... • المادة 171 تقتضي أن يؤخذ يعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرنامج ميزانية الجهة. • القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم • المادة 18: المتعلقة بانتخاب نواب رئيس مجلس العمالة أو الإقليم: .»...سعيا نحو بلوغ المناصفة المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور يتعين العمل على أن تتضمن كل لائحة ترشيحات الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث النواب...» • المادة 111: «تحدث لدى مجلس العمالة أو الإقليم هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع...» بالإضافة إلى ضرورة إحداث لجنة دائمة يعهد إليها بدراسة قضايا الشؤون الاجتماعية والأسرة • القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات • المادة 17 المتعلقة بانتخاب نواب رئيس مجلس الجماعة: «.... يتعين العمل على أن تتضمن كل لائحة ترشيحات الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس» • المادة 26: « يجب أن يراعى في الترشيح لرئاسة اللجان الدائمة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء المنصوص عليه في الفصل 19 من الدستور...» • المادة 78: تقتضي أن يأخذ برنامج عمل الجماعة بعين الاعتبار مقاربة النوع • المادة 120: «تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تسمى « هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع».....» • المادة 158: تقتضى أن يؤخذ يعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرنامج ميزانية الجماعة	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 44: إصدار قوانين تنظيمية لمجالس الجهات والجماعات الترابية تراعي النوع الاجتماعي وتفعيله	**نسبة النساء في مجالس الجهات**	**وزارة الداخلية**	• الاستحقاقات الانتخابية للجماعات الترابية لسنة 2015: • عدد المقاعد المنتخبة في المجالس الجهوية: 678 مقعد • عدد النساء المنتخبات في المجالس الجهوية: 255 منتخبة اي بنسبة 37,61 % • عدد المقاعد المنتخبة في المجالس الجماعية: 31503 مقعد • عدد النساء المنتخبات في المجالس الجماعية: 6673 منتخبة اي بنسبة 21,94%	100%
الإجراء 45: مراجعة القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها في علاقته بدور الطالبة ومؤسسات إيواء النساء والفتيات ضحايا العنف	**إصدار نص القانون المعدل**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• مواصلة إعداد مشروع قانون يتعلق بتعديل القانون 14.05، في إطار خطة لإصلاح منظومة المراكز الاجتماعية انطلاقا من تشخيص واقعها • العمل على تتميم وتغيير مواد من القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها في علاقته بدور الطالبة ومؤسسات إيواء النساء والفتيات ضحايا العنف.	100%
الإجراء 46: تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري لتضمينه مقتضيات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي	**تكوين اللجنة المكلفة بمراجعة القانون مراجعة وإصدار نص القانون المعدل**	**وزارة الاتصال**	• إعداد مشروع قانون لتعديل القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري الذي تضمن تتميم المواد 2 و8 و9 بمقتضيات تمنع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية أو سلبية أو تكرس دونيتها أو تروج للتمييز بسبب جنسها. وبعد مصادقة المجلس الحكومي على المشروع يوم 22 ماي 2014، وإحالته على البرلمان، تمت مصادقة مجلس النواب عليه بتاريخ 22 يوليوز 2015 ونشره بالجريدة الرسمية عدد6389 بتاريخ 08 ذو القعدة 1436 (24 أغسطس 2015).	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 47: إصدار قانون لتعزيز حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يراعي النوع	**إعداد مشروع القانون**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• إعداد مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. ولقد صادق مجلس الحكومة يوم 19 يونيو 2014 على مشروع القانون الإطار كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوزاري بتاريخ 14 أكتوبر 2014 ونشره بالجريدة الرسمية 6466 بتاريخ 12 شعبان 1437 (19 ماي 2016). ويتضمن القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، مقتضيات تنص على المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة: • المادة 2: لا تعتبر تمييزا التدابير والإجراءات التشجيعية الهادفة إلى الإنصاف وضمان تكافؤ الفرص لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة • المادة 3: تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة • المادة 20: جاءت بمقتضيات تعزز من حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أكدت أنهم يتمتعون على قدم المساواة مع غيرهم بالحق في الحماية من كافة أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء.	100%
الإجراء 48: تعديل القانون رقم 65.00المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية في الفقرة الأولى من المادة 6 وفي مادته 36	**إصدار نص القانون المعدل**	**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**	• مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الذي يهدف إلى تكريس مبدأ المساواة بين الأب والأم من خلال ترك الحرية للزوجين للتصريح بالأولاد لدى الهيئة المؤمنة التي ينتمي إليها وفق اختيارهما، ومن شأن هذا التعديل أن ينعكس إيجابيا على تربية وتنشئة الأبناء وتيسير استفادتهم من أجود الخدمات الصحية، وقد تمت المصادقة على هذا المقترح من طرف مجلس النواب في دورة أبريل 2011، إلا أنه لم تتم إحالته على مجلس المستشارين بسبب انتهاء الولاية التشريعية الثامنة، وهذا ما يتطلب من الفريق الذي تقدم بالاقتراح بإعادة تقديمه من جديد خلال الولاية التشريعية التاسعة. • مقترح قانون بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية بتعديل المادة 36 من القانون رقم 65 والذي يهدف في حالة انحلال ميثاق الزوجية، إلى تمكين زوجة المؤمن التي لا تستفيد بأية صفة أخرى من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفي حالة ثبوت إصابة المستفيدة علاجا طويل الأمد ، خلال فترة الزواج أو خلال السنة التي تلي الطلاق، تستمر الزوجة في الاستفادة من نفس خدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض التي كانت تستفيد منها زوجة المؤمن، وتنتهي الاستفادة من هذه الخدمات في حالة استفادة المعنية من نظام تغطية جديد في المغرب أو في الخارج، إما كمؤمنة أو كزوج المؤمن. وقد أحيل هذا المقترح على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 09-07-2013	60%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 49: إصدار قانون يتعلق بإحداث المصلحة الاجتماعية داخل المقاولة التي تشغل 200 أجير فأكثر	**إصدار نص القانون**	**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**	• إعداد مشروع قانون رقم 11.73 يتعلق بإحداث المصلحة الاجتماعية داخل المقاولة الذي يتوخى النهوض بالعمل الاجتماعي لفائدة الأجيرات والأجراء، وتأطيره بواسطة مصلحة اجتماعية للشغل تحدث داخل المقاولة التي تشغل 200 أجيرة وأجير فأكثر. وسيكون من بين أهداف هذه المصلحة الاهتمام بالوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة، وذلك بتوفير وتخصيص أماكن للرضاعة وروض الأطفال للأمهات العاملات داخل المقاولة. وقد تمت إحالة هذا المشروع على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 08 مارس 2012	70%
الإجراء 50: مراجعة دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي الإعلامية حسب النوع	**دفاتر تحملات منقحة حسب النوع**	**وزارة الاتصال**	• إعداد والشروع في تفعيل دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي والمتضمنة لمقتضيات، سنة 2012، من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام والرفع من مكانتها وتعزيز حضورها الإعلامي والرفع من مكانتها، وذلك بـ: • عدم الإشادة بالعنف أو التحريض على التمييز تجاه الأشخاص بسبب جنسهم • تخصيص برامج للمرأة تهدف إلى النهوض بصورتها وحقوقها ودورها وكذا بدعم تماسك واستقرار الأسرة • الحرص على مشاركة المرأة في البرامج الحوارية • احترام التعددية بإشراك متعدد ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما فيها النسائية • رصد التقارير السنوية، التي تعدها شركات الاتصال السمعي البصري العمومية، لمدى احترام مقتضيات تحسين صورة المرأة في الإعلام وجهود السعي نحو المناصفة • إفراد قسم خاص في ميثاق الأخلاقيات للمقتضيات ذات العلاقة بتحسين صورة المرأة وتحديد الصور السلبية الواجب اجتنابها	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 6: مواصلة ومواكبة تطبيق النصوص التشريعية والبرامج ذات الصلة				
الإجراء 51: تفعيل البرنامج الاستراتيجي والمتوسط المدى من أجل مأسسة المساواة والإنصاف بين الجنسين في قطاعات التشغيل والتكوين المهني والحماية الاجتماعية	**نسبة التدابير المفعلة**	**قطاع التكوين المهني**	• إحداث وحدة تسيير النوع الاجتماعي بالقطاع، فبراير 2013، التي ألحق بها إطارين مدعمين بنقط ارتكاز تمثل القطاعات المكونة، إضافة إلى نقط الاتصال الممثلة لمختلف مديريات القطاع • إعداد برنامج التكوين في النوع الاجتماعي يتضمن عدة دورات تكوينية، ما بين شتنبر 2013 وأواخر 2014، لفائدة كل من وحدة تسيير النوع الاجتماعي ونقط الارتكاز ونقط الاتصال ومسؤولي وأطر قطاع التكوين المهني ومسؤولي وأطر القطاعات المكونة • إعداد دراسة لتحسين معرفة وضعية النوع الاجتماعي بنظام التكوين المهني ببعض القطاعات المكونة سنة 2014 • إعداد خطوط موجهة حول معايير وقيم نظام التكوين المهني في مجال مساواة وإنصاف النوع الاجتماعي • مواصلة إنجاز دراسة تتضمن تحليلات كيفية لتحديد التمييزات والاختلالات في مجال ولوج الفتيات لكافة مستويات التكوين المهني والشعب التي يقدمها النظام	100%
		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• إنجاز تقارير حول مراقبة احترام تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالمساواة ومحاربة التمييز في العمل • التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية (التدابير المتخذة لمرونة ساعات العمل والأجور) • إنجاز تقرير حول تطبيق الحقوق المتساوية للمرأة في ميدان الشغل (الحد من التفاوت في الأجور عن طريق أجرأة الدراسة المنجزة حول التمييز في الأجر بين الجنسين في القطاعات المشغلة للنساء بإخراط ثقافة المساواة بمختلف المؤسسات الحكومية وكل مكونات المجتمع ومختلف الفاعلين الاجتماعيين وتحقيق المساواة في الترقي وضمان حق الانتماء النقابي	
الإجراء 52: تقييم البرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال	**نشر نتائج التقييم**	**وزارة الاتصال**	• إنجاز التقييم من طرف أساتذة من المعهد العالي للإعلام والاتصال سنة 2012	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 53: تفعيل الشبكة البين وزارية لمأسسة المساواة في الوظيفة العمومية	**لائحة القطاعات المشاركة في الشبكة**	**الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة**	• تفعيل شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات لمقاربة النوع وتنظيم دورة تكوينية لفائدة أعضائها بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة • مساهمة الشبكة في إعداد الدراسات والأبحاث وكذا استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية	100%
الإجراء 54: تفعيل ودعم لجن المساواة وتكافؤ الفرص على مستوى الجماعات	**عدد اللجن المنشأة والمدعمة**	**وزارة الداخلية**	• إحداث ما يقارب 755 لجنة خلال سنة 2013، تبعا للمادة 14 من الميثاق الجماعي السابق المتعلقة بإنشاء لجن المساواة وتكافؤ الفرص • إعداد دليل لإحداث ومواكبة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات بشكل يضمن مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في كافة مراحل إعداد وتنفيذ برامج العمل الجماعية	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 55: وضع دلائل ووسائل لمواكبة تنفيذ القوانين **صياغة ونشر دلائل**	**إنجاز دليل الكفالة إعداد وتطبيق جدول إرشادي للنفقة**	**وزارة العدل والحريات**	• إنجاز دراسة حول القضاء الأسري الوقع والأفاق عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة • إنجاز شريط وثائقي حول تطبيق مدونة الأسرة • إنجاز دراسة تجميعية للمناشير والدوريات والنماذج التطبيقية المتعلقة بمقتضيات مدونة الأسرة.. • الإصدار الدوري لمطويات تساهم في تبسيط وشفافية المساطر حول التطليق والطلاق، وقضايا الحالة المدنية قضايا النسب والكفالة، وكفالة الأطفال المهملين، والحضانة، وزواج وطلاق المغاربة المقيمين بالخارج، والأهلية والنيابة الشرعية، والإذن بزواج معتنقي الإسلام والأجانب، واكتساب الجنسية المغربية، وزواج وطلاق المغاربة المقيمين بالخارج، والصلح في قضايا الأسرة والزواج، وثبوت الزوجية • إعداد بحث حول رضا المتقاضين عن الخدمات المقدمة في إطار تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة من طرف أقسام قضاء الأسرة النموذجية • دليل عملي لمدونة الأسرة • إعداد نموذج موحد لاحتساب النفقة بالاعتماد على معطيات اقتصادية واجتماعية والاستعانة بالمناهج المعتمدة لقياس مستوى عيش الأسر • دعم 45 جمعية تعنى بحقوق الإنسان، سنة 2015، من بينها 17 جمعية عاملة في مجال الأسرة أو متوفرة على مراكز بهدف تعزيز وتطوير خدمات الوساطة الأسرية بها والمساواة بين الجنسين، بمبلغ 2 ,000.000,00 درهما	100%
	إنجاز الدليل	**الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة**	• صياغة ونشر الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية	100%
	صياغة ونشر دلائل	**وزارة الداخلية**	• الإشراف على إعداد مجموعة من الدلائل المرجعية، برسم الفترة 2015-2016، والتي سيتم توزيعها على المنتخبات والمنتخبين تتعلق بتفعيل مقاربة النوع على المستوى المحلي وفق ما نصت عليه القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ويتعلق الأمر بـ: • دليل حول إعداد برنامج العمل الجماعي المستجيب للنوع • دليل حول الميزانية المستجيبة للنوع على المستوى المحلي • دليل حول إنشاء هيئات استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على المستوى المحلي	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 56: المواكبة الاجتماعية للمستفيدات من صندوق التكافل العائلي	**إعداد ونشر تقرير سنوي عن سير عمل الصندوق**	**وزارة العدل والحريات**	• إعداد تقارير سنوية عن سير عمل الصندوق • إصدار دورية حول صندوق التكافل العائلي بتاريخ 09 يونيو 2016، موجهة إلى رؤساء المحاكم الابتدائية، تهدف إلى الحرص على إيلاء الملفات المتعلقة بطلبات الاستفادة من المخصصات المالية لصندوق التكافل العائلي ما تستحقه من أهمية، مع العمل على تلافي كل ما من شأنه عرقلة تنفيذ المقررات الصادرة عن المحاكم والتقيد بالمقتضيات القانونية	100%
الإجراء 57: مواكبة تطبيق القانون الخاص بصندوق التكافل العائلي	**إعداد و نشر تقارير عن تطبيق القانون**	**وزارة العدل والحريات**	• معالجة 10479 ملفا منذ انطلاق العمل بصندوق التكافل العائلي سنة 2012 وإلى متم دجنبر 2015 • وضع مشروع قانون لتتميم وتغيير بعض مواد القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، حيث تم الاستناد وصياغته على: • توسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصندوق لتشمل الأولاد مستحقي النفقة خلال قيام العلاقة الزوجية إلى جانب مستحقي النفقة من الأطفال بعد انحلال ميثاق الزوجية • تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من المخصصات المالية • توسيع نطاق تدخل الصندوق ليشمل مبالغ النفقة المحكوم بها في المقرر القضائي عن اثني عشر شهرا السابقة عن تقديم طلب الاستفادة من الصندوق • تعزيز آلية حماية أموال الصندوق في مواجهه أي تحايل • إصدار دورية، بتاريخ 09 يونيو 2016، موجهة الى رؤساء المحاكم الابتدائية بهدف الحرص على إيلاء الملفات المتعلقة بطلبات الاستفادة من المخصصات المالية لصندوق التكافل العائلي ما تستحقه من أهمية، مع العمل على تلافي كل ما من شأنه عرقلة تنفيذ المقررات الصادرة عن المحاكم والتقيد بالمقتضيات القانونية	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 58: مواكبة تطبيق مدونة الأسرة	**إنجاز تقارير تقييمية سنوية** **عدد المستفيدين من الحملات التحسيسية** **عدد الجلسات التنقلية**	**وزارة العدل والحريات**	• إعداد قاعدة بيانات تتعلق بالقضاة المكلفين بالزواج وشؤون القاصرين والتوثيق • تنظيم حملات تحسيسية حول ثبوت الزوجية، بتنسيق مع وزارة الداخلية وشراكة مع فعاليات المجتمع المدني • توجيه عدة مناشير ودوريات وكتب إلى المسؤولين القضائيين قصد التعامل مع هذا الموضوع بمرونة ويسر ووفق القانون • تنظيم جلسات تنقلية حول ثبوت الزوجية بالأسواق الأسبوعية بعدد من الجماعات القروية والمناطق النائية بمختلف جهات المملكة لتسهيل المساطر على المتقاضين وضمان المساعدة القضائية للمحتاجين إليها، مما ساهم في ارتفاع عدد الأحكام الصادرة بثبوت الزوجية من 6918 سنة 2004 إلى ما مجموعه 38952 خلال سنة 2011 وإلى 17213 خلال سنة 2012، لترتفع هذه النسبة إلى 23057 سنة 1013 ثم 16332 في 2014 ، أما خلال 2015 فلم تتجاوز هذه الأحكام 1062، مما يعني أن مجموع الأحكام الصادرة بثبوت الزوجية من 2004 إلى 2015 بلغت 203142 حكما • تنظيم ندوة وطنية بمناسبة مرور عشر سنوات على دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق، بشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يوم 28 ماي 2014، شارك فيها قضاة ومسؤولون حكوميون وبرلمانيون وجمعيات مهنية للقضاة والمحامين وجمعيات المجتمع المدني وأساتذة جامعيون بخصوص مواكبة المقتضيات الخاصة بثبوت الزوجية شهد شهر يناير وفبراير من سنة 2014 مواصلة الحملة الوطنية الثانية لسماع دعوى الزوجية (ثبوت الزوجية) التي أطلقتها وزارة العدل والحريات في بداية سنة 2013 بتنسيق مع المسؤولين القضائيين بمحاكم المملكة والقطاعات الحكومية المعنية والهيئات المهنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة والطفل؛ • صدور القانون رقم 102.15 الرامي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة في الجريدة الرسمية عدد6433 بتاريخ 25 يناير 2015 الذي عمل على تمديد فترة سماع الدعوى الزوجية لخمس سنوات إضافية	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 58: مواكبة تطبيق مدونة الأسرة	**تقرير البحث**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• إجراء بحث وطني حول "عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة: أي تغيير في تمثلات ومواقف وممارسات المواطنين والمواطنات المغاربة؟"، على عينة تضم 12000 أسرة موزعة على مختلف الجماعات الترابية، بهدف: • رصد التغيير في التمثلات وممارسات المواطنين والمواطنات بعد عشر سنوات من التفعيل • التحولات التي طالت الأسرة المغربية خلال هذه الفترة • قياس مستوى معرفة مدونة الأسرة، وتقييم الاختلافات بين الأحكام الجديدة التي أتت بها والتفسيرات السائدة في المجتمع • تقييم مدى تملك أو عدم تملك هذه الأحكام لدى المواطنات والمواطنين • تحديد التغيرات التي حدثت في العلاقات الأسرية، والتعرف على علامات التغيير في التمثلات والسلوك • تحليل افاق التحول في اتجاه المساواة والتحديات القائمة، بهدف اقتراح مقتضيات جديدة وتعزيز بعضها بقوانين تفسيرية، ووضع آليات وتدابير داعمة وميكانيزمات لتحسين تلقي، وتطبيق واحترام مقتضيات مدونة الأسرة من قبل المجتمع • التوصل إلى معطيات محينة تساهم في انسجام مدونة الأسرة مع المقتضيات الدستورية والتزامات المغرب في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 58: إنجاز دراسة خاصة بزواج القاصرات	**إعداد ونشر تقرير الدراسة**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة العدل والحريات**	• إجراء بحث حول "الزواج المبكر بالمغرب"، على عينة عشوائية بحجم 2000 أسرة موزعة بين 1000 وحدة تهم الأسر المعنية بالزواج المبكر و1000 تهم أسر الفتيات المعنيات بالظاهرة، والتي تم توزيعها على 4جهات بالمملكة حددت وفق معايير تضمن تمثيلية لمختلف الجهات. وقد ركز البحث على دراسة الإشكاليات التالية: • ضمن أي شروط أسرية واجتماعية وثقافية واقتصادية وحقوقية يتم الزواج المبكر في المجتمع المغربي؟ • ما هو معيش النساء والأسرة في هذا النمط من الزواج؟ • ما انعكاساته على جودة عيش الأم والطفل؟ • ما هي الممارسات والاتجاهات المتبناة نحوه من لدن النساء والأسر المعنية؟ • ما آفاقه وأشكال تطوره المحتملة؟ • تقييم المآل المحتمل لهذا النوع من الزيجات في ظل المتغيرات المجتمعية التي مست الأسرة المغربية.	100%
إنجاز دراسة حول مسطرة الصلح	**إعداد ونشر تقرير الدراسة إعداد مشروع دليل عملي في كيفية إجراء الصلح بين الزوجين في قضايا الطلاق والتطليق**	**وزارة العدل والحريات**	تم إعداد مشروع الدليل في انتظار الطبع	90%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 59: حملة لمراقبة المقتضيات القانونية المتعلقة بالمساواة ومحاربة التمييز في إطار برنامج عقدة الأهداف المبرمة مع مندوبيات التشغيل برسم سنة 2013	**إنجاز تقارير تقييمية**	**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**	• إنجاز تقارير تقييمية حول مراقبة احترام تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالمساواة ومحاربة التمييز في العمل، حيث تم توجيه وجهت دورية لكافة المديريات الجهوية والإقليمية قصد التركيز أثناء زيارة المراقبة التي يقوم بها أعوان التفتيش لمؤسسات القطاع الخاص على احترام تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالمرأة في العمل • القيام بـ17.661 زيارة تفتيش لمختلف الوحدات الإنتاجية، سنة 2015، للوقوف على مدى احترام مقتضيات مدونة الشغل في هذا المجال. وقد تم إحصاء 339.137 امرأة عاملة أثناء هذه الزيارات، من بينهن 3.927 عاملة تقل سنهن عن 18، منها 1.772 عاملة تتراوح أعمارهن بين 15 و18 سنة و1.155 عاملة دون 15 سنة، كما تم تسجيل 12.438 أجيرة مسؤولة و3.855 مندوبة للأجراء، إضافة إلى 559 أجيرة مسؤولة نقابية. كما سجل أعوان تفتيش الشغل 43.943 ملاحظة أثناء هذه الزيارات، من بينها 1.627 تتعلق بالأجر، و173 ملاحظة خاصة بالتشغيل و1.369 ملاحظة تهم الترقية، كما تم تسجيل 174 مخالفة تهم حماية الأمومة و171 مخالفة تهم العمل الليلي	100%
الإجراء 60: منح الجنسية	**إنجاز تقارير تقييمية**	**وزارة العدل والحريات**	• تسليم ما مجموعه 36450 شهادة جنسية مغربية عن طريق الأم، إلى حدود نهاية ماي 2016، علما بأنها موزعة بين 33480 شهادة 2016 بالنسبة للمقيمين داخل المملكة، و2970 شهادة بالنسبة للأشخاص المقيمين خارج المغرب • إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم الفصل 10 من قانون الجنسية، الذي يرمي إلى تحقيق المساواة في منح الجنسية المغربية بحكم الزواج المختلط بين الرجل المغربي والمرأة المغربية، والذي يسمح حاليا للأجنبية المتزوجة من مغربي فقط تصريح للحصول على الجنسية المغربية عن طريق الزواج، وقد تمت إحالة مشروع القانون على الأمانة العامة للحكومة قصد عرضه على أطوار المصادقة	100%
الإجراء 61: دراسة حول ولوج النساء المهاجرات للحقوق	**إنجاز تقرير الدراسة**	**الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج**	• إطلاق دراسة حول المرأة المغربية بالخارج، سنة 2015، بهدف دعم ومواكبة النساء المغربيات المهاجرات في حالات هشاشة، والعمل على ولوج المرأة المغربية إلى كامل حقوقها بدول المهجر، والتي سيكون من بين مخرجاتها إعداد خطة عمل بتعاون مع مختلف الشركاء	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 62-إحداث لجنة وزارية لتسهيل ولوج النساء المهاجرات للحقوق	**إنجاز التقرير**	**الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**	• إحداث اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، بموجب المرسوم رقم 2.13.731 الصادر في 30 شتنبر 2013، التي هذه موضوع النساء المهاجرات سواء المغربيات بالخارج أو المهاجرات بالمغرب من بين اهتمامات أشغالها، والتي انبثقت عنها مجموعة من التوصيات تهم النساء المهاجرات كـ: • اتخاذ التدابير الضرورية لمحاربة تفشي ظاهرة استغلال النساء ووقوعهن ضحايا الاتجار بالبشر والتصدي لاستغلال الظروف الاجتماعية للنساء المغربيات وحاجتهن إلى العمل، وتحسين صورة المرأة بالخارج • إنجاز دراسة حول المرأة المغربية المهاجرة	100%
الإجراء 63: تعميم أقسام قضاء الأسرة	**نسبة توفير أقسام قضاء الأسرة المستقلة في مقارها**	**وزارة العدل والحريات**	• إحداث مقرات جديدة مستقلة لأقسام قضاء الأسرة وتجهيزها بالمعدات المعلوماتية الحديثة	100%
الإجراء 64: - تعميم تجربة المساعدات الاجتماعيات على مختلف أقسام قضاء الأسرة	**نسبة التغطية**	**وزارة العدل والحريات**	• توظيف 124 مساعدة اجتماعية، خلال 2013، للعمل بأقسام قضاء الأسرة، في أفق تعميم نتائج هذه التجربة على مجموع أقسام قضاء الأسرة • تكوين 68 من أطر كتابة الضبط في المجال الاجتماعي	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 65-دعم قدرات مهنيي القضاء	لائحة المكونين من مهنيي القضاء طبيعة البرامج المواد موضوع التكوين	وزارة العدل والحريات	• تنظيم زيارات إلى بلدان متميزة التجربة في مجال حماية النساء والأطفال، في إطار تبادل الخبرات • تكوين قضاة مختصين في موضوع حقوق المرأة وتوفير كافة الوسائل الكفيلة بتحفيزهم • التكوين المستمر للقضاة من أجل إنجاز أفضل لمهامهم في مجال حماية حقوق المرأة • تقوية قدرات الفاعلين المحليين المتدخلين في مجال الأسرة من أجل خلق دينامية وتعبئة قضائية بهدف تتبع تأثير تطبيق مدونة الأسرة • تكوين الموظفين العاملين بأقسام قضاء الأسرة للقيام بمهمة المساعدة الاجتماعية داخل خلايا تطويق العنف، بدعم من PNUD • تكوين الموظفين في القنصليات، خاصة في ما يتعلق بمدونة الأسرة وقانون الجنسية وقانون الحالة المدنية • تكوين 548 ملحقا قضائيا (الفوجين 37 و38) حول المعايير الدولية في مجال حقوق الانسان ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين • اعتماد المعهد العالي للقضاء، منذ سنة 2014، مجزوءة للتكوين في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، استفاد منها 512 ملحقا قضائيا (الأفواج 39 و40 و41) • تنظيم دورات تكوينية أساسية يتضمن برنامجها مقاربة النوع الاجتماعي لفائدة 199 مساعدة اجتماعية، و108 رؤساء كتابة الضبط، و395 كاتب ضبط	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 7: تطوير برامج وقائية لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات				
الإجراء 66- تطوير وتفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء	**تفعيل المنظومة** **عدد الدورات التكوينية المنجزة لفائدة مستعملي النظام المعلوماتي**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• التوقيع في 11 أكتوبر 2014 على برتوكول لتبادل المعطيات والبيانات الخاصة بعدد الحالات التي يتم استقبالها في بنيات التكفل التابعة للقطاعات الخمس المعنية (وزارة العدل، ووزارة الصحة، والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي) • تعيين مكتب خبرة لمعالجة المشاكل التقنية المتبقية التي تقدمت بها مختلف القطاعات الشريكة • تثبيت الإصدار 2.1 للنسخة التجريبية للمنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء • تثبيت نسخة من التطبيق المعلوماتي للمنظومة المعلوماتية المؤسساتية للعنف ضد المرأة بالمرصد • تكوين مستعملي المنظومة المعلوماتية • إنجاز دليل خاص بالخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء ضحايا العنف على مستوى القطاعات الشريكة في المنظومة المعلوماتية	100%
الإجراء 67: إحداث مراكز اليقظة والتبليغ والتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ترابيا	**عدد المراكز المحدثة**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• إحداث 08 وحدات لحماية الطفولة بكل من الدار البيضاء، ومكناس، ووجدة، وطنجة، وأكادير، والصويرة، وبني ملال، وسيدي قاسم • تشخيص وحدات حماية الطفولة في أفق وضع برنامج مواكبة هذه الوحدات ودعم قدراتها • إعداد دفتر للتحملات خاص لإحداث مراكز الاستماع والتوجيه للأطفال ضحايا العنف، والذي يعتبر الإطار المرجعي للتعاقد مع الجمعيات على أسس تستجيب لشروط ومتطلبات تجويد الخدمات المقدمة لفائدة المستفيدين في هذا المجال • توقيع اتفاقيات شراكة مع 15 جمعية على الصعيد الوطني لدعم إحداث مراكز الاستماع والتوجيه للأطفال ضحايا العنف، برسم سنة 2015	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 68: تطوير برامج وقائية لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء				
تفعيل تدابير إشراك الرجال والفتيان في مناهضة العنف ضد النساء	**جرد التدابير المفعلة**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• وضع وتفعيل برنامج تحسيسي مندمج يرتكز على استهداف الرجال والفتيان • تنظيم الحملات التحسيسية الوطنية حول إشراك مرتكبي العنف	100%
تنظيم حملات وقوافل تحسيسية حول العنف ضد النساء ومحاربة التمييز	**عدد الحملات**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• تنظيم 5 حملات وطنية لوقف العنف ضد النساء منذ 2012	100%
إعداد برنامج تكويني لفائدة مفتشي الشغل في مجال المساواة، خاصة في الأجر	**550 مفتش شغل مستفيد من التكوين**	**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**	• تنظيم عدة دورات تكوينية جهوية في مجال الحقوق الأساسية في العمل، سنة 2015، من بينها المساواة بين الجنسين في التشغيل والمهنة والأجر، لفائدة 500 مفتشا ومفتشة للشغل • إعداد دليل حول المساواة في العمل بتعاون مع برنامج التعاون الدولي الألماني GIZ • إعداد دليل حول الحقوق الأساسية في العمل، خاصة محاربة كل أشكال التمييز في العمل بتعاون مع مكتب العمل الدولي	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تعزيز التحسيس والتوعية حول محاربة العنف في الوسط المدرسي والجامعي	عدد الحملات التحسيسية المنظمة	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إرساء المركز الوطني للوقاية ومحاربة العنف بالوسط المدرسي: 16 مركز جهوي و82 مركز إقليمي • إحداث بوابة إلكترونية «مرصد» لتبليغ وتتبع حالات العنف بالوسط المدرسي • تنظيم لقاءات وطنية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي • إعداد مصوغات تكوينية لفائدة منسقي الخلايا الإنصات والوساطة بالمؤسسات التعليمية وتجريبها في أفق تعميمها على جميع الأكاديميات	100%
		وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	• تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الآثار السلبية للعنف وآثاره وتهديده لتماسك واستقرار الأسرة بمختلف جهات وأقاليم المملكة همت عموم المستفيدين والمستفيدات من دروس برنامج محو الأمية بالمساجد • عقد لقاءات بالمساجد مع مختصين، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة • تسجيل 4 حلقات في الموضوع ضمن البرنامجين «آفاق إسلامية» و«ومضات على الطريق» على أمواج الإذاعة الوطنية حول الشباب وتزكية النفس، والشباب والتربية، ورسالة الشباب، و مكانة الشباب في الإسلام • تسجيل 4 ندوات علمية في الموضوع بتنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، تحت عنوان: • الشباب والاندماج المجتمعي • الشباب والتمدرس • الشباب في الاسلام.	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 69-البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء	**برنامج منفذ**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية** **وزارة التربية الوطنية** **وزارة الثقافة** **وزارة الاتصال**	• توقيع اتفاقيتي شراكة مع قطاعي الثقافة والاتصال • تفعيل برنامج الشراكة عبر تنظيم ندوات في الموضوع، على هامش المعرض الدولي للنشر والكتاب 2013 سنويا • وضع برنامج عمل مشترك مع وزارة الثقافة لسنة 2014، يتضمن: • تنظيم ندوة علمية على هامش فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب حول الخطة الحكومية للمساواة • تقديم دارسة حول حقوق المرأة الإنسانية • فتح التواصل مع المواطنين والفاعلين برواق الوزارة طيلة فترة المعرض • عرض منشورات القطب الاجتماعي الخاصة بحقوق النساء • تسجيل 4 حلقات في موضوع «مناهضة العنف والتمييز ضد النساء ضمن البرنامجين «آفاق إسلامية» و»ومضات على الطريق «على أمواج الإذاعة الوطنية • تسجيل 4 ندوات علمية، بتنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، حول «صورة المرأة في الإسلام»، و»مكانة المرأة في الإسلام»، و»مسؤولية المرأة وواجباتها في الإسلام»، و»دور المرأة في التنمية» • تنظيم مجموعة من اللقاءات والندوات، عبر المديريات الجهوية، وتقديم عروض مسرحية تناولت تيمتها مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة في مختلف قاعات العرض بالمراكز الثقافية التابعة	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 69-البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء	البرامج التحسيسية والتواصلية	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• تنظيم 22 دورة تكوينية وطنية وجهوية وإقليمية، برسم الموسم الدراسي 2014/2015، لفائدة معلمات ومعلمي القرآن الكريم، والمدرسات والمدرسين بالتعليم العتيق، في إطار برامج التكوين المستمر لفائدة الأطر التربوية العاملة بمؤسسات التعليم العتيق بهدف تعزيز قدراتهم وتطوير كفاءاتهم وتعميق تخصصاتهم على المستويات العلمية والمنهجية والبيداغوجية والديداكتيكية، استهدفت سبع وحدات دراسية (القرآن الكريم والعلوم الشرعية واللغة العربية والفلسفة والفكر الإسلامي والاجتماعيات والعلوم والتفتح واللغات الأجنبية) • المشاركة الفاعلة للمدرسات بمختلف الوحدات الدراسية في جميع الدورات التكوينية • 120 مستفيدة من هذه الدورات التكوينية، منها 41 مدرسة ومعلمة في وحدة القرآن الكريم، و79 مدرسة في باقي الوحدات • تنظيم أنشطة موازية لفائدة تلميذات وتلاميذ التعليم العتيق • تخصيص دعم مادي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للعاملات بمؤسسات التعليم العتيق وتحسين الحياة المدرسية للتلميذات • تخصيص مكافآت جزافية شهرية لفائدة العاملات بمؤسسات التعليم العتيق وتخصيص منح دراسية لفائدة التلميذات والطالبات وتوفير الإطعام المدرسي لهن وتزويدهن باللوازم المدرسية والكتب والمقررات والمصادر والمراجع	100%
	البرامج التحسيسية والتواصلية	وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	• تسطير برامج للمحاضرات والندوات الدينية في مواضيع مرتبطة بالتعاليم الدينية التي لها علاقة بالمرأة والأسرة وتنبذ كل أشكال العنف شملت جميع التراب الوطني بتنسيق مع المجالس العلمية المحلية • حث الواعظات والوعاظ داخل مساجد المملكة على إلقاء دروس حول نبذ العنف النفسي والجسدي الواقع على النساء، ضمن دروس الوعظ والإرشاد التي تحتضنها مختلف المساجد وتنظمها المجالس العلمية المحلية والتي بلغت 589.728 درسا، ويسهر عليها 5280 واعظا و863 واعظة • تنظيم أنشطة موازية لفائدة تلميذات وتلاميذ التعليم العتيق	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 69-البرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء	**البرامج التحسيسية والتواصلية**	**وزارة الداخلية**	• العمل على تعميم تجربة مبادرة جماعة صديقة للأطفال والشباب من خلال وضع خطة عمل لتنفيذها بالجماعات التي عبرت عن رغبتها في ذلك على غرار الجماعات الترابية النموذجية الخمسة، في إطار برنامج التنمية المحلية وحقوق الطفل والشباب • تتبع التفعيل التدريجي للقرارات المتخذة لتمكين للمرأة السلالية، حيث تم: • الاستفادة من مخلف موروثها من الأراضي الجماعية وفق قرارات مجلس الوصاية • استفادة أكثر من 35000 امرأة سلالية، إلى نهاية غشت 2013، من عمليات توزيع المداخيل الناجمة عن عمليات تفويت وكراء الأراضي السلالية • توزيع 1000 بقعة سكنية على النساء السلاليات • استفادة 4300 امرأة سلالية من توزيع المدخرات الجماعية سنة 2014	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 70: دعم قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ التدابير والإجراءات القانونية ذات الصلة بالعنف	**عدد المستفيدين والمستفيدات**	**وزارة العدل والحريات**	• تنظيم يومين دراسيين لفائدة 500 من القضاة حول مواضيع التكفل القضائي بالنساء والأطفال، وتحسين معالجة قضايا النساء ضحايا العنف، وقضايا اللجوء والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وعدالة الأحداث لفائدة (2012) • تنظيم يومين دراسيين لفائدة 150 من رؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة حول نماذج المطبوعات والسجلات الخاصة بقضايا المرأة والطفل (2012) • تنظيم يومين دراسيين لفائدة 148 من المساعدات الاجتماعيات حول المطبوعات والسجلات الخاصة بقضايا المرأة والطفل (2012) • استفادة 32 مشاركا من ممثلي القطاعات الحكومية الشريكة وممثلي المجتمع المدني من الأيام الدراسية الثلاثة المنظمة سنة 2012 • تنظيم يومين دراسيين لفائدة 800 من القضاة حول مواضيع التكفل بالأطفال في وضعية مخالفة للقانون، والاتجار بالبشر وعدالة الأحداث (2013) • تنظيم يومين دراسيين لفائدة 148 من المساعدات الاجتماعيات حول موضوع التكفل بالنساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر وتقنيات الاستماع (2013) • استفادة 100 مشاركا من ممثلي القطاعات الحكومية الشريكة وممثلي المجتمع المدني من الأيام الدراسية المنظمة سنة 2013 • تنظيم يومين دراسيين لفائدة 400 من القضاة حول مواضيع الاتجار بالبشر، وعدالة الأحداث والعنف ضد النساء (2014) • تنظيم يومين دراسيين لفائدة 90 من المساعدات الاجتماعيات حول الاتجار بالبشر، والعنف ضد النساء وتقنيات الاستماع (2014) • استفادة 60 مشاركا من ممثلي القطاعات الحكومية الشريكة وممثلي المجتمع المدني من الأيام الدراسية المنظمة سنة 2014 • تنظيم يومين تواصليين لفائدة 176 من رؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة لتتبع تطور عمل خلايا التكفل بالنساء والأطفال (2014) • تنظيم يومين تواصليين لفائدة 200 من المساعدات والمساعدين الاجتماعيين حول أنجع السبل لتجاوز الصعوبات التي تعترض دورهم داخل خلايا التكفل بالنساء والأطفال في إطار القانون الحالي واستشرافا للمهام الجديدة المنوطة بهم في إطار مراجعة مشروعي القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية (2014)	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 71: تكوين الموظفين في القنصليات	**إعداد مصوغات التكوين**	**وزارة الشؤون الخارجية والتعاون**	• تكوين الأعوان القنصليين، بما فيهم الذين سيقومون بمهام العدول، في قضايا المرأة ومقاربة النوع (مدونة الأسرة، والجنسية، والزواج والطلاق....) • تنظيم ورشة تخص مقاربة النوع والأجيال الجديدة بالنسبة للأطر المعينة للعمل بالقنصليات • إدماج مقاربة النوع في برامج التكوين التي تسبق التعيين بالنسبة للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الذين يلتحقون للعمل بالخارج	100%
الهدف 8: مأسسة التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف				
الإجراء 72: تعميم خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ودعم خدماته	**لائحة الخلايا المحدثة بكل جهة**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل والحريات**	• إنشاء 7 مراكز للنساء في وضعية صعبة خلال 2013 • تعميم خلايا التكفل بالنساء والأطفال بجميع محاكم المملكة وتزويدها بالمساعدات الاجتماعيات المكلفات باستقبال ومصاحبة النساء والأطفال وتتبع قضاياهم، ويتم حاليا تجهيز الفضاءات المخصصة لهذه الخلايا حسب دفتر التحملات المعد لهذه الغاية • مواكبة خطط عمل محلية للتكفل بالنساء والأطفال من قبل هذه الخلايا تنسقها النيابة العامة في إطار تشاركي مع باقي القطاعات المعنية بهذا التكفل من خلال لجان محلية في دائرة نفوذ المحاكم الابتدائية ولجان جهوية في دائرة نفوذ محاكم الاستئناف • إعداد دليل الخلايا المؤسساتية للاستقبال النساء المعنفات التعريف بهذه الخلايا الموجودة على الصعيد الترابي والخدمات التي تقدمها، تسهيل عملية التواصل بين الشركاء المعنيين	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 72: تعميم خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ودعم خدماته	**لائحة الخلايا المحدثة بكل جهة**	**وزارة الصحة**	• تحضير مشروع مأسسة برنامج للصحة العمومية خاص بمحاربة العنف ضد النساء والأطفال • تحيين المعايير والنظم الخاصة بالتكفل بالأطفال ضحايا العنف بما فيها مسار التكفل • تفعيل العمل مع الخبير المعين من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لأجل إصلاح وتحسين النظام المعلوماتي الخاص بهذه الوحدات • إجراء زيارات ميدانية للافتحاص والمراقبة همت 35 وحدة للتكفل موزعة على 8 جهات • العمل على استكمال تعميم الوحدات المندمجة للتكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف حيث عددها 96 وحدة وتمت برمجة 14 وحدة من أجل التعميم • إعداد مسار التكفل بالنساء والأطفال المعنفين • تحديد نقط الارتكاز الجهوية بشأن العنف القائم على أساس الجنس • إعادة تنشيط الدورية الوزارية بشأن وحدات العمل ضد العنف اتجاه النساء والأطفال • إعداد مناهج للتكوين بشأن العنف القائم على أساس الجنس • دمج مفهوم النوع الاجتماعي في رؤية واستراتيجية المرافق الصحية • تشكيل اجتماعات تنسيقية ما بين وحدات العمل ضد العنف اتجاه النساء والأطفال والشركاء على الصعيد المحلي • إحداث تقييم ذاتي لوحدات العمل ضد العنف اتجاه النساء والأطفال • تقييم تنظيمي لوحدات العمل ضد العنف اتجاه النساء والأطفال • تعميم نظام معلوماتي عملي ومتفاعل مع جميع وحدات العمل ضد العنف تجاه النساء والأطفال • إعداد دليل وحدات التكفل بالنساء والاطفال المعنفين بالمستشفيات المتواجدة على الصعيد الترابي • التكفل بأكثر من 13012 من النساء المعنفات و4590 من الأطفال المعنفين إلى حدود نهاية 2014	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 72: تعميم خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ودعم خدماته	**لائحة الخلايا المحدثة بكل جهة**	**وزارة العدل والحريات**	• إحداث خلايا التكفل بالنساء والأطفال بجميع محاكم المملكة وتزويدها بالمساعدات الاجتماعيات المكلفات باستقبال ومصاحبة النساء والأطفال وتتبع قضاياهم، ويتم حاليا تجهيز الفضاءات المخصصة لهذه الخلايا حسب دفتر التحملات المعد لهذه الغاية • مواكبة خطط عمل محلية للتكفل بالنساء والأطفال من قبل هذه الخلايا تنسقها النيابة العامة في إطار تشاركي مع باقي القطاعات المعنية بهذا التكفل من خلال لجان محلية في دائرة نفوذ المحاكم الابتدائية ولجان جهوية في دائرة نفوذ محاكم الاستئناف • العمل على مأسسة خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم وإعطائها صلاحية تدبير الإجراءات الحمائية للمرأة والتكفل بها بشكل فوري وناجع، ومأسسة دور المساعدين الاجتماعيين في اتخاذ القرار القضائي المناسب، إضافة إلى توفير المشورة القانونية والاجتماعية والنفسية للنساء داخل المحاكم ومواكبتهن عبر الأجهزة الأخرى المنوط بها التكفل بالمرأة وتوفير الحماية لها، كتوفير مكان للإيواء عند الضرورة	تعميم الخلايا 100% إلحاق مساعدات اجتماعيات لتحسين الاستقبال 100% توفير فضاءات للاستقبال ملائمة 50%
الإجراء 73. تعزيز آليات التنسيق الجهوية والمحلية من خلال اللجن الجهوية للتكفل القضائي	**مأسسة نقط الارتكاز خطط عمل محلية وجهوية**		• إحداث آليات التنسيق، بموجب دورية وزارية مؤرخة في 12 أكتوبر 2010، والمتمثلة في اللجان المحلية على صعيد المحاكم الابتدائية واللجان الجهوية على صعيد محاكم الاستئناف التي تضم إلى جانب القضاة أعضاء الخلايا بالمحاكم ممثلين لكافة الشركاء الحكوميين وكذا غير الحكوميين في اتجاه تنسيق التدخلات والجهود وتوحيد الرؤى والممارسات • مواكبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال في العديد من الدوائر القضائية من أجل إعداد خطط عمل محلية وجهوية، تتمحور حول تحديات خاصة بالتكفل حسب خصوصيات كل منطقة تستهدف التغلب على هذه التحديات بشراكة مع جميع الفاعلين حكوميين وغير حكوميين أعضاء لجنة التنسيق ما بين 2011 و2014	بالنسبة لإعداد خطط محلية وجهوية للتنسيق 100% بالنسبة لفعالية وجودة ونجاعة آليات التنسيق 40%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 73. تعزيز آليات التنسيق الجهوية والمحلية من خلال اللجن الجهوية للتكفل القضائي	مأسسة نقط الارتكاز خطط عمل محلية وجهوية	وزارة العدل والحريات	• مواكبة دور الخلايا في التنسيق بين المتدخلين في حماية النساء والأطفال من خلال اللجان الجهوية والمحلية للتنسيق، حيث تم تعميم دورية وزارية بتاريخ 25 يوليوز 2014 من أجل إعداد خطط محلية وجهوية للرفع من مستوى التكفل بالأطفال والنساء بجميع أنحاء المملكة وتم التوصل بالخطط المنجزة من كل محاكم المملكة، رغم تسجيل تفاوت ملحوظ من محكمة لأخرى من حيث القدرة على إنجاز خطط محلية، مما يضع الخلية المركزية أمام التزام المواكبة والتتبع الميداني للمحاكم من أجل التأطير من جهة ومن أجل تشجيع الممارسات الجيدة التي أنجزت تفعيلا للدورية المذكورة من جهة أخرى	بالنسبة لإعداد خطط محلية وجهوية للتنسيق 100% بالنسبة لفعالية وجودة ونجاعة آليات التنسيق 40%
الإجراء 74-دعم مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف وإعداد دفتر تحملاتها	لائحة المراكز المدعمة سنويا والمشتغلة وفق دفتر التحملات	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• دعم 50 مركزا للاستماع سنة 2013 بمبلغ إجمالي بلغت قيمته 3.855.400.00 درهم • تقديم الدعم لـ39 مركزا للاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والنفسية للنساء ضحايا العنف بمبلغ قدره 11 مليون درهم، حيث يشمل الدعم 3 سنوات	100%
الإجراء 75- دعم الفضاءات متعددة الوظائف للنساء وإعداد دفتر تحملاتها	لائحة المراكز المدعمة والمشتغلة وفق دفتر التحملات		• إحداث وتدبير 40 فضاء إضافيا متعدد الوظائف للنساء على المستوى المحلي، بهدف مواكبة ودعم النساء في وضعية صعبة تتكفل بالنساء ضحايا العنف من خلال الاستقبال، والاستماع، والتوجيه، والمواكبة والإيواء المؤقت، في إطار اتفاقية مع مؤسسة التعاون الوطني • مواصلة إعداد دفتر تحملات الفضاءات متعددة الوظائف للنساء في أفق إحداث فضاءات أخرى على مستوى المراكز التابعة لمؤسسة التعاون الوطني	100%
		وزارة الداخلية	• إنشاء 7 مراكز للنساء في وضعية صعبة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	100%

المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 76: تأهيل بنيات القرب لتقديم خدمات مناسبة للنساء والفتيات (وحدة حماية الطفولة، الوحدة الاجتماعية المتنقلة، مراكز الرعاية الاجتماعية....)	**مؤسسات ذات حكامة جيدة** **خدمات ذات جودة عالية**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• تعزيز جودة التكفل بالأطفال والشباب بدون دعم أسري بالدار البيضاء والجديدة والرباط، وتحسين جودة التكفل بالأطفال والشباب بدون دعم أسري أو على وشك فقدانه، وذلك في إطار تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة بين الوزارة والجمعية المغربية لقرى الأطفال المسعفين بالدر البيضاء • تأهيل وتجهيز المركب الاجتماعي التربوي دار للا أمينة ببنسليمان لرعاية للأطفال المحرومين من الأسرة ما فوق 13 سنة، وإعادة ترميم وتأهيل وتجهيز مركز استقبال الأطفال المحرومين من الأسرة بالقنيطرة من أجل تحسين جودة الرعاية الاجتماعية لهؤلاء الأطفال، في إطار الشراكة الإطار الموقعة مع العصبة المغربية لحماية الطفولة • وضع هدف فرعي في البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة حول «تقوية بنيات وخدمات الحماية الاجتماعية الموجودة وإحداث البنيات والخدمات غير الموجودة» ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة	% 40

المجال الثالث

تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة

تهدف إجراءات المجال الثالث إلى تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة، حيث يعتبر مبدأ تكافؤ فرص الولوج للتعليم عنصرا أفقيا في استراتيجية عمل قطاع التربية الوطنية، سواء من حيث الولوج الكمي والنوعي إلى جميع مستويات التعليم بالوسطين الحضري والقروي، أو من حيث توفير المناخ المناسب لدعم تمدرس الفتاة القروية. كما بذل مجهودات كبيرة لإدماج النوع الاجتماعي في استراتيجيات عمله على مستوى جميع المحاور والروافع، مع التركيز على تطوير الجودة والتغطية المجالية بالمؤسسات التعليمية، والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للساكنة المستهدفة (الداخليات، والمقاصف، والمراحيض، والنقل المدرسي...(، إضافة إلى وضع تدابير تضمن تكافؤ الفرص لولوج الفتيات والأطفال في وضعية إعاقة والأطفال المعوزين للتعليم، وتعزيز آليات الأمن، وتيسير الولوج إلى التعليم ومكافحة الانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي، والتي أدت إلى نتائج مشجعة.

كما بلور المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية جديدة للإصلاح التربوي، ما بين 2015 و2030، تهدف إنشاء مدرسة جديدة تعتمد على أسس الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع، تتكون من 18 رافعة استراتيجية تؤكد على تكافؤ الفرص وتضمن لجميع الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و15 سنة، ولأسرهم، ولوجا عادلا للخدمات التعليمية.

● تعميم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي والتقليص من الهدر المدرسي

- **برنامج الخدمات المدرسية،** الذي مكّن من توسيع العرض المدرسي بالتعليم الأساسي، من خلال إنشاء المدارس الجماعية، التي يتم تسييرها بتعاون مع مختلف الفاعلين بالجماعة، والتي تتوفر على مرافق السكن والأكل والنقل المدرسي. كما يهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ مبدأ التعليم الإجباري إلى غاية 15 سنة، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين معدلات التمدرس في الوسط القروي، وبالتالي محاربة الهدر المدرسي، خاصة بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي.

وقد بلغ عدد المدارس الجماعية بالتعليم الابتدائي العمومي 96 مدرسة برسم الموسم 2014-2015، مقابل 13 مدرسة برسم الموسم 2009-2010.

- **برنامج الدعم الاجتماعي،** الذي يروم تشجيع التعليم وتحسين تمدرس الأطفال المعوزين ومحاربة الإقصاء، خاصة بالوسط القروي، ولفائدة للفتيات، حيث تم الاهتمام بالمطاعم المدرسية والداخليات، وببرامج المنح الدراسية، وبمبادرة «مليون حقيبة مدرسية»، وكذا ببرنامج «تيسير». وهكذا، تم تسجيل إنجازات مهمة في هذا الإطار، حيث بلغ عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالتعليم الأساسي العمومي، بجميع مستوياته، برسم الموسم 2014-2015 حوالي 1.246.765تلميذا، 48% منهم فتيات.

أما عدد المستفيدين من الداخليات، فقد بلغ 104.685 تلميذا بالتعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته، 43%منهم فتيات. فيما وصل عدد المستفيدين من المنح الدراسية 129.260 طالبا خلال نفس السنة على المستوى الوطني بالتعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته 43%) منهم فتيات)، و 69.542 مستفيدا بالوسط القروي (42,5 % منهم فتيات)، ووصل عدد المستفيدين من النقل المدرسي 60.140 طفلا برسم الموسم 2014-2015 (42,8% منهم فتيات).

وخلال المرحلة ما بين 2013 و2016، ناهز عدد المستفيدات والمستفيدين من المبادرة الملكية 4 مليون سنويا، تمثل الإناث منهم سنويا ما معدله حوالي 47%، وتم رفع عدد المستفيدات من النقل المدرسي بالوسط القروي من 22441 سنة 2013 إلى 48036 سنة 2016، بزيادة 114.1%. أما بخصوص الكلفة الإجمالية للدعم الاجتماعي، فتقدر بـ2150 مليون درهم برسم الموسم -2015 2016، موزعة كالتالي(بملايين الدراهم):

- المبادرة الملكية مليون محفظة: 341
- برنامج تيسير: 827
- الإطعام المدرسي والداخليات: 948
- النقل المدرسي: 34

وقد استفاد هذا البرنامج، في إطار موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، من اعتمادات مالية مهمة بلغت 240 مليون درهم، و100 مليون درهم برسم 2015، و200 مليون درهم تم رصدها برسم 2014.

● وضع نظام تشجيع الابتكار لدعم المساواة ومكافحة العنف المبني على النوع في المدارس

تدعم الجامعة المغربية عدة تكوينات وتخصصات تعنى بقضايا المرأة والنوع، على مستوى مختلف المسالك، حيث يوجد النوع وحقوق النساء في ضفتي المتوسطي، والنوع والثقافة والمجتمع، والتحولات الاجتماعية والتنمية البشرية، والتغير الاجتماعي والتنمية المحلية، والأدب العام والمقارن: النوع والنظريات الأدبية، والدراسات النسائية (باللغة الإنجليزية)، وقضاء الأسرة، والأسرة والتوثيق، إضافة إلى مجالات تخصصية أخرى بمختلف الجامعات تتناول قضايا المرأة، سواء في إطار تكوينات القانون وحقوق الإنسان والأسرة، أو في مسالك العلوم الإنسانية.

● محاربة الأمية لدى النساء والنهوض بالتربية غير النظامية لفائدة الفتيات والفتيان في الوسط القروي

اعتمد المغرب، منذ سنة 2014، خريطة طريق لمحو الأمية 2014-2020، وذلك لإعطاء دفعة قوية لبرامج محو الأمية، تتمحور حول سبعة مجالات للتدخل، هي التخطيط والتمويل، والاستهداف وجودة برامج محو الأمية، والحكامة والرصد والتقييم، ودعم القدرات، والشراكة والتعاون، والدراسات والبحوث، والابتكار، والاتصال والتعبئة والمناصرة.

ووفقا لمحاور هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجموعات المستهدفة، حققت ما يلي:

- 616.410 مستفيد من برامج محو الأمية سنة 2014، تمثل النساء أكثر من 88,2 % من مجموع المستفيدين، و45% من المستفيدات تنحدرن من الوسط القروي؛
- 14.310 مدرب أطر هذه البرامج بـ 13.849 مركز لمحو الأمية، 7.295 منها بالوسط القروي.

وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج محو الأمية، ما بين 2000 و2014، 8.1 مليون شخص.

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الهدف 9: تعميم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي والتقليص من الهدر المدرسي				
الإجراء: 77 تفعيل إلزامية التعليم لكلا الجنسين	نسبة تغطية الخدمات التربوية المتاحة للفتيات والفتيان في التعليم الأولي الابتدائي والاعدادي	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• مواصلة تنفيذ برنامج تيسير الذي يقدم دعما ماليا للأسر الفقيرة والمعوزة للتخفيف عنها من عبء تكاليف التمدرس المباشرة وغير المباشرة مقابل تتبع مواظبة الأطفال في المدرسة. وقد بلغ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين منه، برسم الموسم الدراسي 2012-2013، 757 ألف منحدرين من حوالي 436 ألف أسرة • مواصلة توزيع الدرجات الهوائية على تلاميذ المناطق النائية والحواضر • مواصلة تنفيذ المبادرة الملكية «مليون محفظة» • المساهمة في توفير النقل المدرسي والداخليات ودور الطالبة للإيواء وإحداث المدارس الجماعاتية	70%
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• بناء داخلية خاصة بالفتيات بمعهد بوقنادل • تجهيز 5 أقسام للأشخاص في وضعية إعاقة • فتح باب الولوج للفتيات ابتداء من الموسم الدراسي 2015 -2016 لمعهد التقني الملكي الغابوي بسلا	
	نسبة تطور معدلات التمدرس حسب الجنس والأسلاك والشعب	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• تطور نسب التمدرس، خلال السنوات الأخيرة بفضل جهود تعزيز العرض التربوي، حيث تم: • إحداث 612 مؤسسة تعليمية جديدة ما بين الموسمين 2012-2013 و2015-2016 (172 مدرسة ابتدائية مستقلة، و40 مدرسة جماعاتية، و241 ثانوية إعدادية، و 159 ثانوية تأهيلية) • مؤشرات التمدرس لسنة 2014-2015 تتحدد في 98.5% نسبة تمدرس الإناث ما بين 6-11 سنة (مقابل الذكور 99.8%)، و86.7% نسبة تمدرس الإناث ما بين 12-14 سنة (مقابل الذكور 93.9%)، و63,4% نسبة تمدرس الإناث ما بين 15-17 سنة (مقابل الذكور 76,6%) • مؤشر تكافؤ الفرص، الذي يتحدد في 0.94 بالتعليم الابتدائي (القروي 0.95)، و0.85 بالتعليم الثانوي الإعدادي (القروي 0.69)، 0.94 بالتعليم الثانوي التأهيلي (القروي 0,74)	90%

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء : 77 تفعيل إلزامية التعليم لكلا الجنسين	نسبة تطور معدلات التمدرس حسب الجنس والأسلاك والشعب	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الاطر	• تجاوز نسبة الإناث 50 % في بعض شعب التكوين والدراسة (الطب والصيدلة% 63 والتجارة والتسيير 60%) • تسجيل 207.147 طالبا جديدا بالتعليم العالي الجامعي، للسنة الدراسية 2016-2015، حوالي 50 % منهم إناث • تسجيل 187.165 طالبا بسلك الإجازة، ما يقارب 50% منهم إناث • تسجيل 15646 طالبا بسلك الماستر، ما يقارب44 % منهم إناث • تسجيل 4336 طالبا بسلك الدكتوراه، ما يقارب 47 % منهم إناث • ما يقارب 294.718 مستفيد من المنح الدراسية بسلك الإجازة، برسم الموسم 2016-2015، 49 % منهم إناث • 12.067 مستفيد من المنح الدراسية بسلك الماستر، 40% منهم إناث • 6285 مستفيد من المنح الدراسية بسلك الدكتوراه، 51% منهم إناث • إحداث لجنة مشتركة مع قطاع التربية الوطنية لتدارس سبل تحسين جودة التعليم بالمستويات الابتدائية والثانوية والجامعية للرفع من عدد الطلبة الحاصلين على الشواهد الجامعية	%100
الإجراء : 77 تفعيل إلزامية التعليم لكلا الجنسين	نسبة تطور معدلات التمدرس حسب الجنس والأسلاك والشعب	وزارة الفلاحة والصيد البحري	• تجاوز نسبة الإناث بالتعليم العالي الفلاحي 50% ، حيث تجاوزت 70% بالمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس مثلا سنة 2014 • 57 % نسبة الخريجات من معاهد التعليم العالي، بحوالي 260 خريجة سنويا • حوالي 60 % من خريجي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، ما بين 2012 و2015، إناث (من أصل 1312 مهندس وطبيب بيطري) • 56.5% من خريجي المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، ما بين 2012 و2015، إناث، (179 متخرجة) • 33% من خريجي المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا، ما بين 2012 و2015، إناث (37 مهندسة من مجموع 111 خريج)	%100

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
تأهيل المؤسسات التعليمية من أجل الاستجابة للحاجيات الخاصة	نسبة المؤسسات التعليمية المجهزة بالمرافق الصحية للفتيان والفتيات	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إصلاح وترميم 519 مؤسسة تعليمية • بناء المرافق الصحية لـ34 مؤسسة • تزويد 124 مؤسسة تعليمية بالماء الصالح للشرب • تزويد54 مؤسسة تعليمية بالكهرباء • توسيع عرض مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي على مستوى الداخليات، خاصة بالوسط القروي، حيث بلغ عدد هذه المدارس المجهزة بالسكنيات والإطعام والنقل المدرسي، التي تدار بتعاون بين مختلف الفاعلين المحليين، 96 مدرسة • تعزيز الدعم الاجتماعي على مستوى المطاعم الدراسية، حيث مكن ارتفاع عدد المطاعم المدرسية من رفع عدد المستفيدين من 1091367، منهم 530566 مستفيدة، سنة 2010/2009 إلى 1246765، منهم 604042 مستفيدة، سنة 2015/2014 • تعزيز الدعم الاجتماعي على مستوى الداخليات، حيث انتقل عدد المستفيدين من الداخليات إلى 100138، منهم 43026 مستفيدة سنة 2015/2014، مقابل 52806،منهم 19549 مستفيدة، سنة 2010/2009 • تعزيز الدعم الاجتماعي على مستوى المنح الدراسية، حيث بلغ عدد المستفيدين من المنح الدراسية 122352، منهم 52116 مستفيدة سنة 2015/2014، مقابل 81689، منهم 20588 مستفيدة سنة 2010/2009 أي بزيادة قدرها 50%) 153%بالنسبة للإناث) • 493911 مستفيد من النقل المدرسي سنة 2015/2014، منهم 40148 مستفيدة	80%

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
تعزيز تمدرس الفتيات والفتيان في وضعية إعاقة	عدد ونسبة الفتيات والفتيان في وضعية إعاقة في مؤسسات مدرسية تتوفر على أقسام مدمجة	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إحداث الأقسام المدمجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة • رفع نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في الأقسام العادية • تجهيز الأقسام المحدثة بالوسائل التعليمية • تكوين الأطر العاملة في مجال تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة • تكييف المراقبة المستمرة والامتحانات الإشهادية للأطفال في وضعية إعاقة • التنسيق مع الشركاء في مجال تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة	80%
			• 36.16 % نسبة الإناث في وضعية إعاقة المتمدرسات في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، برسم الموسم الدراسي 2012/2013، مقابل 33.33 % خلال الموسم الدراسي 2013-2014 • 2368 طفل في وضعية إعاقة متمدرس في إطار صندوق التماسك الاجتماعي برسم الموسم الدراسي 2014-2015، و4744 برسم الموسم الدراسي 2015-2016	
تعزيز برنامج الدعم الاجتماعي للأسر لتشجيع تمدرس الفتيات	عدد ونسبة الأسر المستفيدة من برنامج تيسير نسبة الهدر المدرسي قبل وبعد الاستفادة من برنامج تيسير	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إحداث آلية استهداف برنامج تيسير محينة في أفق تحسين نجاعتها وفعاليتها • إرساء جسور تمكن من تبادل وتقاسم المعطيات، من أجل أنظمة معلوماتية متقاربة ومتجانسة • توحيد السجل الاجتماعي من أجل تحديد الفئات الاجتماعية المستهدفة • تحيين دليل تدبير الداخليات والمطاعم المدرسية • تحيين قاعدة المستفيدات والمستفيدين حسب السلك والوسط والجنس مما مكن ما بين 2012-2013 و2015-2016 من: • رفع عدد المستفيدات من الداخليات من 49033 إلى 65884 مستفيدة، بنسبة زيادة 34,4% • رفع عدد المستفيدات من الإطعام المدرسي من 224996 إلى633187مستفيدة بالتعليم الابتدائي • رفع عدد المستفيدات من الإطعام المدرسي من 21547 إلى24879 مستفيدة بالتعليم الإعدادي • رفع عدد المستفيدات والمستفيدين من الدعم المالي المباشر (برنامج تيسير) من 756774 إلى 828000 مستفيدة ومستفيد • رفع عدد الأسر المستفيدة من برنامج تيسير من 435484 إلى 522000 أسرة	80%

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء 78: تطوير حلول تربوية لفائدة الفتيات والفتيان في وضعية صعبة				
تطوير حلول تربوية لفائدة الفتيات والفتيان في وضعية صعبة		وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	مشروع في طور التجريب • إحصاء التلاميذ المتعثرين حسب الوسط والجنس • خلق أقسام خاصة للدعم التربوي لفائدة التلميذات المتعثرات	40%
دعم التكوين والتوعية في مراكز حماية الطفولة	عدد الدورات التكوينية المنجزة	وزارة الشباب والرياضة	• 193 مستفيد من التعليم النظامي، منهم 66 فتاة • 1275مستفيد من التعليم غير النظامي، منهم 233 فتاة • 1395 مستفيد من التكوين المهني، منهم 919 فتاة • 342 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التعليم النظامي سنة 2013، منهم 90 فتاة • 1270 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التربية غير النظامية سنة 2013، منهم 304 فتاة • 1395 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التكوين المهني سنة 2013، منهم 663 فتاة • تنظيم 16 دورة تكوينية ولقاء دراسيا، سنة 2013، لفائدة 456 من الأطر • 191 من مراكز حماية الطفولة من التعليم النظامي سنة 2014، منهم 66 فتاة • 1275 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التربية غير النظامية سنة 2014، منهم 233 فتاة • 1177 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التكوين المهني سنة 2014، منهم 562 فتاة • تنظيم 7 دورة تكوينية ولقاء دراسيا، سنة 2014، لفائدة 103 من الأطر • 451 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التعليم النظامي سنة 2015، منهم 228 فتاة • 1193 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التربية غير النظامية سنة 2015، منهم 364 فتاة • 1774 مستفيد من مراكز حماية الطفولة من التكوين المهني سنة 2015، منهم 805 فتاة • تنظيم 38 دورة تكوينية ولقاء دراسيا سنة 2015 لفائدة 673 من الأطر	80%

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
تعزيز ودعم التكوين المهني النسوي	عدد ونسبة المستفيدات	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (قطاع التكوين المهني)	• إنجاز دراسة تتضمن تحليلات كيفية لتحديد التمييزات والاختلالات في مجال ولوج الفتيات إلى كافة مستويات التكوين المهني وكافة الشعب التي يقدمها النظام، وفي مجال الإدماج في سوق الشغل وتحديد الإجراءات سنة 2014	80%
		وزارة الشباب والرياضة	• استفادة 4251 فتاة من مستوى التكوين المهني سنة 2013 و3958 فتاة سنة 2014، مقابل استفادة 3637 فتاة سنة 2015 • استفادة 9413 فتاة وامرأة من مستوى الاستئناس المهني سنة 2013، و9086 فتاة سنة 2014، مقابل استفادة 12000 فتاة سنة 2015	
إدماج الأحداث في المنظومة التربوية	عدد الفتيات والفتيان في وضعية الشارع	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• العمل على إجراء إحصاءات دورية لأطفال في وضعية الشارع وتسخير الخدمات اللازمة لإنهاء هذه الوضعية، في إطار خدمة الإسعاف الاجتماعي (SAMU SOCIAL)	100%
	عدد الأحداث من الفتيات والفتيان المتمدرسين	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	• 70 حدث استفادت من برامج التعليم ومحو الأمية والتكوين المهني خلال الموسم الدراسي سنة 2015- 2016، بنسبة تقارب 56% من مجموع السجينات الأحداث • تخصيص فضاءات للتعليم والتكوين لفائدة السجينات الأحداث داخل المؤسسات السجنية بتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والقطاعات الوصية • ضمان استفادة النزيلات الأحداث من متابعة تعليمهن بمختلف الأسلاك التعليمية وفق الإمكانيات المتاحة وبمختلف برامج التكوين المهني والحرفي • منح السجينات الأحداث اللواتي توفقن في دراستهن وتحصلن على شواهد حوافز تشجيعية وعلى فرص إعادة الإدماج بالمؤسسات التعليمية بعد انقضاء فترة السجن بتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء	

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء 79: إدماج النوع الاجتماعي داخل المنظومة التربوية والتكوينية، خاصة عند التخطيط ووضع الميزانية وتتبع المشاريع	المؤشر الإجمالي للتكافؤ بين الفتيات والفتيان	الفلاحة والصيد البحري	• تخرج 1831 فتاة، ما بين 2012 و2015، من نظام التكوين المهني الفلاحي بمستوياته الثلاثة (تقنية متخصصة وتقنية وعاملة مؤهلة)، بنسبة 25.4 بالمائة من عدد الخريجين • استفادة 3654 فتاة قروية من التكوين بالتدرج من مجموع 14116 مستفيد، بنسبة 26 بالمائة ما بين 2012 و2015	%100
		وزارة التربية الوطنية	• ارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التمدرس، حيث انتقل بالتعليم الابتدائي من 0.89 سنة 2008-2009 إلى 0.95 سنة 2012-2013، ومن 0.85 إلى 0.95 بالوسط القروي • ارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي، خلال نفس المدة، من 0.79 إلى 0.82 على المستوى الوطني، ومن 0.56 إلى 0.63 بالنسبة للوسط القروي • انخفاض مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي، خلال نفس المدة، من 0.99 إلى 0.94 على المستوى الوطني، مقابل ارتفاعه من 0.54 إلى 0.68 بالنسبة للوسط القروي	
		وزارة الشباب والرياضة	• استفادة 100% إناث بالمؤسسات النسوية على مدى سنوات 2013 و2014 و2015 • المساواة في الاستفادة من أنشطة مؤسسات الطفولة الصغرى، حيث استفاد من الأنشطة القارة، سنة 2013، 11295، منهم 5413 إناث، مقابل 12640 سنة 2014، منهم 6053 إناث، و14051 سنة 2015، منهم 6866 إناث • المساواة في الاستفادة من أنشطة مؤسسات الطفولة الصغرى، حيث استفاد من الأنشطة الإشعاعية، سنة 2013، 97309، منهم 47807 إناث ، مقابل 98711 سنة 2014، منهم 48077 إناث، و99912 سنة 2015، منهم 53120 إناث • المساواة في الاستفادة من أنشطة مؤسسات الطفولة الصغرى، حيث استفاد 18 طفلا في وضعية إعاقة سنة 2013، منهم 5 إناث، مقابل 37 سنة 2014، منهم 18 إناث ، و49 سنة 2015، منهم 14 إناث • المساواة في الاستفادة من الأنشطة الرياضية والثقافية الشبابية	
		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• إدماج المرأة في استراتيجية التعلم مدى الحياة والتعلم عن بعد، من خلال انفتاحها على الفضاء الإعلامي المرئي بإعداد برنامج "اقرأ وتعلم" بواسطة التلفاز والأنترنيت والإشراف على تقديمه على قناة محمد السادس للقرآن الكريم • تعيين 4 سيدات على رأس المصالح المكونة لقسم محو الأمية بمديرية التعليم العتيق	

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء 80: تطوير حوافز الدعم لمواجهة الهدر المدرسي				
استحداث وتفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي	نسبة المستفيدين حسب الجنس والوسط	وزارة الاقتصاد والمالية	• إعطاء الانطلاقة لتعميم نظام المساعدة الطبية، مارس 2012، على باقي جهات المملكة • تسجيل أزيد من 3,76 مليون أسرة مستفيدة، إلى غاية يونيو 2016، أي 9,79 مليون مستفيد، تشكل نسبة النساء 53% • ارتفاع الميزانية المخصصة، خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 8 مليار درهم سنة 2008 إلى حوالي 14,3 مليار درهم سنة 2016 • خلق مناصب شغل وصل عددها إلى 23.033 منصب خلال نفس الفترة، من أجل تعزيز الموارد البشرية الخاصة بالطاقم الطبي والشبه الطبي • الاستفادة من اعتمادات مالية مهمة، برسم سنة 2014، بلغت 1,2 مليار درهم، التي تم رصدها في إطار موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي المخصصة للمساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية • رصد مبلغ 1,34 مليار درهم، برسم سنة 2015، لفائدة الحساب المرصد لأمور خصوصية «الحساب الخاص بالصيدلية المركزية» بمبلغ 800 مليون درهم، وكذا المراكز الاستشفائية الجامعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي بمبلغ 548 مليون درهم • تحديد مجالات تدخل صندوق دعم التماسك الاجتماعي للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في المساهمة في اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، والمساهمة في تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وفي تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال • توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني، بتاريخ 30 مارس 2015،بهدف تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة من أجل المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص في وضعية إعاقة، بطريقة تضمن تدبيرا أمثل وشفاف للموارد المالية المرصدة لهذه العملية	%100

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
	الميزانية المخصصة للدعم والحد من الهدر المدرسي	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• تطوير وتحسين استهداف المبادرة الملكية "مليون محفظة" عبر وضع قاعدة المعطيات المستفيدين والمستفيدات • إعداد دليل مسطري لتدبير المبادرة الملكية • تنمية النقل المدرسي بالوسط القروي وشبه الحضري وتطوير وتأطير تدبير النقل مما مكن خلال المرحلة 2013-2016 من: • 4 مليون مستفيد من المبادرة الملكية سنويا، يمثل الإناث منهم حوالي 47% • ارتفاع عدد المستفيدات من النقل المدرسي بالوسط القروي من 22441 سنة 2013 إلى 48036 سنة 2016، بزيادة 114,1% • 2150 مليون درهم الكلفة الإجمالية للدعم الاجتماعي سنة 2015- 2016، موزعة (بملايين الدراهم) على: • مبادرة الملكية مليون محفظة: 341 • برنامج تيسير: 827 • الإطعام المدرسي والداخليات: 948 • النقل المدرسي: 34 • استفادة هذا البرنامج، في إطار موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، من اعتمادات مالية مهمة بلغت 240 مليون درهم سنة 2016، و100 مليون درهم برسم سنة 2015، و200 مليون درهم برسم سنة 2014	%100
إرساء آليات اليقظة التربوية	الآليات المعتمدة والمفعلة	وزارة التربية الوطنية	• إدماج التربية غير النظامية في المهمة اليومية للنظام التعليمي، في إطار المقاربة المستقبلية واليقظة البيداغوجية • إنجاز 17400 حصة دعم لفائدة تلاميذ التعليم العتيق الذين يعانون نقصا وضعفا في المواد الدراسية، منذ انطلاق مشروع تأهيل التعليم العتيق، مما مكن من استفادة 11760 تلميذا، من بينهم 2520 تلميذة	%100 %100

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
تنظيم الدعم البيداغوجي لفائدة التلميذات والتلاميذ المتعثرين	ارتفاع نسبة استمرار ونجاح الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي حسب الجنس ووسط الإقامة		• تنظيم دورات للدعم البيداغوجي لفائدة التلميذات والتلاميذ المتعثرين، ولفائدة المقبلين على الامتحانات الإشهادية قبيل موعد الامتحانات، في إطار مبادرات من طرف مجلس التدبير والمجلس التربوي للمؤسسات • 86% نسبة إنهاء الإناث لسلك التعليم الابتدائي • 62.2% نسبة إنهاء الإناث لسلك التعليم الإلزامي • 37.2% نسبة إنهاء الإناث للأسلاك التعليمية الثلاثة • 59.5% نسب حصول الإناث على البكالوريا برسم الموسم الدراسي 2014-2015 مقابل 55,7%على المستوى الوطني	%100
مصاحبة الأسر داخل مؤسسات الشبيبة والرياضة للحد من الهدر المدرسي	انخفاض معدل الهدر المدرسي في كل سلك حسب الجنس ووسط الإقامة	وزارة التربية الوطنية	• تأسيس الاتحاد الوطني والدولي لمحاربة الهدر المدرسي في 18 يناير2015	
	نسبة الأسر المستفيدة	وزارة الشباب والرياضة	• 13833 أسرة مستفيدة من مدرسة الآباء سنة 2013، في إطار إشراك الأسر في العملية التربوية بمرحلة التعليم ما قبل التمدرس داخل مؤسسات رياض الأطفال بقصد تشجيعهم على التحاق أبنائهم بالمدرسة • 9524 أسرة مستفيدة من مدرسة الآباء سنة 2014، في إطار إشراك الأسر في العملية التربوية بمرحلة التعليم ما قبل التمدرس داخل مؤسسات رياض الأطفال بقصد تشجيعهم على التحاق أبنائهم بالمدرسة • 12607 أسرة مستفيدة من مدرسة الآباء سنة 2015، في إطار إشراك الأسر في العملية التربوية بمرحلة التعليم ما قبل التمدرس داخل مؤسسات رياض الأطفال بقصد تشجيعهم على التحاق أبنائهم بالمدرسة	%100

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الهدف 10: وضع نظام تشجيع الابتكار لدعم المساواة ومكافحة العنف المبني على الجنس في المدارس والجامعات				
الإجراء: 81 وضع نظام لمكافأة المبادرات الإبداعية لدعم النهوض بالمساواة بين الجنسين في المدارس والجامعات				
البحث وتمويل المبادرات المبتكرة في مجال دعم المساواة بين الجنسين في المدارس والجامعات (جوائز استحقاق)	جوائز تمنح إلى المواهب الشابة مدرجة في الدليل المرجعي للحياة المدرسية والجامعية	وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• تخصيص2% من ميزانية الاستثمار لتطوير نظام البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار • الانفتاح على المجتمع المدني لتعزيز مجال التخصصات والتكوينات المتعلقة بالجانب القانوني الموجه لحماية المرأة من العنف وشتى أشكال الاستغلال • دعم عدة تكوينات وتخصصات تعنى بقضايا المرأة والنوع، خاصة على مستوى سلك الماستر، مثل: • النوع، المجتمع والثقافة بالمتوسط (نسبة الطالبات 67%) • النوع وحقوق النساء في ضفتي المتوسطي (نسبة الطالبات 67%) • النوع والسياسات العمومية (نسبة الطالبات 64%) • النوع والثقافة والمجتمع • النوع والمجتمع والتنمية البشرية • الأدب العام والمقارن: النوع والنظريات الأدبية • الدراسات النسائية (باللغة الإنجليزية) • المرأة والحضارات والمنظومات القانونية • إضافة إلى مجالات تخصصية أخرى بمختلف الجامعات تتناول قضايا المرأة في إطار تكوينات القانون وحقوق الإنسان والأسرة وفي مسالك العلوم الإنسانية، إضافة إلى بحوث في مجال النوع على مستوى الدكتوراه	%100
دعم المبادرات المبتكرة لمكافحة العنف المبني على النوع في المدارس والجامعات	انخفاض نسبة حالات العنف بحسب كل مؤسسة تعليمية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إحداث مراكز الإنصات والاستماع والوساطة بالمؤسسات التعليمية • إعداد وتوزيع العدة البيداغوجية لإرساء وتفعيل مراكز رصد العنف في الوسط المدرسي • تشجيع الأنشطة التي تقوي الانسجام وتمتن العلاقات الإنسانية وتدفع نحو احترام القوانين (الأندية التربوية والفنية والرياضية) • مساهمة أطر التوجيه التربوي في المراصد الجهوية المحدثة لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، وفي مراكز الإنصات والاستماع بالمؤسسات الثانوية • إدراج محور التصدي لظواهر العنف المدرسي بالمؤسسة التعليمية ضمن أنشطة المراكز الجهوية والإقليمية للإعلام والمساعدة على التوجيه	70%

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء 82: دعم قدرات الأطر التربوية والإدارية في مجال المساواة ومحاربة الصور النمطية والتمييز	إعداد مصوغات التكوين على المساواة بين الجنسين وتفعيلها	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إعداد مصوغات التكوين على المساواة بين الجنسين وتفعيل إدماجها داخل البرنامج القار لمؤسسات التكوين المهني والأندية النسوية	100%
		وزارة الشباب والرياضة	• استفادة 500 إطار بدور الشباب سنة 2015، منهم حوالي 25 مديرة دار الشباب • استفادة 80 مكونة ومديرة بالمؤسسات النسوية • إعداد الدليل المرجعي للتربية والتكوين، الذي يشمل 5 مصوغات حول مواضيع الصحة والصحة الإنجابية، ومساواة النوع، والتربية البيئية وحقوق الإنسان، والذي يعتبر دعامة أساسية للتكوين النظري داخل المؤسسات النسوية، حيث تم إدماجه ضمن البرنامج القار لمؤسسات التكوين المهني والأندية النسوية	
	معدل الأطر المكونة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• تنظيم دورات تأهيلية للدعم لفائدة تلاميذ المستويات الإشهادية، حيث تم: • تنظيم حصص الدعم البيداغوجي لفائدة تلميذات وتلاميذ التعليم العتيق الذين يعانون نقصا وضعفا دون تمييز بينهم، وهي عملية تربوية اعتيادية تدخل ضمن مهام المكلف أو المكلفة بالتدريس بمؤسسات التعليم العتيق • تنظيم أنشطة موازية لفائدة تلميذات وتلاميذ التعليم العتيق، من ضمنها التي تهتم بقضايا المرأة كمحاربة العنف وأشكال التمييز ضد النساء، وهي تندرج ضمن البرنامج السنوي الاعتيادي للتنشيط التربوي الذي يشرف على تنفيذه المنشطون التربويون بمؤسسات التعليم العتيق	
الإجراء 82: دعم قدرات الأطر التربوية ومحاربة الصور النمطية	إعداد مصوغات التكوين على المساواة	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إعداد استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي حول مقاربة النوع • خلق بوابة إلكترونية تهتم بالمساواة بين الجنسين على موقع الوزارة من أجل تثمين المساواة بين الجنسين وتشجع الولوج والاحتفاظ بالإناث والذكور داخل المدرسة • تسجيل وصلة إذاعية لتشجيع تمدرس الفتاة بالعالم القروي • توزيع ملصقات تحسيسية حول المساواة بين الجنسين	100%

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء 83: إدماج مبادئ المساواة والانصاف في دفاتر تحملات الماستر والإجازات المهنية	معدل الأطر المكونة إعداد دفاتر التحملات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• إحداث ماستر «النوع الاجتماعي و السياسات العمومية» بكلية الحقوق بالرباط • إحداث ماستر «النوع» بكلية الآداب والعلوم الانسانية بعين الشق، الدار البيضاء.	
الإجراء 84: تعزيز البحث العلمي حول أوضاع المرأة القروية	لائحة الابحاث الجامعية المنجزة	وزارة الفلاحة والصيد البحري	• إنجاز عدة بحوث حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء القرويات، حيث تم: • إنجاز 10 بحوث حول مقاربة النوع • تأطير 5 طلبة من التعليم العالي حول مواضيع تندرج فيها مقاربة النوع • المساهمة في بحث حول «تمكين النساء القرويات بمنطقة السايس (إيكاردا والبحث الزراعي) • المساهمة في دراسة تسيير ومواكبة المشاريع النسوية الجماعية	100%
الإجراء 85: تعزيز البحث العلمي في مجال المساواة	لائحة الأبحاث الجامعية المنجزة في مجال المساواة	وزارة الشباب والرياضة	• إنجاز بحوث جامعية من طرف طلبة المعهد الملكي لتكوين الأطر ، حيث تم سنة 2013: • كرة القدم النسوية بالمغرب: التكوين والمنافسة، الواقع والآفاق، ضمن مسلك التدريب الرياضي • دور مراكز الرعاية الاجتماعية لدى الأطفال المتخلى عنهم من الأمهات المتخلى عنهن ضمن مسلك التنشيط السوسيو ثقافي للطفولة والشباب • القوة البدنية عند اللاعبات وسط ملعب كرة القدم: كنموذج لاعبات الفرق النسوية بالقسم الوطني الأول والثاني بالمغرب، ضمن مسلك التدريب الرياضي • كرة السلة النسوية التطورات والآفاق ضمن مسلك التدريب الرياضي • النوع الاجتماعي وإدماج المرأة في الوسط الرياضي: قراءة في السيرة الذاتية لبطلة مغربية في الملاكمة، ضمن مسلك التدريب الرياضي • كرة القدم النسوية بالمغرب: الواقع والآفاق، ضمن مسلك التدريب الرياضي • مشاكل المرأة المغربية المطلقة في المهجر، ضمن مسلك التنشيط السوسيو ثقافي للطفولة والشباب	%100

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الهدف 11: محاربة الأمية لدى النساء والنهوض بالتربية غير النظامية لدى الفتيات والفتيان في الوسط القروي وشبه الحضري				
الإجراء 86: ملاءمة البرامج الموجهة للنساء القرويات حسب درجة الهشاشة وخصوصية الجهة	عدد البرامج الملائمة لدرجة الهشاشة وخصوصية الجهة	وزارة الداخلية	• دعم عدد من المشاريع الملائمة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تم بناء وتهيئة أو تجهيز 50 مدرسة وإعدادية وثانوية و67 دار الطالب/الطالبة، و35 مسكن للمعلمين، واقتناء 68 حافلة وسيارة للنقل المدرسي لفائدة 7031 تلميذ وتلميذة • بناء 128 سكن وظيفي للمعلمين وبناء وإصلاح وتوسيع 30 مؤسسة تعليمية، 139 حجرة دراسية، و3 وحدات للتعليم التمهيدي و8 أقسام نموذجية إضافة إلى تهييئ 3 ملاعب رياضية، في إطار مساهمة الانعاش الوطني في التنمية السوسيو اقتصادية • بناء وتوسيع وتتميم 6 دور الطالب والطالبة لمحاربة الهدر المدرسي • بناء 19 مطعما مدرسيا و21 مرفقا صحيا	%100
الإجراء 86: ملاءمة البرامج الموجهة للنساء القرويات حسب درجة الهشاشة وخصوصية الجهة	عدد البرامج الملائمة لدرجة الهشاشة وخصوصية الجهة	الفلاحة والصيد البحري	• اقتناء 14 حافلة وسيارة للنقل المدرسي لفائدة 14 جمعية (3 بإقليم تزنيت و2 باشتوكة آيت باها و2 بإنزكان آيت ملول و6 بالصويرة و1 أكادير إداوتنان) • المساهمة في بناء وتهيئة أو تجهيز 8 دار الطالب والطالبة (1 بتزنيت و1 باشتوكة آيت باها و4 بسيدي إفني و1 بإنزكان آيت ملول و1 بالصويرة) • توفير كراسي متحركة للأشخاص في وضعية إعاقة بإقليم إنزكان آيت ملول • بناء مدرسة جماعاتية (جماعة أربعاء الساحل بإقليم تزنيت) • بناء دور لاستقبال النساء (الصفاصيف بالخميسات، وتافراوت بتزنيت) • مساهمة في بناء مركز التكوين المهني للصناعة التقليدية (آيت باها) • مساهمة في تجهيز أقسام الحضانة (الصويرة)	100%
		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• إعداد مقررات ومناهج تعليمية خاصة بالمستوى الثاني من برنامج محو الأمية بالمساجد، وبرنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والأنترنيت • الانتهاء من دراسة إمكانية عقد اتفاقيات شراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتأهيل المستفيدات والمستفيدين في المجال الوظيفي	

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
الإجراء 86: ملاءمة البرامج الموجهة للنساء القرويات حسب درجة الهشاشة وخصوصية الجهة	عدد البرامج الملائمة لدرجة الهشاشة وخصوصية الجهة	وزارة الشباب والرياضة	• احتضان 156 ناديا نسويا لدروس محو الأمية، 18 منها قروي • 4281 مستفيدا من دروس محور الأمية، منها 3118 بالمجال الحضري، و1163 بالمجال القروي • 5724 مستفيدا من برنامج محو الأمية بدور الشباب، من بينهم 4340 إناث • 137 مكونا ضمن برنامج محو الأمية، 87 منهم إطارا و50 متطوعا • 4281 مستفيدة من برنامج محو الأمية بمؤسسات التكوين النسوي • 5067 مستفيدا من برنامج محو الأمية بدور الشباب، سنة 2014، من بينهم 3683 إناث • 130 مكونا ضمن برامج محو الأمية بدور الشباب سنة 2014، منها 80 إطارا و50 متطوعا • 2622 مستفيدة من برنامج محو الأمية بمؤسسات التكوين النسوي سنة 2014 • 7000 مستفيدة من برنامج محو الأمية بمؤسسات التكوين النسوي سنة 2015	100%
الإجراء 87: برمجة حملات تواصلية وتحسيسية لمحو الأمية في إطار الوحدات المنقلة	عدد الحملات التحسيسية المنظمة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• توسيع برنامج محو الأمية بالمساجد ليغطي جميع العالم القروي، مع الحرص على أن تتم دروس محو الأمية بالمساجد التي تتوفر على السلامة الصحية واللوجستيكية، البالغ عددها 4979 مسجدا، منها 2307 بالمجال القروي • تخصيص 4 حلقات ببرنامج «آفاق إسلامية»، وبرنامج «ومضات على الطريق»، وبرنامج «من هدي الاسلام»، التي بثت على أمواج الإذاعة الوطنية حول «العلم وأهميته» بمعدل حلقة عن كل سنة	%100
	تقارير الحملات	وزارة الفلاحة والصيد البحري	• استفادة حوالي 6500 امرأة قروية من برامج محو الأمية • تنظيم أكثر من 2000 حملة تحسيسية حول برامج محو الأمية	
الإجراء 88: ملاءمة برامج وفضاءات محاربة الأمية لدى النساء القرويات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة	عدد فضاءات القرب المهيكلة و/أو المحدثة	وزارة الشباب والرياضة	• 80 دارا للشباب عاملة ببرنامج محاربة الأمية سنة 2013 • 140 مؤسسة نسوية عاملة ببرنامج محو الأمية سنة 2013، منها 52 قروية • 80 دارا للشباب عاملة ببرنامج محاربة الأمية سنة 2014 • 144 مؤسسة نسوية عاملة ببرنامج محو الأمية سنة 2014، منها 47 قروية • 102 مؤسسة نسوية عاملة ببرنامج محو الأمية سنة 2015، منها 48 قروية	%100

المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز(%)
صياغة وتنفيذ مخطط التواصل الاجتماعي للنهوض بالتربية غير النظامية لفائدة الفتيان والفتيات في الوسط القروي				
حملات شاملة للتواصل الاجتماعي في جميع البنيات والمؤسسات التابعة لوزارة الشباب والرياضة	مخطط التواصل الاجتماعي	وزارة الشباب والرياضة	• التوصل بالتقارير الدورية المتعلقة بمعطيات عن المؤسسات التابعة قصد تتبع وضعيتها وأنشطتها	%100
	تقارير الحملات		• تجميع المعطيات عن الأنشطة والحملات التحسيسية المتعلقة بمحاربة الأمية، سنة 2014، بجميع المؤسسات التابعة • إعداد تقارير سنوية عن الأنشطة والحملات التحسيسية المتعلقة بمحاربة الأمية بجميع المؤسسات التابعة للقطاع حسب الوسط والجنس والسن • لقاءات ومناقشات، سنة 2014، حول الاستراتيجية المندمجة للشباب	
حملات تحسيسية للآباء من أجل تمدرس أبنائهم	عدد المستفيدين والمستفيدات	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• تخصيص، ضمن المقررات التعليمية، دروسا تحث على أهمية العلم وتحسيس الآباء بأهمية تمدرس أبنائهم، على غرار السنوات الفارطة • تخصيص مجموعة من الخطب المنبرية بمناسبة الدخول المدرسي لموضوع «العلم وأهميته» لتحفيز الآباء على تسجيل أبنائهم للتمدرس	%100

المجال الرابع

تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية

يهدف المجال الرابع من الخطة الحكومية للمساواة المتعلق بتعزيز **الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية** إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل ومنصف، خاصة ما يتعلق منها بدعم برامج «الأمومة بدون مخاطر»، وتعميم برنامج التربية الجنسية ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا، كالإيدز، وبرنامج سرطان الثدي وعنق الرحم، وإحداث المستشفيات المتنقلة لدعم الأمومة السليمة بالعالم القروي.

وقد حقق المغرب تقدما مهما بفضل الجهود المبذولة منذ التسعينات، وكذا المقاربات المعتمدة، إن على مستوى الوقاية أو أصناف العلاج أو النهوض بالصحة. ومن بين هذه البرامج الوطنية، خطط العمل لتقليص وفيات الأمهات، وبرنامج مراقبة الحمل والوضع وما بعد الولادة، وبرنامج التخطيط العائلي، وبرنامج محاربة النقص في المغذيات الدقيقة وتشجيع الرضاعة الطبيعية، والبرنامج الوطني للتلقيح. وتم التركيز، في هذا النطاق، على تحسين خدمات الصحة الإنجابية، عبر تعزيز وفرة وجودة الخدمات، مع استهداف مباشر للنساء في وضعية الهشاشة، وفي وضعية إعاقة، والفتيات والنساء ضحايا العنف، والمرأة بالعالم القروي، حيث تم ضخ موارد مالية ولوجستيكية مهمة لدعم كل البرامج الصحية، على تنوعها، والتي تهم هذه الفئات.

ويستشف من التقييم الداخلي لمدى التزام القطاع الصحي بتنزيل جل الإجراءات الواردة في الخطة الحكومية للمساواة، والتي هي من صميم اختصاصاته، أن الحصيلة إيجابية بكل المقاييس، فمن بين 18 إجراء، تم تنفيذ 9 إجراءات بنسبة % 100، فيما 3 إجراءات في طور الانتهاء، وجاري تنفيذ 6 إجراءات، تتطلب استمرارية تفوق الحيز الزمني المخصص للخطة، والتي استهدفت جميعها، بشكل فعال، تحسين الولوج وجودة الخدمات للنساء والفتيات، خاصة اللائي يعانين من وضعية هشاشة.

● تعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية

- إقرار مجانية النقل الصحي بين المؤسسات الصحية بالنسبة للحوامل والأطفال حديثي الولادة؛
- إنجاز ما يفوق8 ملايين بطاقة «راميد»، حيث تبلغ النساء المستفيدات حوالي54 بالمائة، ما يعادل أكثر من 4 مليون مستفيدة موزعة كما يلي:
  - 2245488 مستفيدة في وضعية الفقر؛
  - 427515 مستفيدة في وضعية الهشاشة؛
  - 1443528من النساء المستفيدات من النظام بالوسط الحضري، مقابل 1229672 بالوسط القروي.
- مواصلة الشراكة مع مؤسسة لالا سلمى للوقاية وعلاج السرطان للتخفيف من معاناة المصابات بالسرطانات، خاصة سرطان الثدي وعنق الرحم في إطار المخطط الوطني لمراقبة السرطان؛
- تفعيل عملية «رعاية» لتغطية المناطق المتضررة من التساقطات المطرية، ما بين دجنبر2014 و30 مارس2015 ، تم خلالها إنجاز3160 زيارة ميدانية للوحدات الطبية

المتنقلة، و77 حملة طبية متخصصة، تم خلالها تقديم ما مجموعه804954 خدمة صحية على مستوى أربع جهات سوس ماسة درعة، وكلميم السمارة، ومراكش تانسيفت الحوز ومكناس تافيلالت؛

- إنجاز3892 زيارة ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة على الصعيد الوطني، خلال الأسدس الأول من2015 ، مع تقديم 130751 فحصا طبيا، و14186 خدمة وقائية لدى النساء في طور الإنجاب. كما تم تنظيم27 حملة طبية متخصصة؛
- التكفل بالعلاج الثلاثي المضاد للفيروس لـ9750 من الأشخاص المتعايشين مع الداء؛
- إخضاع 125 من النساء الحوامل المصابات للعلاج الوقائي من أجل تفادي نقل الإصابة إلى الجنين؛
- أكثر من 400000 استشارة طبية خاصة بالأمراض المنقولة جنسيا؛
- إجراء حصص للتحسيس والتوعية في ما يخص الأمراض المنقولة جنسيا، استهدفت الشباب والنساء، وتم خلالها إجراء الفحص البيولوجي السريع الخاص بفيروس نقص المناعة المكتسبة لأكثر من300000 من النساء والشباب.

تحسين ولوج النساء للخدمات الصحية

- تعزيز اللجوء إلى العملية القيصرية المبرمجة؛
- تكوين القابلات بالعالم القروي في مجال العلاجات الاستعجالية الخاصة بمضاعفات الحمل وما بعد الولادة؛
- العمل على توفير الدم ومشتقاته بالمستشفيات الإقليمية؛
- تزويد كل مؤسسات الولادة بـ»طقم الولادة»Kit d'accouchement» ؛
- مواكبة تنفيذ برنامج الكشف المبكر عن مرض قصور الغدة الدرقية الخلقي عند حديثي الولادة؛
- إحداث07 مراكز مرجعية للصحة الإنجابية؛
- إحداث20 وحدة جديدة لإسعاف الولادة عن قرب، و30 وحدة استعجالية للقرب؛
- اقتناء70 جهاز فحص بالصدى، و60 وحدة للتحاليل البيولوجية؛
- خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع ما بين 1990 و2015، حيث تم وضع مخطط عمل من أجل تسريع تقليص وفيات الأمهات والمواليد الجدد يهدف إلى خفض معدل وفيات الأمهات إلى50 لكل 100.000 ولادة حية، وخفض معدل وفيات الأطفال إلى20 لكل ألف ولادة حية نهاية 2016.

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 12: تعزيز برنامج الصحة الجنسية والانجابية				
الإجراء 90: تعزيز وتنمية صحة الأم				
تعزيز سياسة الإعفاء من الأداء بالنسبة للعلاجات الخاصة بالولادة الطارئة	**تفعيل الإجراء**	**وزارة الصحة**	• تعزيز المجانية الخاصة بالولادة الطارئة والأطفال حديثي الولادة من خلال إصدار دورية تحث على ذلك • إقرار مجانية الفحوصات المخبرية الأساسية للنساء الحوامل بدور الولادة بمختبرات المستشفيات العمومية إذا لزم الأمر • إقرار مجانية النقل الصحي بين المؤسسات الصحية بالنسبة للحوامل والأطفال حديثي الولادة	**%100**
تحسين جودة التكفل بالمضاعفات الناجمة عن الحمل	**خفض وفيات الأطفال دون السنة الخامسة من 28.8إلى 20 لكل 1000 ولادة حية**	**وزارة الصحة**	• انخفاض معدل الوفيات، خلال العقود الثلاثة الماضية، إلى 30,50 ‰ خلال المسح الوطني للسكان والصحة لسنة 2011 • انخفاض معدل وفيات الرضع إلى 28،8 ‰ سنة 2011 بنسبة 30 % و49% على التوالي. • تنفيذ توصيات الاجتماع الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالأردن حول صحة الأم والطفل لعام 2015 • تنظيم اجتماع وطني لبلورة التوجيهات الأساسية من أجل خطة عمل وطنية لما بعد عام 2015 لاستهداف الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة التي يمكن الوقاية منها • إطلاق عملية تقييم استراتيجيات صحة الأم والأطفال حديثي الولادة في إطار خبرة خارجية بتنسيق مع منظمة الصحة العالمية • اقتراح دراسة استكشافية لإضفاء الطابع المؤسساتي من أجل استعمال المسالك العلاجية الخاصة بالتكفل بالحمل عالي الخطورة • تعزيز اللجوء إلى العملية القيصرية المبرمجة • تكوين القابلات بالعالم القروي في مجال العلاجات الاستعجالية الخاصة بمضاعفات الحمل وما بعد الولادة • تكوين المكونين الجهويين والإقليميين حول ميكانزمات تقييم الموارد والاحتياجات والمراقبة المتعلقة بالعلاجات الاستعجالية الخاصة بمضاعفات الحمل وما بعد الولادة • العمل على توفير الدم ومشتقاته بالمستشفيات الإقليمية • تزويد كل مؤسسات الولادة بـ»طقم الولادة»	**100%**

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الرفع من تغطية وجدة الرعاية أثناء الحمل، خاصة الحمل عالي الخطورة، أثناء وما بعد الولادة	- الرفع من نسبة تغطية الأمهات اللواتي يستفدن من الرعاية أثناء الحمل من% 77.1 إلى % 90 - ارتفاع نسبة الولادات تحت المراقبة الطبية من% 72.7 إلى 90%	وزارة الصحة	• تنفيذ مقاربة «5S-KAIZEN-TQM» للرفع من جودة الخدمات وتحسين نظم العمل داخل دور الولادة • تشكيل لجنة علمية للبحث المعمق في مجال التوقف الطبي للحمل • إطلاق استشارة حول تشخيص وضعية التكفل الطبي بحالات ما بعد الإجهاض • مواكبة تنفيذ برنامج الكشف المبكر عن مرض قصور الغدة الدرقية الخلقي عند حديثي الولادة عبر: • اقتناء المعدات المختبرية اللازمة • تنظيم دورة تكوينية باليابان للمكونين الجهويين بجهتي الدار البيضاء وفاس بولمان بتعاون مع الوكالة الدولية للتعاون الياباني • إحداث 07 مراكز مرجعية للصحة الإنجابية • خلق 20 وحدة جديدة لإسعاف الولادة عن قرب و30 وحدة استعجالية للقرب • اقتناء 70 جهاز فحص بالصدى و60 وحدة للتحاليل البيولوجية	100%
تعزيز تزويد النساء الحوامل بأقراص الحديد	نسبة التوزيع	وزارة الصحة	• مراجعة جدول تزويد النساء الحوامل بأقراص الحديد وحامض الفوليك لأجل تحسين استفادة النساء الحوامل من ضعف الجرعة السابقة، وإدخال ا لاستفادة من الفيتامين د	70%
دعم برامج تسريع خفض وفيات الأمهات على الصعيد الجهوي	نسبة انخفاض الوفيات جهويا	وزارة الصحة	• وضع مخططات عمل جهوية وتعيين لجنة تتبع تنفيذها مع مراعاة الخصوصية لكل جهة ومدها بالوسائط والمنشورات ووسائل الإعلام والتربية والتواصل • تنظيم دورات تكوينية بجميع الأقاليم للمهنيين حول التكفل بحالات ارتفاع الضغط الدموي المرتبط بالحمل • إنجاز التقرير النهائي للدراسة، التي أطلقت سنة 2014، من أجل تتبع عينة من النساء الحوامل بجهة مراكش تانسيفت الحوز لتقييم كيفية التكفل والمتابعة الطبية لهؤلاء النساء • إطلاق نموذج لمنظومة بجهة تادلة أزيلال تمكن من الإشراف على عمل القابلات بالعالم القروي من طرف الأطباء الأخصائيين في التوليد وذلك لتوجيههن أثناء التكفل بالنساء الحوامل وأثناء توليدهن • تكوين الأطباء العاملين بالمراكز الصحية على استعمال جهاز الفحص بالصدى الخاص بالنساء الحوامل	

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إجراء افتحاص للمراكز الصحية التي تتوفر على دار للولادة	عدد المراكز المفتحصة	وزارة الصحة	• إنجاز برنامج التدقيق الداخلي لـ415 مركزا للصحة • إطلاق عملية التصديق على الشهادة، حيث حاز 32 مركزا على شهادة مطابقة معايير الجودة • استفاد العاملون بـ13 مندوبية من التكوين على استعمال وسائط تحسين الجودة	70%
تسيير النظام الخاص بمراقبة وفيات الأمهات	انخفاض معدل وفيات الأمهات من 112 إلى 50 لكل 100000 ولادة حية	وزارة الصحة	• إصدار دورية مشتركة مع وزارة الداخلية لتحسين مراقبة وفيات الأمهات ومراجعة النظام الإعلامي لصحة الأم والطفل والتخطيط العائلي والخدمات العلاجية وجمع الوثائق المتعلقة بالبيانات والمعطيات • مواكبة عملية جعل النظام جهوي وحوسبته على «الويب» • خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع ما بين 1990 و2015، حيث تم وضع مخطط عمل من أجل تسريع تقليص وفيات الأمهات والمواليد الجدد يهدف إلى خفض معدل وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100.000 ولادة حية وخفض معدل وفيات الأطفال إلى 20 لكل ألف ولادة حية في أفق 2016	100%
تعزيز التعبئة الاجتماعية من أجل صحة الأم	حملات تحسيسية	وزارة الصحة	• ترسيخ الطابع المؤسساتي للملتقى السنوي للقابلة احتفالا باليوم العالمي للقابلات	
إعادة وضع استراتيجية الإعلام والتثقيف والتواصل	إعداد الاستراتيجية	وزارة الصحة	• إطلاق حملة وطنية من أجل دفع النساء الحوامل الى الاستفادة من الخدمات التي تقدمها في إطار مراقبة الحمل والولادة	
تعميم مراقبة مشاركة النساء الحوامل من أجل استفادتهن من الحصص التحسيسية الخاصة بفترات الحمل والولادة وما بعدها بأقسام الأمهات	حملات تحسيسية	وزارة الصحة	• مواصلة تعميم مقاربة "قسم الأمهات" عن طريق: • مواصلة تكوين الممرضات في هذا الشأن • مراجعة وتوزيع دليل مرجعي لأقسام الأمهات موجه لمهنيي الصحة	

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تشجيع النساء الحوامل المنحدرات من المناطق النائية على الاستفادة من الخدمات المقدمة بدور الأمومة المتوفرة	حملات تحسيسية	وزارة الصحة	• تنظيم يوم تحسيسي في مقاربة "قسم الأمهات" بحضور جمعيات القابلات • إقامة الاجتماعات الجهوية بإشراك الشركاء الجهويين والإقليميين والمحليين، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام • إعداد وطباعة وتوزيع المواد التعليمية والتحسيسية	100%
دعم خدمات التغطية الصحية الثابتة بالوسط القروي	توسيع وتيسير الخدمات		• إتمام بناء وتجهيز 05 مراكز مرجعية للصحة الإنجابية بكل من خنيفرة، وتارودانت، وفاس، والقنيطرة ومولاي رشيد • مواصلة أشغال بناء 05 مراكز مرجعية للصحة الإنجابية بكل من تطوان، والخميسات، وقلعة السراغنة، وتزنيت والجديدة • متابعة الدراسات المتعلقة بإنجاز 03 مراكز مرجعية للصحة الإنجابية بكل من ورزازات، وبولمان وسيدي قاسم • مواصلة أشغال تأهيل عدد من بنيات وتجهيزات دور الولادة بجميع جهات المملكة	100%
			• تشغيل عدد من المؤسسات الصحية المغلقة • تجهيز 102 وحدة للصحة الأساسية بالتجهيزات اللازمة • إعادة بناء وتوسيع 47 وحدة للصحة الأساسية وتهيئة 3 وحدات أخرى، مع مواصلة أشغال التأهيل في إطار برنامج صيانة وتدبير الملك العقاري والتجهيزات بعدد من الوحدات على مستوى كل جهات المملكة • اقتناء مستشفى ميداني متنقل لتغطية الخصاص من البنية الاستشفائية بالمناطق النائية وفك العزلة عن سكانها وتمكينهم من خدمات وتخصصات طبية هامة تم تدشينه بمدينة خنيفرة، في إطار دعم المجهودات المتعلقة بتعزيز استراتيجية التغطية الصحية المتنقلة • توزيع 93 سيارة إسعاف برسم سنة 2015	100%
الإجراء 91: تحقيق الولوج الكلي إلى الوقاية والعلاج والتكفل والدعم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة	تقلص عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة 50%		• التكفل بالعلاج الثلاثي المضاد للفيروس لـ9750 من الأشخاص المتعايشين مع الداء • إخضاع 125 من النساء الحوامل المصابات للعلاج الوقائي من أجل تفادي نقل الإصابة إلى الجنين	100%

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 91: **تعزيز تنفيذ برامج تحسيسية حول التربية الجنسية والأمراض المنقولة جنسيا داخل المؤسسات**	**عدد المستفيدين والمستفيدات من التحسيس في إطار المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة الإيدز**	**وزارة الصحة**	• أكثر من 400000 استشارة طبية خاصة بالأمراض المنقولة جنسيا تم برمجتها للتكفل بها من حيث العلاج والتوعية • إجراء حصص للتحسيس والتوعية في ما يخص الأمراض المنقولة جنسيا استهدفت الشباب والنساء، تم خلالها إجراء الفحص البيولوجي السريع الخاص بفيروس نقص المناعة المكتسبة لأكثر من 300000 من النساء والشباب	**100%**
الإجراء 91: **تعزيز تنفيذ برامج تحسيسية حول التربية الجنسية والأمراض المنقولة جنسيا داخل المؤسسات**	**عدد المستفيدين والمستفيدات من التحسيس في إطار المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة الإيدز**	**وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**	• تنفيذ برامج تحسيسية حول التربية الجنسية والأمراض المنقولة جنسيا داخل المساجد على اعتبار أن نسبة المستفيدات من برنامج محو الأمية بالمساجد ناهز 88% • تخصيص 4 حلقات بكل من البرنامجين الاعلاميين "آفاق إسلامية" و"ومضات على الطريق"، من أجل التحسيس والتوعية بمخاطر الأمراض المنقولة جنسيا • تنفيذ برامج تحسيسية حول التربية الجنسية والأمراض المنقولة جنسيا عبر تنظيم ورشات من طرف المندوبيات الجهوية أو المجالس العلمية في الموضوع	**%100**

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 91: تعزيز تنفيذ برامج تحسيسية حول التربية الجنسية والأمراض المنقولة جنسيا داخل المؤسسات	**عدد المستفيدين والمستفيدات من التحسيس في إطار المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة الإيدز**	**وزارة الشباب والرياضة**	• تنظيم مسابقة وطنية في» الوقاية من داء السيدا»، خلال المهرجان الوطني السادس للفنون التشكيلية سنة 2013، بتعاون مع الصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والملاريا، شارك فيها 64 فنانا تشكيليا، منهم 14 شابة توجت بإعلان 5 فائزين • عقد لقاء وطني لتقييم حصيلة وإنجازات البرنامج الوطني لمحاربة السيدا لفائدة 40 إطارا مكونا سنة 2013، في إطار برنامج مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا وداء السيدا بدور الشباب • تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة المثقفين النظراء العاملين بأندية محاربة السيدا سنة 2013، استفاد منهما 90 شابا • تنظيم حملتين تحسيسيتين للتعريف بخطورة الداء ببعض دور الشباب سنة 2013، استفاد منهما 5040، من بينهم 1830 إناثا • تنظيم أنشطة متنوعة في مجال التحسيس والتوعية سنة 2013 من طرف أندية محاربة السيدا البالغ عددها 105 ناد، استفاد منها 43799، من بينهم 16027 إناثا • 78542 مستفيدة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية بالمؤسسات النسوية سنة 2013 • 120 ناد محاربة السيدا بدور الشباب سنة 2014، في إطار برنامج مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا وداء السيدا بدور الشباب • 31577 مستفيد من الأندية العاملة في مجال مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا سنة 2014 • 8453 مستفيد من الحملات التحسيسية لمكافحة داء السيدا سنة 2014 • تكوين 50 مكونا ومنشطا لأندية محاربة السيدا سنة 2014 • 86496 مستفيدة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية بالمؤسسات النسوية سنة 2014 • 40030 مستفيد من برامج التحسيس سنة 2015، في إطار المخطط الوطني لمكافحة السيدا، من بينهم 18013 مستفيدة بدور الشباب • حوالي 100.000 مستفيدة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية بالمؤسسات النسوية سنة 2015	

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إجراء إضافي: برنامج المساهمة في تخفيف الوقع الاقتصادي والاجتماعي على الأشخاص المصابين والمهددين بالإصابة بفيروس السيدا، برنامج «أملي»	المشاريع المدعمة	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• 57 % نسبة المشاريع المنجزة من قبل النساء من مجموع المشاريع المدعمة البالغة 186 (106 مشروعا من أصل 186)	%100
الإجراء 92: إدماج وسائل جديدة لتنظيم الأسرة في المؤسسات الصحية	عدد الوسائل الجديدة المدمجة	وزارة الصحة	• تتبع المشروع النموذجي لإدخال الغرسة كوسيلة من وسائل منع الحمل ضمن البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة	%100
إعادة تنشيط استراتيجية التدخل لفائدة الارتقاء باستعمال اللولب الرحمي	ارتفاع نسبة استعمال اللولب الرحمي في المؤسسات الصحية إلى 30%	وزارة الصحة	• إعادة تنشيط استراتيجية التدخل لفائدة الارتقاء باستعمال اللولب الرحمي • إعادة طبع بعض دعائم البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، بما فيها اللولب الرحمي • تتبع تطوير البرنامج المعلوماتي لتدبير وسائل منع الحمل، بما فيها اللولب الرحمي	%100
الإجراء 93: توسيع نطاق إدماج الرصد المبكر لسراطانات الثدي وعنق الرحم في الرعاية الصحية الأولية	عدد المستفيدات من خدمات الرصد المبكر	وزارة الصحة	• تفعيل مجانية الفحص الإشعاعي للثدي في إطار البرنامج الوطني للرصد المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم • إشراك المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الصحة الإنجابية للتشجيع على الرصد المبكر • استمرار الحملات الوطنية للتحسيس بفعالية الرصد المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم بشراكة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان • مواصلة الشراكة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان للتخفيف من معاناة المصابات بالسرطان، خاصة سرطاني الثدي (34%) وعنق الرحم (14%) من السرطانات الأكثر شيوعا عند المرأة في إطار المخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان • اقتناء وتوفير التجهيزات واللوازم الطبية اللازمة للرصد المبكر وتوزيعها على كافة العمالات والأقاليم المستهدفة • افتتاح المركز المرجعي للصحة الإنجابية بإقليم تارودانت بشراكة مع مؤسسة للا سلمى لوقاية وعلاج السرطان	%100

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تعزيز وجود الخدمات الصحية الخاصة بالرصد المبكر والتكفل بسرطانات الثدي وعنق الرحم	عدد الخدمات الصحية الجديدة	وزارة الصحة	• تكوين أزيد من **400** مقدمي الخدمات الصحية بإقليم تارودانت في مجال تقنيات الرصد المبكر • إنجاز المنشورات والملصقات الخاصة بالبرنامج • إنجاز وطبع دليل حول الرصد المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم لفائدة مقدمي الخدمات الصحية • تنفيذ المرحلة التجريبية لإعادة تنظيم نظام معلومات البرنامج بجهة مكناس تافيلالت	**100%**
الهدف 13: تحسين ولوج النساء للخدمات الصحية الأساسية				
الإجراء 94: تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد) للنساء في وضعية هشة				
العمل على تعميم المساعدة الطبية لفائدة النساء في وضعية هشاشة	عدد ونسبة النساء المستفيدات	وزارة الصحة	• إنجاز ما يفوق 8 ملايين بطاقة راميد، حيث تبلغ النساء المستفيدات حوالي 54 بالمائة، ما يعادل أكثر من 4 مليون مستفيدة موزعة على الشكل التالي: • 2245488 مستفيدة في وضعية الفقر • 427515 مستفيدة في وضعية الهشاشة • 443,5281 مستفيدة بالوسط الحضري، مقابل 1,229,672 بالوسط القروي	**%100**
استفادة النساء المهاجرات من متابعة العلاج والاستفادة من المساعدة الطبية	التمكين من حق الاستفادة		• التكفل المجاني، في حدود الإمكانيات المتاحة، بالعلاجات الأساسية وحالات الولادة • الخدمات الاستعجالية لفائدة المهاجرات بدون استثناء • التوقيع على معاهدة مع وزارة الهجرة ووزارة المالية ووزارة الداخلية تنص على تمكين المهاجرين في وضعية قانونية من الاستفادة من التغطية الصحية	
تنظيم حملات توعية حول «راميد»	عدد المستفيدات من حملات التوعية	وزارة الصحة	• مواصلة الشراكة مع مؤسسة للاسلمي للوقاية وعلاج السرطان للتخفيف من معاناة المصابات بالسرطانات، خاصة سرطان الثدي وعنق الرحم، في إطار المخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان • تقديم مجموعة محددة ومتكاملة من الخدمات الصحية عن قرب لفائدة أكثر من 4.5 مليون نسمة في إطار المستشفى الطبي المتنقل بالمناطق النائية، في إطار دعم المجهودات المتعلقة بتعزيز استراتيجية التغطية الصحية المتنقلة	**%100**

المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
القيام بدورات تكوينية لفائدة المهنيين على كافة التراب الوطني مع برمجة برامج أخرى لفائدة باقي المهنيين	عدد الدورات التكوينية المنظمة		• استفادة أزيد من 5000 مهنيي الصحة والمساعدات الاجتماعيات بالمؤسسات الاستشفائية من الدورات التكوينية، في إطار نظام المساعدة الطبية، لتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية • استفادة 240 مهنيا من 8 دورات تكوينية في التدابير وسبل التكفل بالمستفيدين من نظام المساعدة الطبية داخل المؤسسات الاستشفائية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، على أن يصل عدد المستفيدين 600 مستفيدا نهاية 2016	100%
الإجراء 95: إحداث الوحدات المتنقلة لدعم برامج الأم والطفل بالعالم القروي	عدد الوحدات المحدثة	وزارة الصحة	• تفعيل عملية "رعاية" لتغطية المناطق المتضررة من التساقطات المطرية، ما بين دجنبر 2014 و30 مارس 2015، حيث تم: • إنجاز 3160 زيارة ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة • تنظيم 77 حملة طبية متخصصة، تم خلالها تقديم 804954 خدمة صحية على مستوى جهات سوس ماسة درعة وكلميم السمارة ومراكش تانسيفت الحوز ومكناس تافيلالت • إنجاز 3892 زيارة ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة على الصعيد الوطني خلال الأسدس الأول من 2015، مع تقديم 130751 فحص طبي و14186 خدمة وقائية لدى النساء في طور الإنجاب. كما تم تنظيم 27 حملة طبية متخصصة	%85
الإجراء 96: تعزيز مستشفيات الولادة ودور الأمومة عددا وجودة	عدد المستشفيات ودور الولادة المحدثة والعاملة ونسبة تحقيق الجودة في الخدمات		• مواصلة الدراسات والبناء الخاصة بوحدات الولادة • مواصلة عملية إصلاح وتحديث أقسام الولادة بالمستشفيات بجميع جهات المملكة • تعزيز المستشفيات ودور الأمومة بفتح المناصب التالية: • 142 منصبا بالنسبة للأطباء العامين • 21 منصبا للأطباء الاختصاصيين في أمراض النساء والتوليد • 414 ممرضا متعدد التخصصات • 233 ممرضا متخصص في القبال • مواصلة الدراسات والبناء الخاصة بوحدات الولادة	

المجال الخامس

تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات

يعتبر الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في مختلف محطات تنزيل مشاريع البنيات التحتية، وتسهيل الولوج إلى الخدمات والملكية بالنسبة للنساء، وتوفير إحصائيات حسب النوع الاجتماعي في مجالات الإسكان والطاقة والبيئة وبرامج فك العزلة من المداخل الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات.

وعليه، يتوخى المجال الخامس المتعلق **بتطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات**، إعادة توجيه برامج البنيات التحتية لإدماج الحاجيات المختلفة والخاصة بالنساء، مع إلزامية إجراء دراسة ممنهجة للوقع المحتمل والآثار السوسيو اقتصادية المتوخاة من مختلف المشاريع، والتي تتميز حصيلة تنزيل إجراءاته بمجموعة من الدراسات حول أثر المشاريع والبرامج المنفذة والتي تفضي نتائج ومعطيات تراعي النوع، مما يمثل خطوة إيجابية في أفق التخطيط المدمج للنوع.

● مراعاة النوع الاجتماعي في برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط شبه الحضري والقروي

يعتبر الحق في السكن حقا دستوريا، باعتباره من الحاجيات الأساسية للحفاظ على كرامة الإنسان. فتم العمل على إرساء وتفعيل مجموعة من البرامج الاجتماعية، بهدف تمكين مختلف شرائح المجتمع المغربي من الاستفادة من هذا الحق، والتي ساهمت في توفير سكن لائق وظروف عيش كريم لكل أفراد الأسر، دون التمييز بين الجنسين في الاستفادة، مع مراعاة ما تستلزمه خصوصيات كل نوع اجتماعي، منها:

- **معالجة السكن غير اللائق بمختلف أنماطه**، وتقليص العجز السكني بتنويع وتوفير العرض ليشمل مختلف شرائح المجتمع، وتأهيل ورد الاعتبار للمدن المغربية والرقي بها الى المستوى المطلوب في إطار الورش الهام لسياسة المدينة، حيث تم إعلان **56** مدينة بدون صفيح من أصل 85 مدينة مبرمجة، مما مكن من تحسين أوضاع ما يفوق **250.000** أسرة معنية بالبرنامج من أصل 388.000 من الأسرة القاطنة بدور الصفيح، كما أن 82 % من الأسر المتبقية معنية ببرامج متعاقد بشأنها.
- **برامج معالجة السكن المهدد بالانهيار**، الذي يعتبر خطرا على حياة الأسر القاطنة به، حيث تم وضع عدة برامج لمعالجة مختلف أنماطه بالمدن العتيقة والقصبات والقصور.. وغيرها من الأحياء المهددة بالانهيار. وتبعا للإحصاء الميداني لسنة 2012، فقد تم الوقوف على 43.734 بناية مهددة بالانهيار. تم التعاقد بشأن 50 % منها، أي ما يفوق 21.000 بناية، فيما سيتم التعاقد لمعالجة 50 % المتبقية في غضون سنتي 2016 و2017.
- **السكن بالعالم القروي**، الذي يتم العمل على إعداد برنامج للتنمية المستدامة للقصور والقصبات، في إطار المجهودات المبذولة لتأهيل السكن بالعالم القروي وتحسين ظروف عيش سكانه، وبغية المحافظة على الموروث التاريخي والمعماري، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي سيمكن من تسطير استراتيجية شاملة للتدخل في هذا الصنف من السكن، حيث سيتم في إطار هذا البرنامج القيام بعشر عمليات نموذجية بـ10 مواقع من القصور والقصبات خلال السنوات الخمس المقبلة.

- **بحث ميداني وطني لتقييم أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد وعلى الأحوال المعيشية للأسر**، الذي يهدف إلى تعميق فهم التغيرات والمؤشرات الناتجة على حياة الأسر المستفيدة من برامج محاربة السكن غير اللائق، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والذي سيمكّن من إنتاج قاعدة بيانات وإحصاءات للمستفيدين، مصنفة بحسب نوع الجنس، حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ووضعية الحصول على سكن لائق وملكيته. وقد كانت من نتائجه المحصلة:
  - تحسن ظروف السكن للمستفيدين معبر عنها بنسبة ارتياح تفوق 80%، حيث يستجيب السكن الجديد لمعايير السكن اللائق موفرا الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي؛
  - ارتفاع تمدرس ما يفوق 96% بالنسبة للأطفال من سن 5 إلى 14 سنة؛
  - انخفاض في نسبة الفقر المادي بـ20 نقطة من 48.7 إلى 28.3%؛
  - انخفاض طفيف في نسبة البطالة بـ4 نقط من 27.3 إلى 23.5 %؛
  - تحسن طفيف في نسبة ولوج النساء إلى ملكية السكن بنسبة 3 نقط، حيث ارتفعت من 15.3 إلى 18.7%.
- **بحث وطني حول الطلب في مجال السكن**، الذي ارتكز على عينة تتكون من 55460 أسرة لمعرفة طلبات الأسر للسكن في المجالين الحضري والقروي، بهدف استخراج وحصر أقطاب الجذب السكني على المستوى الوطني والجهوي، وتحديد الطلبات على السكن ومعرفة نوعيتها وتوزيعها على مستوى التراب الوطني، وكذا العمل على استخراج حركة التنقلات السكانية، برسم العشر سنوات الأخيرة. كما يتوخى منه تقييم رضى الأسر اتجاه سكنهم الحالي، ودعم سوق العقار بالمعطيات اللازمة في مجال الطلب على السكن. ومن أهم نتائجه المحصلة:
  - يبلغ الطلب على السكن بجميع أنواعه ما يناهز 1.573.000 وحدة سكنية، 77.8% من إجمالي الطلب بجهات الدار البيضاء سطات، ومراكش آسفي، والرباط سلا القنيطرة، وطنجة تطوان الحسيمة، وفاس مكناس؛
  - ترتكز البنيات التحتية والتجهيزات، التي تشكل أولويات الراغبين بالنسبة للوسط الحضري، على المؤسسات التعليمية بنسبة 60%، والصحة 47%، والأسواق/المحلات التجارية 45%، ثم النقل العمومي 42%. أما بالنسبة للوسط القروي، تتجلى أولويات الراغبين في المؤسسات التعليمية 65%، والصحة 59%، يليهما النقل العمومي 54%، ثم الأسواق/المحلات التجارية 32%؛
  - 51% من الراغبين في اقتناء عقار بالمناطق الحضرية يريدون أن تكون قيمته أقل أو تساوي 250.000 درهم مقابل 77% في المناطق القروية؛

- ارتفاع طلبات السكن حسب النوع من طرف الرجال بنسبة 87%، بينما تبقى محدودة في 13% للنساء.
- يمثل المتزوجون نسبة تفوق 76% من مجموع الراغبين في السكن.

■ البنيات والتجهيزات الأساسية من أجل فك العزلة، خاصة منها الطرق، التي تقوم بدور أساسي في تيسير الوصول إلى المرافق الاجتماعية الأساسية وتنشيط الاقتصاد وتنمية الموارد المحلية. وقد قطع المغرب أشواطا مهمة، منذ سنة 5991، في فك العزلة عن سكان العالم القروي من خلال:

- البرنامج الوطني الأول للطرق القروية (1995-2005)، الذي هم إنجاز 11.000 كلم بكلفة 7 مليار درهم، ومكن من رفع نسبة ولوج السكان إلى التجهيزات الطرقية من 34% عند انطلاق البرنامج سنة 1995 إلى 54% سنة 2005؛
- البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، الذي انطلق سنة 2006 بهدف إنجاز 15.560 كلم بكلفة 15.5 مليار درهم لفائدة 3 ملايين من السكان القرويين، حيث تم في إطاره إنجاز 1054 كلم برسم سنة 2014 و1221 كلم برسم سنة 2015 و354 كلم خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2016، مما رفع مجموع طول الطرق القروية المنجزة منذ انطلاقة البرنامج إلى 13871 كلم إلى حدود يونيو 2016، مما مكن من فك العزلة عن 2.885 مليون نسمة من الساكنة القروية، تمثل فيها النساء نسبة 50.7% (حسب إحصاء 2014)، أي حوالي 1.462.695 نسمة؛

هذا، وتم، سنة 2013، إطلاق دراسة تحليلية لتقيم آثار البرنامجين الأول والثاني للطرق القروية بهدف استخلاص وقعيهما على الساكنة القروية، وتحديد الوسائل الكفيلة لضمان صيانة الطرق القروية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تم عرض نتائجه، بتاريخ 23 فبراير 2016، والتي خلصت إلى الآثار الإيجابية للبرنامجين الأول والثاني للطرق القروية، خاصة في ميدان النقل والتمدرس والصحة والتعليم والفلاحة مع تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للساكنة القروية، حيث:

- ارتفاع عدد الفتيات المتمدرسات بـ7.4 نقطة (من 65% إلى 72.4%)؛
- ارتفاع المعدل السنوي لزيارات الأسر للمراكز الصحية بنسبة 32.3% (من 6.4 إلى 8.5 زيارة في السنة للأسرة)؛
- انخفاض مدة التنقل لأقرب مركز صحي بنسبة 35.1% (من 57 إلى 37 دقيقة) خلال الفصل الجاف، وبنسبة 35.7% (من 70 إلى 45 دقيقة) خلال فصل الشتاء؛
- انخفاض كلفة تنقل الأشخاص بنسبة 26% (من 0.88 إلى 0.65 درهم/شخص/كلم)؛

- انخفاض كلفة نقل البضائع بنسبة 14.7% (من 3.24 إلى 2.76 درهم/طن/كلم).
- برنامج التأهيل الترابي، الذي انطلق ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2011، بهدف إنجاز 2313 كلم و68 منشأة للعبور، لفائدة حوالي 800.000 نسمة، بكلفة 2.5 مليار درهم.

● تطوير الطاقات المتجددة للتخفيف على النساء من عبء التزود بالطاقة

تقوم المرأة بدور رائد في مجال ترشيد استخدام وإدارة الموارد الطبيعية كالطاقة والماء والحفاظ على البيئة. ولا يمكن تحقيق إشعاع المرأة وتفعيل دورها في المجتمع إلا بتزويدها بالخدمات الأساسية، خاصة المتعلقة بالتعليم والماء والصحة والطاقة، والتي تساهم بشكل أساسي في فك العزلة عن المرأة، خاصة بالوسط القروي، وذلك عبر:

- توسيع وتحسين الولوج الى خدمات الطاقة الحديثة؛
- تزويد المرأة بالمعرفة والخبرة اللازمتين لتمكينها من المشاركة في ترشيد استهلاك واستعمال الطاقة والموارد الطبيعية بشكل عام؛
- توعية المرأة وتحسيسها بالمشاكل البيئية، وذلك بإشراكها في حملات تحسيسية تخص النجاعة الطاقية والمحافظة على البيئة.

وقد تمت، في هذا الصدد، بلورة استراتيجية طاقية وطنية، سنة 2009، تهدف إلى تحقيق التنمية والاستجابة لمقتضيات حماية البيئة، مرتكزة أساسا على:

- تأمين التزود بالطاقة بتكلفة معقولة، حيث ساهم برنامج الكهربة القروية الشمولي في زيادة تعليم الفتيات القرويات، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، فضلا عن تحسين نوعية ظروف عيش الأسر القروية؛
- الرفع من حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، حيث ارتفعت نسبة الطاقات المتجددة من مصادر ريحية وكهرومائية إلى نسبة 5 % في الباقة الطاقية الوطنية (2014)، بعد أن كانت لا تتجاوز 3% سنة 2002. ومن المنتظر أن ترتفع حصة الطاقة الريحية من 3.6% في الباقة الكهربائية سنة 2009 إلى 15% سنة 2020 وحصة الطاقة الشمسية من لا شيء إلى 14% خلال نفس الفترة، لتصل بذلك النسبة الإجمالية للطاقات المتجددة إلى حوالي 43% من القدرة الكهربائية المنشأة الإجمالية في أفق 2020، على أن المغرب سيرفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، حسب إعلان صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه، بمناسبة اجتماع قادة الدول في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقد بباريس. وستمكن هذه البرامج المسطرة في أفق 2030 من تقليص التبعية الطاقية من 97.5% سنة 2008 إلى ما 82% في أفق 2030.

توفير الماء الشروب والمحافظة على البيئة

- **الرفع من نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب على الصعيد الوطني**، حيث تم رفع نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي إلى 95% أواخر سنة 2015، مما مكن من تحقيق الإجراء 109 من الخطة الحكومية للمساواة. وقد بلغت الاستثمارات المنجزة في هذا المجال ما يناهز 18.5 مليار درهم من 1995 إلى 2016. وتصل نسبة الإيصالات الفردية حوالي 40%.

- **تفعيل البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية**، من حيث التطهير والماء الصالح للشرب وإنجاز المرافق الصحية، التي اعتمد في تصميمها مقاربة النوع، حيث يتم إنجاز مرافق خاصة بالتلميذات والمعلمات إلى جانب مرافق التلاميذ، والتلاميذ في وضعية إعاقة، فتم تجهيز، منذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2009، قرابة 650 مدرسة قروية بمنشآت الماء الصالح للشرب والصرف الصحي. فيما تم مد، في إطار اتفاقية إطار مع وزارة التربية الوطنية سنة 2008، بـ1677 مدرسة قروية بالماء الشروب.

هذا، ويتم موازاة مع إنجاز أشغال منشآت الماء الشروب، تنظيم حملات توعية لإخبار وتوعية الساكنة المستهدفة بأهمية المشروع وتلقينهم كيفية المحافظة على جودة الماء عبر نقله وتخزينه واستعماله، حيث تم:

- إعداد دليل تطبيقي لفائدة الجمعيات والجماعات المسيرة لخدمة الماء الصالح للشرب والتطهير بالوسط القروي، يتضمن المراجع التشريعية والقانونية للجماعة المحلية ومقتضيات التزود بالماء الصالح للشرب، وكيفية إعداد المشاريع وطلب تمويلها، إضافة إلى التسيير الإداري والمالي لجمعية مستعملي الماء الشروب، والتدبير التقني للمنشآت المائية وتدبير النزاعات؛
- دليل تطبيقي لفائدة الحراس (بما فيهم الحارسات) المسيرين للنافورات العمومية بالوسط القروي؛
- العمل على إعداد دليل يهم برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، الذي تستفيد منه الساكنة القروية، نساء وفتيات ورجالا وأطفالا.

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 14: مراعاة النوع الاجتماعي في برامج ولوج السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط الحضري والقروي				
الإجراء 97: مراعاة النوع الاجتماعي في إعداد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة	**عدد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط الشبه الحضري والقروي المدمجة للنوع الاجتماعي**	**وزارة الداخلية**	• المصادقة على 30 اتفاقية تخص تمويل وإنجاز منشئات الماء الصالح للشرب سنة 2014، في إطار الشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب • تقديم **302** مليون درهم للجماعات الترابية لتزويد تزويد العالم القروي بالكهرباء، التي تغطي **98,4%**، في إطار دعم برنامج التأهيل الترابي 2011-2015 • المساهمة سنة 2014 بما يفوق 467 مليون درهم للطرق القروية من مجموع التركيبة المالية التي تخصصها وزارة التجهيز والنقل لهذا القطاع، إضافة إلى المساهمة بـ**1,7** مليار درهم في برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، وبـ**14,5** مليون درهم خصص لاقتناء آليات لفتح الطرق وفك العزلة عن العالم القروي • دعم برنامج التطهير السائل، سنة 2014، بمبلغ مالي قدره 464 مليون درهم، مما ساهم في تحسين وضعية قطاع التطهير السائل، حيث تم: • رفع نسبة الربط بشبكة التطهير في المناطق الحضرية إلى73 % • رفع عدد محطات معالجة المياه العادمة إلى حوالي 85 محطة • رفع نسبة معالجة المياه العادمة إلى 38 %	**%100**
	عدد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط الشبه الحضري والقروي المدمجة للنوع الاجتماعي	**وزارة السكنى وسياسة المدينة**	• إعلان **56** مدينة بدون صفيح من أصل 85 مدينة مبرمجة في إطار برنامج مدن بدون صفيح، مما مكن من تحسين أوضاع ما يفوق 250.000 أسرة معنية من أصل 388.000 من الأسرة القاطنة بدور الصفيح • 82 % من الأسر المتبقية معنية ببرامج متعاقد بشأنها • الوقوف على 43.734 بناية مهددة بالانهيار، تبعا للإحصاء الميداني لسنة 2012 • التعاقد بشأن 50 % من البنايات المهددة بالانهيار، في إطار برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار، ما يفوق 21.000 بناية • التعاقد لمعالجة 50 % المتبقية في غضون سنتي 2016 و2017	**%100**
	عدد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط الشبه الحضري والقروي المدمجة للنوع الاجتماعي	**وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني**	• إعداد دراسة نموذجية حول وضع تصميم إقليمي لتنسيق الخدمات العمومية بإقليمي الحوز وخريبكة، كإطار للتجانس بين البرمجة العمومية والجماعات المحلية من حيث الخدمات المقدمة للسكان والتجهيزات العمومية، بهدف إيجاد أجوبة أفقية تتعلق بكل إقليم على مستوى البرمجة والتمويل وتدبير الخدمات العمومية والتجرد من المخططات الكلاسيكية القائمة على البرمجة الكمية، وكذا تحقيق تغطية عادلة وفعالة من الخدمات العمومية الأساسية على مستوى كل إقليم، وخلق دينامية بالنسبة للاقتصاد المحلي من خلال تقديم عرض ملائم من حيث خدمات الدعم كأداة للتنافسية المجالية	تم الانتهاء من الدراسة، حيث تعمل الوزارة مع شركائها على دراسة إمكانية تعميمها على باقي أقاليم المملكة. **100%**

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 97: مراعاة النوع الاجتماعي في إعداد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة	**عدد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط الشبه الحضري والقروي المدمجة للنوع الاجتماعي**	**وزارة الداخلية**	• إنجاز ما يناهز 190 مشروعا بنقط الماء، وربط 143 دوارا بشبكة الماء الصالح للشرب • 2262 نقطة ماء (السقايات، والخزانات، وصهاريج، والعيون، والمطفيات، والخطارات، ومحطات الضخ...) بمبلغ إجمالي 924 مليون درهم، منها 711 مليون درهم حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • الربط الفردي لفائدة 12000 أسرة بمبلغ إجمالي قدره 337 مليون درهم، منها 123 مليون كمساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • توسيع شبكة الماء الشروب لفائدة 155760 أسرة بمبلغ إجمالي **2.5** مليون درهم، منها **44 %** مليون درهم مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • تأهيل القنوات: لفائدة 4700 منزلا بمبلغ إجمالي 34 مليون درهم، منها 28 مليون درهم حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • المصادقة على 30 اتفاقية تخص تمويل وإنجاز منشآت الماء الصالح للشرب، في إطار الشراكة بين الجماعات الترابية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سنة 2014 لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب • دعم الجماعات الترابية بمبلغ **302** مليون درهما لتزويد العالم القروي بالكهرباء، التي وصلت تغطيتها نسبة **98,4%**، في إطار دعم برنامج التأهيل الترابي 2011-2015 • المساهمة بما يفوق 467 مليون دهم سنة 2014 لدعم الطرق القروية من مجموع التركيبة المالية، التي تخصصها وزارة التجهيز والنقل لهذا القطاع، إضافة إلى المساهمة بـ**1,7** مليار درهم في برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، وبـ**14,5** مليون درهم خصص لاقتناء آليات لفتح الطرق وفك العزلة عن العالم القروي • دعم برنامج التطهير السائل، سنة 2014، بمبلغ مالي قدره 464 مليون درهم، مما ساهم في تحسين وضعية قطاع التطهير السائل حيث تم: • رفع نسبة الربط بشبكة التطهير في المناطق الحضرية إلى**73** % • رفع عدد محطات معالجة المياه العادمة إلى حوالي 85 محطة • رفع نسبة معالجة المياه العادمة إلى 38 %	**%100**

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 97: مراعاة النوع الاجتماعي في إعداد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة	**عدد برامج الولوج إلى السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط الشبه الحضري والقروي المدمجة للنوع الاجتماعي**	**وزارة التجهيز والنقل**	• إنجاز 1054 كلم في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، برسم سنة 2014، و1221 كلم برسم سنة 2015، و354 كلم خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2016 • 13871 كلم طول الطرق القروية المنجزة، منذ انطلاقة البرنامج حدود يونيو 2016، مما مكن من فك العزلة عن 2.885 مليون نسمة من الساكنة القروية، تمثل فيها النساء نسبة 50.7% (حسب إحصاء 2014) أي حوالي 1.462.695 نسمة.	**%100**
	تقييم مدى استجابة برامج السكن الاجتماعي لاحتياجات هذه الشريحة الاجتماعية	**وزارة السكنى وسياسة المدينة**	• إنجاز بحث ميداني وطني لتقييم أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد والأحوال المعيشية للأسر، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة • نشر نتائج البحث الميداني حول تقييم أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد والأحوال المعيشية للأسر	
الإجراء 98 مراعاة المعايير الاجتماعية في تهيئة وتوفير السكن الاقتصادي	**عدد مشاريع السكن الملتزمة بالمعايير الاجتماعية**	**وزارة السكنى وسياسة المدينة**	• التوقيع على أزيد من **936** اتفاقية من طرف المنعشين والدولة لإنجاز أكثر من **1.476.000** سكن اجتماعي، في إطار برنامج السكن الاجتماعي • **684** مشروعا في طور الإنجاز يضم ما يفوق **474.500** شقة، منها ما يناهز **250.000** شقة انتهت بها الأشغال • إنجاز ما يناهز **35.300** وحدة، من حوالي **56.000** وحدة تم انطلاق الأشغال بها، ضمن برنامج السكن المنخفض التكلفة • حوالي 130.400 أسرة مستفيدة، منذ سنة 2004، في إطار برنامج ضمانة فوكاريم ضمن صندوق ضمان السكن • حوالي 27.200 أسرة مستفيدة، منذ سنة 2004، في إطار ضمانة فوكالوج ضمن صندوق ضمان السكن • وضع مقتضيات جديدة في قانون المالية لسنة 2014 . مكن من إبرام 41 اتفاقية تهم ما يزيد عن 15.700 وحدة سكنية، منها 22 اتفاقية مصادق تهم إنجاز حوالي 8.300 وحدة، في إطار برنامج سكن الطبقة المتوسطة • التعاقد حول مشاريع مهمة لتأهيل ورد الاعتبار للمدن المغربية والرقي بها إلى المستوى المطلوب، الذي يوفر مناخ اجتماعي واقتصادي في خدمة المواطنين، حيث تمت دراسة عدة مشاريع بمختلف المدن تمت المصادقة على ما يفوق 70 منها	**%100**

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 99: إعداد قواعد البيانات المبنية على النوع الاجتماعي حول الملكية السكن وبرامج إعادة الإسكان وإعادة الإيواء	**قواعد البيانات تراعي النوع الاجتماعي**	**وزارة السكنى وسياسة المدينة**	• إجراء بحث ميداني وطني لتقييم أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد وعلى الأحوال المعيشية للأسر، بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي بينت نتائجه: • تحسين ظروف السكن للمستفيدين معبر عنها بنسبة ارتياح تفوق 80% وبنسبة انزلاق لا تتعدى 9.7%، حيث يستجيب السكن الجديد لمعايير السكن اللائق موفرا الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي • ارتفاع التمدرس بما يفوق 96% بالنسبة للأطفال من سن 5 إلى 14 سنة • انخفاض نسبة الفقر المادي بـ20 نقطة من 48.7 إلى 28.3% • انخفاض طفيف في نسبة البطالة بـ4 نقط من 27.3 إلى 23.5 % • تحسن طفيف في نسبة ولوج النساء إلى ملكية السكن بنسبة 3 نقط، حيث ارتفعت من 15.3 إلى 18.7% • إجراء بحث وطني حول الطلب في مجال السكن، الذي ارتكز على عينة تتكون من 55460 أسرة لمعرفة طلبات الأسر للسكن في المجالين الحضري والقروي، حيث بين: • الطلب على السكن، بجميع أنواعه، يناهز 1.573.000 وحدة سكنية • 77.8% من إجمالي الطلب تتمركز بخمس جهات، هي جهات الدار البيضاء سطات، ومراكش آسفي والرباط سلا القنيطرة، وطنجة تطوان الحسيمة، وفاس مكناس • نوع العقار المرغوب فيه هو المسكن بنسبة تفوق 82% مقارنة مع البقعة الأرضية و86.5% يفضلون التملك عوض الكراء. • أما بالنسبة للبنيات التحتية والتجهيزات التي يرغب توفيرها فهي ترتكز أساسا، بالنسبة للوسط الحضري، على المؤسسات التعليمية بنسبة 60% والصحة 47% والأسواق/المحلات التجارية 45% ثم النقل العمومي 42%. أما بالنسبة للوسط القروي تتجلى أولويات الراغبين في المؤسسات التعليمية 65% والصحة 59%، يليهما النقل العمومي 54%، ثم الأسواق/المحلات التجارية 32%. • 51% من الراغبين في اقتناء عقار في المناطق الحضرية يريدون أن تكون قيمته أقل أو تساوي 250.000 درهم مقابل 77% في المناطق القروية. • أما بالنسبة لطلبات السكن حسب النوع، تبقى مرتفعة من طرف الرجال بنسبة 87%، بينما تبقى محدودة في 13% للنساء. • فيما يخص الوضعية العائلية للراغبين في السكن فالمتزوجون يمثلون نسبة تفوق 76%.	**%70**

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 99: تحسيس قطاع التجهيز والنقل بأهمية التحليل حسب النوع الاجتماعي في تخطيط المسارات والطرق	عدد العمليات التواصلية التحسيسية	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	اقترح قطاع التجهيز والنقل إلغاء الإجراء	
	إنجاز دليل النوع الاجتماعي وتفعيله	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	• استفادة 3 أطر (2 مكلفان ببرمجة الميزانية و1 مكلف بالتكوين المستمر) من التكوين في مجال التحليل حسب النوع الاجتماعي • العمل على إدراج هذا الموضوع في الدورات المقبلة لتعميمها	%60
الإجراء 100: إقرار إلزامية الأخذ بالنوع الاجتماعي في دراسة الأثر الاجتماعي للسياسات العمومية				
إعداد دليل للأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في دراسات أثر المشاريع	إنجاز الدليل	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية		
تكوين مديري المشاريع لدمج بعد النوع الاجتماعي في تصميم وتهيئ هذه المشاريع	• عدد المستفيدين والمستفيدات من التحسيس • عدد المديرين المكونين	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	• لم ينجز	

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 15: تطوير الطاقات المتجددة للتخفيف من أعباء النساء القرويات				
الإجراء 101: دعم برامج تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء من أجل تعزيز الطاقات المتجددة				
توطيد برنامج «الحطب-الطاقة» من أجل النهوض بالتقنيات والأدوات من أجل نجاعة طاقية أفضل	عدد الرجال والنساء المستفيدين من تقنيات وأدوات النجاعة الطاقية	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• تفعيل البرنامج الوطني لتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض • تفعيل البرنامج الوطني لسخانات الماء الشمسية، الذي يهدف إلى الرفع من مساحة الألواح الشمسية من 366.000 متر مربع سنة 2013 إلى 1.7 مليون متر مربع في أفق 2020 • وضع الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية التقنين الحراري في البناء، لإعداد إطار تنظيمي للنجاعة الطاقية في قطاع البناء، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبتشاور مع شركاء القطاع، وذلك في إطار البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية في المباني • إنجاز افتحاصات طاقية لفائدة 50 مقاولة صناعية، بدعم من البنك الإفريقي للتنمية، من أجل تسليط الضوء على التدابير اللازمة لتحسين النجاعة الطاقية في قطاع الصناعة، بما في ذلك التوصيات والتدابير الغير متطلبة للاستثمار • تبني برنامج التأهيل الطاقي للمساجد، في إطار الاتفاقية الموقعة، في 8 أبريل 2014 مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وشركة الاستثمارات الطاقية، الذي يشمل تركيب مصابيح ذات استهلاك منخفض، واستعمال سخانات الماء الشمسية، والإنتاج الذاتي للكهرباء باعتماد النظم الفوطوفلتائية، بهدف تقليص الاستهلاك الطاقي للمساجد بنسبة تصل إلى 40%، وذلك بإعادة تأهيل 15000 مسجد عبر مرحلتين: • مرحلة أولى تجريبية ستشمل 1000 مسجد (المساجد الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) • مرحلة ثانية لتعميم هذا البرنامج بجميع أنحاء البلاد • تبني برنامج «الحطب ـ الطاقة»، الذي يغطي المناطق القروية التي يعتبر الحطب مصدرها الرئيسي للطاقة، وذلك من أجل الحد من تدهور البيئة، معتمدا على تعزيز أساليب تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتطوير مصادر بديلة لهذه الطاقة، كالطاقة الشمسية وغاز البوتان، مما سيساهم في تخفيف الضغط على الغابات وتحرير المرأة والفتاة القروية من مشقة جمع الحطب. • في المناطق الحضرية، تضمن البرنامج تجهيز الحمامات والأفران مع تحسين كفاءة المراجل والأفران. • إنجاز مشروع توزيع الغاز الحيوي بمنطقة سوس ماسة، بتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمجلس الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة، عبر توفير موارد طاقية منزلية جديدة بديلة لمصادر الطاقة التقليدية (الخشب والفحم والوقود..)، في إطار البرنامج المندمج لتطوير استعمال بقايا النباتات كمورد للطاقة • تبني برنامج التأهيل الطاقي للحمامات، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، الذي مكن من تحديث 140 حماما عموميا	100%
توسيع برنامج «بيت الطاقة» لتحسين قنوات تسويق الغاز	نسبة الأسر القروية المتزودة بحطب التدفئة			
توسيع تجربة الأفران الشمسية المنجزة في مدينتي الصويرة وآسفي	انخفاض عدد النساء المنشغلات بالتزود بالحطب والماء			
	عدد دور الطاقة المحدثة كل سنة			
إنجاز مصوغة لنسخ أفران للطاقة الشمسية	مبيعات قنينات الغاز الموزعة في بيوت الطاقة			
	عدد الرجال والنساء المتزودين من دور الطاقة			

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 102: إنتاج البيانات حسب الجنس بالنسبة للمستفيدين من البرامج				
إجراء دراسة تقييم الأثر	عدد الرجال والنساء المستفيدين من حملات التحسيس والتكوين لاستعمال الأفرنة الشمسية المدة الزمنية المستغرقة في الأنشطة المنزلية المنتجة (قبل وبعد استخدام أفرنة الطهي الشمسية) عدد المساكن والمرافق المستفيدة من الألواح الشمسية	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• إنجاز دراسات استشرافية وبحوث ميدانية، بصفة دورية، حول استهلاك الطاقة بمختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل معرفة مفصلة ودقيقة لاستهلاك الطاقة، وإغناء قاعدة البيانات الطاقية بمعطيات إحصائية دقيقة وحديثة العهد، وتحيين البرامج المتبعة على ضوء نتائج هذه الدراسات، حيث تم: • إنجاز مسح إحصائي حول استهلاك الطاقة بقطاع النقل خلال سنة 2011 • إنجاز مسح إحصائي حول استهلاك الطاقة في قطاع البنايات (الأسر وقطاع الخدمات) خلال سنة 2012 • إنجاز مسح إحصائي حول استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة خلال سنة 2013 • برمجة إنجاز بحث ميداني حول استهلاك الطاقة في قطاع الفلاحة	40%
الإجراء 103 : تقوية الكهربة القروية اللامركزية بواسطة الألواح الشمسية بما سيؤدي إلى دعم إنشاء تعاونيات نسوية بالعالم القروي	عدد التعاونيات المنشأة	الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	• الاقتصاد الاجتماعي لم يعد ضمن اختصاصات الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، طبقا للمرسوم رقم 2.13.836 الصادر في 13 نونبر 2013	

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 103 تقوية الكهربة القروية اللامركزية بواسطة الألواح الشمسية بما سيؤدي إلى دعم إنشاء تعاونيات نسوية بالعالم القروي	عدد التعاونيات المنشأة	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وزارة الداخلية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• الرفع من معدل الكهربة القروية من 18٪ سنة 1995 إلى 98,95 ٪ نهاية سنة 2014، في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي • تجهيز 51 ألف و559 منزلا بالألواح الشمسية في 3663 قرية، في إطار الكهربة غير المركزية • تأكيد التأثير الإيجابي لبرنامج الكهربة القروية الشمولي، الذي ساهم في: • دعم أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • تحسين ظروف عيش الساكنة القروية • المساعدة على تشجيع استخدام التجهيزات الإلكترومنزلية في الأسر القروية • زيادة تعليم الفتيات القرويات • تشجيع الأنشطة المدرة للدخل (إنشاء تعاونيات) 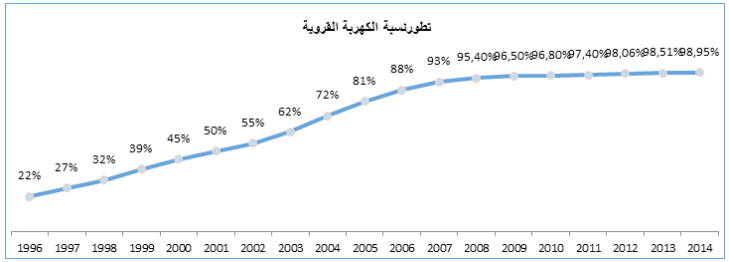 المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	40%
الإجراء 104: توزيع أفرنة شمسية وأفرنة محسنة للطبخ ببعض الجماعات القروية لتحسين ظروف عيش النساء القرويات	عدد الأفرنة الشمسية الموزعة			
	عدد الأيام التحسيسية المنظمة			
الإجراء 105: التحسيس بأهمية استعمال الأفرنة الشمسية والأفران المحسنة	عدد الأيام التحسيسية المنظمة	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بشراكة مع وزارة الداخلية		
الإجراء 106: ترشيد استخدام حطب الوقود والتحسيس بأهمية استعمال المواد البديلة	كمية الخشب المتوفرة تقلص المساحة الغابوية المجتثة	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• وقد أكدت هذه الانعكاسات الإيجابية لبرنامج الكهربة الشمولي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بالوسط القروي، خصوصا بالمناطق النائية والجبلية، نتائج الدراسات السوسيو اقتصادية والسوسيولوجية التي قام بها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، التي أكدت مساهمته في: • تحسين النشاط التجاري وخلق أنشطة صغرى صناعية وفلاحية جديدة مدرة للدخل تساهم في خلق مناصب جديدة للشغل • الولوج لوسائل الإعلام، وتزويد أنشطة التعاونيات النسوية (التلفزة، والفضائيات...) • تزويد المرافق الاجتماعية بالكهرباء (المستوصفات، والمدارس...) • تحسين ظروف تمدرس الأطفال، وتأخير سنوات الهدر المدرسي، خاصة بالنسبة للفتاة • الحد من الهجرة القروية • بناء المنازل الإسمنتية وتوسيعها واقتناء التجهيزات المنزلية	

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 107: توسيع برنامج دور الطاقة لتحسين قنوات تسويق الغاز وتسويق سخانات الماء الشمسية لتحسين ظروف عيش النساء القرويات	**عدد الوظائف ذات الدخل المحدود التي تم إحداثها**	**وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة**	• تعميم الولوج إلى مادة غاز البوطان (وهو لا يزال مدعما من طرف الدولة)، الذي يستعمل بالوسط القروي في الطهي، مما يوفر الشقاء للمرأة القروية للبحث عن حطب الوقود	**100%**
الإجراء 108: إنجاز برنامج التثمين الطاقي للكتلة الحيوية لتطوير مصادر طاقية جديدة منتجة محليا تعوض الطاقة التقليدية	**عدد المستفيدات والمستفيدين بالمناطق القروية**	**وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة**	• تطوير الموارد الطاقية، خاصة الطاقات المتجددة، من أجل تحسين وتوفير الاحتياجات الطاقية للنساء في المناطق القروية • تطوير إجراءات النجاعة الطاقية عبر إجراءات تحفيزية وحملات تربوية وتحسيسية تستهدف القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، خاصة الصناعة والنقل والبنايات، وذلك لضمان تنمية حضرية مستدامة بطريقة تشاورية ومندمجة، حيث يتوقع أن تصل أهداف اقتصاد الطاقة المحددة سنة 2020 و2030 إلى 12 و15٪ على التوالي • إنجاز مشروع توزيع الغاز الحيوي بمنطقة سوس ماسة، بتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمجلس الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة، عبر توفير موارد طاقية منزلية جديدة بديلة لمصادر الطاقة التقليدية (الخشب والفحم والوقود..)، في إطار البرنامج المندمج لتطوير استعمال بقايا النباتات كمورد للطاقة	

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 16: توفير الماء الشروب والمحافظة على البيئة				
الإجراء 109: الرفع من نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب على الصعيد الوطني	**ارتفاع نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب من 92% متم 2011 إلى 95 % نهاية 2015**	**الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء**	• رفع نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي إلى 95% أواخر سنة 2015، حيث استفاد 13.5 مليون نسمة بالوسط القروي، منهم 49.6 % من النساء والفتيات، في إطار برنامج تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب • ما يناهز 18.5 مليار درهم حجم الاستثمارات المنجزة في هذا المجال ما بين 1995 و2016 • 40% نسبة الربط بالماء الصالح للشرب، حيث تزداد طلبات الساكنة القروية على الإيصالات الفردية، التي من المتوقع أن تبلغ 95.5% أواخر 2016 و96.5% في أفق 2017 وتسريع وتيرة الربط الفردي مما مكن من تحقيق نتائج جد إيجابية، منها: • تحسين تمدرس الأطفال، خصوصا الفتيات • المساهمة في حماية الأطفال والفتيات من العنف بوجود نقط الماء بالقرب من سكناهم ومدارسهم • تحسين الظروف الصحية، وإعطاء فرصة للنساء لمزاولة أنشطة أخرى مدرة لعائدات مادية • الحد من الهجرة القروية بعد إدماج برنامج الماء الشروب مع برامج الكهرباء والطرق والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية • ضمان تزويد السكان بمياه الشرب في فترات الجفاف • خلق العشرات من المقاولات في ميدان حفر الآبار، والبناء، وتجهيز معدات الضخ، والصيانة • إشراك الهندسة الوطنية في جميع مراحل الدراسات والإنجازات الخاصة بمشاريع تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب • التسيير الذاتي للمشاريع عبر خلق جمعيات مستعملي المياه	**%100**

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 110: تفعيل البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية: التطهير والماء الصالح للشرب وإنجاز المرافق الصحية	نسبة التلميذات اللواتي تابعن دراستهن ما بعد مرحلة الابتدائي	الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء	• تجهيز قرابة 650 مدرسة قروية بمنشآت الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، منذ انطلاقه سنة 2009 • مد 1677 مدرسة قروية بالماء الشروب، من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في إطار اتفاقية الإطار الموقعة مع وزارة التربية الوطنية سنة 2008	%100
	عدد ونسبة المدارس المؤهلة	قطاع البيئة	• تأهيل 200 مدرسة قروية بتمويل 10 مليون درهم • تجهيز 70 مؤسسة دينية بمبلغ 10 مليون درهم • إحداث أندية بيئية وتكوين مؤطرين تربويين	%100
		وزارة الداخلية	• إنجاز مرافق خاصة بالتلميذات والمعلمات إلى جانب مرافق التلاميذ والأشخاص في وضعية إعاقة • تجهيز 473 مدرسة قروية بمنشآت الماء الصالح للشرب والصرف الصحي ما بين 2009 و2012، • إنجاز 23 مرفقا صحيا، سنة 2013، بكل من عمالات وأقاليم اليوسفية، وطاطا، ووزان، ووجدة، وآسفي، وميدلت وخنيفرة بتكلفة 2.2 مليون درهم • 23 مدرسة قروية في طور انتهاء الأشغال، خلال 2013، لفائدة 1085 فتاة و1250 طفل • برمجة تأهيل 100 مدرسة قروية برسم سنة 2014	%100
إجراء إضافي: تفعيل البرنامج النموذجي لتشجيع استعمال أكياس بيئية بديلة من الثوب	عدد الأنشطة ونسبة النساء المستفيدات	قطاع البيئة	• الرفع من رقم معاملات ما يقارب 140 تعاونية، 80% منها نسائية • خلق ما يفوق 200.000 يوم عمل • الرفع من مستوى الدخل لـ 2600 من أعضاء التعاونيات • متابعة حملات توزيع الأكياس البيئية بالمدن	%100
إجراء إضافي: برنامج تشجيع ودعم عمل الجمعيات العاملة في مجال المرأة والبيئة والتنمية المستدامة في إطار دعم المشاريع البيئية للجمعيات	نسبة الجمعيات المستفيدة	قطاع البيئة	• استفادة 5% من الجمعيات النسائية من الدعم المالي في مجال المشاريع البيئية • تشجيع ودعم عمل الجمعيات العاملة في مجال المرأة والبيئة والتنمية المستدامة	%100
إجراء إضافي: مشروع التدبير المندمج للمناطق الساحلية بالجهة الشرقية	أنشطة مدرة للدخل بالنسبة للنساء	قطاع البيئة	• إنجاز أشغال تشجير 250 هكتار إضافية ببودينار • اقتناء 800 خلية إضافية لتربية النحل والتجهيزات الضرورية بأقاليم الناظور وبركان والدريوش	%100

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إجراء إضافي: مشروع دعم إدماج مقاربة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة بالمغرب	التخفيف من اللامساواة في مجال ولوج وتسيير ووقاية والمحافظة على الموارد الطبيعية دعم مسؤولية المرأة في مجال تدهور البيئة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار المتعلق بالمجال البيئي	قطاع البيئة	• إبرام اتفاقية شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على هامش أشغال المؤتمر العالمي للمناخ المنعقد بباريس أواخر سنة 2015، من أجل مأسسة آليات المساواة على مستوى قطاع البيئة، وإعداد استراتيجية لإدماج مقاربة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة بالمغرب، وذلك في إطار تنزيل أهداف التخطيط الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2011-2013 و2014-2016 والمنصوص عليها في مبادئ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	%100
الإجراء 111: إدماج التوعية بأهمية البيئة في برامج محو الأمية والوعظ والإرشاد لفائدة النساء بهدف تعزيز السلوكيات البيئية الإيجابية في البيت	انخفاض نسبة استهلاك المياه في البيت	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• بث 4 حلقات حول «البيئة وعلاقتها بالإنسان» بكل من البرامج الاذاعية «من هدي الإسلام»، و«آفاق إسلامية»، و«ومضات على الطريق» على أمواج الإذاعة الوطنية بمعدل حلقة عن كل سنة • تنظيم 4 ندوات بمعدل ندوة كل سنة على هامش الدروس الحسنية حول «البيئة وعلاقتها بالإنسان»، و«تلوث البيئة والدور المنشود للأفراد والمجتمعات»، و«توجيهات من خلال اليوم العالمي لنظافة البيئة»، و«البيئة مفهومها وكيفية المحافظة عليها» • الإشارة في بعض خطب الجمعة لموضوع «عناية الإسلام بالبيئة ورعايتها وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يضمن استدامتها ومردوديتها»	%100

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 112: دعم التعاونيات النسائية للخياطة لتصنيع الأكياس البديلة عن أكياس البلاستيك	-عدد الأكياس البلاستيكية التي تم إنتاجها - عدد التعاونيات النسائية المستفيدة	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• إعطاء الانطلاقة لبرنامج يهدف المساهمة في تقوية القدرات الإنتاجية للتعاونيات عبر دعم التشغيل الذاتي وتحسين دخلها، والمساهمة في تقوية قدرات الجمعيات المحلية، وكذا تحسيس الساكنة بأنماط الاستهلاك الملتزمة بحماية واحترام البيئة وبخطورة استعمال الأكياس البلاستيكية، عبر توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، بتاريخ 14 أكتوبر 2011، لتمويل إنتاج 3 ملايين كيس من الثوب من طرف التعاونيات • إنتاج 400 929 كيسا، استفادت منه حوالي 139 تعاونية، 90% منها تعاونيات نسائية	%70
		وزارة الاقتصاد والمالية	• توقيع اتفاقيات شراكة مع مجموعة من التعاونيات النسائية، تفعيلا للبرنامج الوطني للتدبير المندمج للأكياس البلاستيكية، قصد تقوية القدرات في ميدان الخياطة بواسطة تشجيع التشغيل الذاتي وتحسين الدخل، وتشجيع استعمال أكياس بديلة للأكياس البلاستيكية ذات الآثار السلبية على البيئة وعلى صحة المواطنين • رصد إعانات لفائدة التعاونيات المستفيدة بلغت، إلى غاية غشت 2015، مبلغ 41,12 مليون درهم، والتي مكنت من إنتاج أكثر من 2.576,312 كيسا بديلا	
الإجراء 113: تشجيع ودعم برامج عمل الجمعيات العاملة في مجال المرأة والبيئة والتنمية المستدامة قس إطار برامج دعم المشاريع البيئية للجمعيات	لائحة المشاريع المدعمة المنجزة	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• تشجيع ودعم عمل الجمعيات العاملة في مجال المرأة والبيئة والتنمية المستدامة، حيث تمت استفادة 5 بالمائة من الجمعيات النسائية من دعم الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة في مجال المشاريع البيئية	%100

المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 114: إعداد دليل حول المرأة المغربية في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: النفايات وحطب التدفئة والمياه...	**إنجاز الدليل**	**قطاع الماء**	• إنجاز 140 سدا كبيرا تفوق سعتها الإجمالية 17.5 مليار متر مكعب وسدود صغيرة ومتوسطة وتلية لسد الحاجيات المحلية و13 منشأة تحويل المياه بين الأحواض المائية، وإنجاز عدة آبار وأثقاب لتعبئة المياه الجوفية، مما مكن من سقي 1.5 مليون هكتار وضمان التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري والوسط القروي، حيث تصل نسبة التزود بهذه المادة الحيوية حوالي 100 % و95 % تباعا • القيام بحملات لإخبار وتوعية الساكنة المستهدفة بأهمية المشروع وتلقينهم كيفية المحافظة على جودة الماء عبر نقله وتخزينه واستعماله، موازاة مع إنجاز أشغال منشآت الماء الشروب، حيث تم: • إعداد دليل تطبيقي لفائدة الجمعيات والجماعات المسيرة لخدمة الماء الصالح للشرب والتطهير بالوسط القروي، يتضمن المراجع التشريعية والقانونية للجماعة المحلية ومقتضيات التزود بالماء الصالح للشرب، وكيفية إعداد المشاريع وطلب تمويلها، إضافة إلى التسيير الإداري والمالي لجمعية مستعملي الماء الشروب، والتدبير التقني للمنشآت المائية وتدبير النزاعات • إعداد دليل تطبيقي لفائدة الحراس، بما فيهم الحارسات، المسيرين للنافورات العمومية بالوسط القروي • العمل على إعداد دليل يهم برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب الذي تستفيد منه الساكنة القروية، نساء وفتيات ورجالا وأطفالا	**%100**
		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• اقتراح تكوين لجنة مختصة تضم متخصصين وخبراء وباحثين في مجال الطاقات المتجددة من قطاع التعليم العالي ووزارة الفلاحة والصيد البحري والبيئة والمياه والغابات لوضع دليل مرجعي حول كيفية تقنين استخدام النفايات وحطب التدفئة والمياه، استنادا إلى الأبحاث الدراسات العلمية المنجزة في هذا المجال	
الإجراء 115: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في منح جائزة الحسن الثاني للبيئة	**عدد الفائزات بالجائزة**	**الوزارة المكلفة بالبيئة**	• تنظيم الدورة 11 للجائزة سنة 2015	**50 %**
الإجراء 116: إعداد وتهيئة الفضاءات الترفيهية والأكشاك الخضراء	**عدد الفضاءات وعدد الرواد من الأسر، خصوصا النساء والأطفال**	**وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة**	• الإشراف ودعم مشاريع خلق فضاءات الترفيهية والأكشاك الخضراء بشراكة مع الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني	**60%**

المجال السادس

التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء

استنادا إلى مختلف المعطيات والمؤشرات المتعلقة بمساهمة المرأة في التنمية، وتفعيلا للالتزامات الدستورية التي تؤكد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين، ومسؤولية السلطات العمومية في وضع وتفعيل سياسات لمعالجة أوضاعهم الهشة، شكل مجال التمكين الاقتصادي للنساء أحد المحاور الاستراتيجية لاشتغال الفاعلين الحكوميين، التي أفرزت مجالا لتعزيز القضاء على تأنيث الفقر، عبر تفعيل مشاركة المرأة في وضع وتطبيق استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ودعم أساليب تنمية المشاريع، والتكوين وتنمية الخبرات المهنية، وخلق شبكات لتطوير الأنشطة المدرة للدخل، اعتمادا على مهارات النساء، وعلى الطاقات البشرية والطبيعية للجهات والأقاليم والجماعات، على أن يتم إدماج ذلك في إطار مخططات التنمية المحلية والجهوية، وهو ما انعكس على مستوى تدابير المجال السادس المتعلق بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء.

● محاربة الفقر والهشاشة

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، ورش وطني استراتيجي في مجال محاربة الفقر والهشاشة، التي تميزت مرحلتها الثانية 2011-2015، والتي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمدينة جرادة في 4 يونيو 2011، بارتفاع حجم الغلاف المالي من 10 مليار درهم إلى 17 مليار درهم، حيث تم، بناء على العديد من المؤشرات، توسيع قاعدة الاستهداف الترابي والفئوي، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وفك العزلة عن المناطق المعزولة، وتسهيل الولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب إنعاش الشراكة والتعاون، وتقوية الحكامة المحلية.

وإلى جانب المنجزات المادية المحققة، التي تتمثل في العدد الهام للمشاريع البالغة 38.341 مشروعا و8294 نشاطا لفائدة 9.7 مليون شخص، فقد مكنت حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من استهداف الساكنة المعوزة والمناطق الفقيرة، اعتمادا على معايير علمية موضوعية، خاصة التخطيط الاستراتيجي، والتعاقد مع الفاعلين المحليين لضمان استمرارية المشاريع والأنشطة، والالتقائية مع البرامج القطاعية، عبر 5 برامج:

1. **برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي**، الذي استهدف في المرحلة الأولى 403 جماعة قروية، معدل الفقر بها يساوي أو يفوق 30 %. فيما استهدف في المرحلة الثانية 702 جماعة قروية، معدل الفقر بها يساوي أو يفوق 14 %، مع مواكبة الجماعات القروية المستهدفة خلال المرحلة الأولى؛
2. **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري**، الذي استهدف في المرحلة الأولى 264 حيا حضريا، ويهم التجمعات السكنية التي يفوق عددها 100 ألف نسمة. فيما استهدف في المرحلة الثانية 532 حيا حضريا مع توسيع الاستهداف المجالي بالنسبة للتجمعات الحضرية الناشئة اعتمادا على عتبة 20 ألف نسمة. وترتكز معايير استهداف الأحياء الحضرية على نسبة البطالة، ونسبة الأمية، وحجم الساكنة المستفيدة، والولوج إلى خدمات البنية التحتية الأساسية والتكامل، مع برامج التنمية المحلية التي هي في طور الإنجاز أو المبرمجة؛

3. **برنامج التأهيل الترابي**، الذي تم إطلاقه سنة 2011 بهدف فك العزلة عبر الولوج إلى البنية التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (الطرق القروية، والصحة، والتعليم، والكهربة، والماء الشروب) لفائدة 3300 دوار تابع لـ 503 جماعة قروي توجد بـ22 إقليم جبلي؛

4. **برنامج محاربة الهشاشة**، الذي يستهدف النساء في وضعية هشة، والشباب بدون مآوى والأطفال في وضعية الشارع، والأطفال المتخلى عنهم، والسجناء السابقون بدون مورد، والعجزة المعوزون، والمختلون عقليا بدون مآوى، والمتسولون والمتسكعون، والأشخاص في وضعية إعاقة بدون موارد خلال المرحلة الأولى، ومرضى السيدا المعوزون والمدمنون المعوزون خلال المرحلة الثانية.

5. **البرنامج الأفقي**، الذي يشمل جميع أقاليم وعمالات المملكة، ويختص بتمويل العمليات ذات الوقع الكبير، خاصة الجماعات القروية والمراكز الصغرى والأحياء الحضرية المهمشة غير المستهدفة، تبعا لمسطرة طلب المشاريع المفتوحة أمام الجماعات المحلية والغرف المهنية والجمعيات، وكذا تجمعات الفاعلين في التنمية البشرية (التعاونيات، والمجموعات ذات النفع الاقتصادي...). أما بالنسبة للمرحلة الثانية، فقد تم التركيز أساسا على مشاريع الأنشطة المدرة للدخل.

وكحصيلة إجمالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نسجل ارتفاع نسبة مشاركة العنصر النسوي من 9 بالمائة سنة 2006 إلى ما يزيد عن 21 بالمائة سنة 2014. كما ساهمت في النهوض بوضعية المرأة، بجميع فئاتها العمرية، على مستويات متعددة:

- على مستوى التعليم: إنجاز حوالي 8155 مشروع لفائدة 498 ألف من الفتيات والنساء؛
- على مستوى الصحة: إنجاز حوالي 3058 مشروع ومبادرة لفائدة 319 ألف من النساء؛
- على مستوى الأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية: إنجاز حوالي 5232 مشروع ومبادرة لفائدة حوالي 320 ألف من النساء؛
- على مستوى مراكز الاستقبال المنجزة في إطارها، بلغ عدد المستفيدين ما يقارب من مليون شخص، من بينهم 325 ألف من النساء؛
- على مستوى التكوين المهني: إنجاز حوالي 1060 مشروع، استفادت منه ما يقارب من 69 ألف من الفتيات والنساء؛
- على مستوى التكوين وتقوية القدرات المهنية: إنجاز ما يقارب من 1162 مشروع، استفادت منه ما يقارب 37806 من النساء؛
- على مستوى المشاريع المتعلقة بالأنشطة المدرة بالدخل: إنجاز حوالي 7432 مشروع، استفادت منه أكثر من 45713 من النساء.

- **دعـم الأرامـل في وضعيـة هشـة الحاضنـات لأطفالهـن اليتامـى،** حيـث تـم إصـدار المرسـوم رقـم 791-14-2 المتعلـق بتحديـد الدعـم المبـاشر للنسـاء الأرامـل في وضعيـة هشـة الحاضنـات لأطفالهـن اليتامـى، بتاريـخ 4 دجنـبر 2014، الـذي يحـدد شروط ومعايـير اسـتفادة النسـاء الأرامـل في وضعيـة هشـة عـن أطفالهـن اليتامـى مـن الدعـم المبـاشر، ومبلغـه وطـرق صرفـه، ويبـين الجوانـب المؤسسـاتية والإجرائيـة لتفعيلـه. وبنـاء عـلى هـذا المرسـوم، تـم تحديـد المبلـغ الشـهري للدعـم في 350 درهـما عـن كل طفـل يتيـم، عـلى ألا يتعـدى مجمـوع الدعـم 1050 درهـما عـن كل شـهر لـلأسرة الواحـدة.

وتـم توقيـع اتفاقيـة شراكـة بـين وزارة الداخليـة ووزارة الاقتصـاد والماليـة ووزارة التضامـن والمـرأة والأسرة والتنميـة الاجتماعيـة والصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمـين، بتاريـخ 25 فبرايـر 2015، قصـد تدبـير عمليـة صرف الدعـم المبـاشر لفائـدة النسـاء الأرامـل في وضعيـة هشـة الحاضنـات لأطفالهـن اليتامـى لمـدة5 سـنوات قابلـة للتجديـد، وذلـك بهـدف تحديـد الـشروط وآليـات التدبـير المنوطـة للصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمـين مـن طـرف الدولـة قصـد تدبـير ودفـع الإعانـات الماليـة لفائـدة النسـاء المسـتفيدات.

كـما تـم تفعيـل أشـغال اللجـن الإقليميـة الدائمـة واللجنـة المركزيـة الدائمـة المحدثـة بموجـب المرسـوم السـالف الذكـر لتنفيـذ هـذا البرنامـج. كـما تـم رصـد اعتـماد مـالي، برسـم سـنة 2015، يقـدر بــ196 مليـون درهـم، و160 مليـون درهـم برسـم سـنة 2016، والـذي اسـتفادت منـه، إلى حـدود 3 غشـت 2016، 53544 أرملـة.

- **دعـم مشـاريع الموجهـة للنسـاء في وضعيـة هشاشـة:** فانطلاقـا مـن مضامـين البرنامـج الحكومـي، الـذي نـص عـلى إقـرار معايـير شـفافة لتمويـل برامـج الجمعيـات، وإقـرار آليـات لمنـع الجمـع بـين التمويـلات، واعتـماد طلـب العـروض في مجـال دعـم الجمعيـات، تـم إيـلاء أهميـة خاصـة لـورش الشراكـة مـع جمعيـات المجتمـع المـدني والجمعيـات النسـائية الحاملـة لمشـاريع اجتماعيـة، حيـث عملـت وزارة التضامـن والمـرأة والأسرة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى الإعـلان السـنوي لدعـم مشـاريع جمعيـات المجتمـع المـدني وفـق منهجيـة جديـدة للدعـم تعـزز الالتقائيـة مـع اسـتراتيجية القطـب الاجتماعـي «4+4»، بهـدف:

- التقليص من حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تمكين المرأة ومحاربة التمييز والعنف ضدها؛
- الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في وضعية صعبة؛
- تقوية قدرات الفاعلين التنمويين من أجل نجاعة أفضل.

- **إذكاء روح المقاولة والاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع عبر ثقافة روح المبادرة والابتكار**، حيث تم إنجاز وحدة تكوينية حول «إنشاء المقاولات المبتكرة» تحت اسم «إنفا برجكت» لفائدة مؤسسات للتعليم العالي. كما استفاد من التكوين أزيد من 200 طالبا حاملين لخمسين 50 مشروع ابتكاري، وبلغت نسبة الطالبات المستفيدات 50%. وتم تنظيم 8 دورات تحسيسية لفائدة طلبة مؤسسات التعليم العالي حول «إنشاء المقاولات المبتكرة»، والتي عرفت مشاركة مهمة للعنصر النسوي.
- **دعم المشاريع الخاصة بالآليات التابعة لصندوق تمويل الابتكار**: فبالنظر إلى احتياجات وخصوصيات النسيج الصناعي الوطني، تم إنشاء صندوق لتمويل الابتكار بموجب اتفاقية تم توقيعها من طرف الوزارة الوصية ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى. وقد ساهمت النساء حاملات المشاريع الابتكارية، التي تم تمويلها في إطار الآليات التابعة لصندوق تمويل الابتكار، خاصة «انطلاق» و»تطوير»، بنسبة مهمة تؤشر على تزايد الحس الابتكاري في صفوف النساء.
- **إنشاء بنيات تحتية في مجال الابتكار والتكنولوجيا**، التي تعد من بين الأوراش المهمة المندرجة في إطار استراتيجية المغرب الابتكار لمساهمتها في خلق فضاء للتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين، وتطوير مشاريع تعاونية ابتكارية باعتبارها رافعة مهمة لإنتاج الملكية الفكرية وتعزيز انبثاق المقاولات الناشئة، حيث تمثل النساء في الجمعية المغربية من أجل العلوم المتقدمة والابتكار والبحث نسبة 32% من مجموع الموارد البشرية بجميع التخصصات، وتبلغ نسبة النساء اللواتي يشتغلن في خلية تنشيط الأقطاب التنافسية الابتكارية 50%.
- **نظام المقاول الذاتي، الذي يدعم ويواكب المقاولات الشابة على وجه العموم**، والمقاولات الذاتية على وجه الخصوص، من خلال الإشراف على تنزيل نظام المقاول الذاتي ومختلف عروض المواكبة الموجه للمقاولات الصغرى جدا، والذي يعتبر إطارا قانونيا جديدا يمكن المنخرطين فيه من إحداث مقاولة ذاتية وفقا لمقتضيات القانون رقم 114.13 الذي صادق عليه البرلمان في يناير 2015 ونشر بالجريدة الرسمية في مارس من نفس السنة.

ويهدف هذا النظام إلى دعم روح المبادرة والمقاولة وتيسير ولوج الشباب إلى عالم المقاولة والتشغيل الذاتي، إضافة إلى تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل، حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة.

وعليه، فإن وضع نظام خاص المقاولة الذاتية من خلال اعتماد نظام مبسط (قانوني واجتماعي وجبائي) سيمكن لا محالة من تشجيع الشباب بصفة عامة، والشباب الحامل للمشاريع بصفة خاصة، على الشغل المستقل من خلال مجموعة من الإجراءات التي توفر إمكانية ممارسة الأنشطة المهنية

بسهولة، والتي تمكن من تقليل التكاليف جراء تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بإحداث المقاولات الفردية، وضمان تغطية اجتماعية ملائمة للمنخرطين في هذا النظام.

وفي هذا الإطار، تم توقيع اتفاقية شراكة بين الدولة وبريد المغرب لإنجاز نظام المقاول الذاتي، خلال انعقاد الدورة الرابعة للمناظرة الوطنية للصناعة. كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين بريد المغرب والمجموعة المهنية لأبناك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل من أجل مواكبة تفعيل نظام المقاول الذاتي، والتي تم ترجمتها توقيع اتفاقية شراكة بين بريد المغرب و7 أبناك (البريد بنك، التجاري وفا بنك، البنك الشعبي، البنك المغربي للتجارة الخارجية، القرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي، الشركة العامة) من أجل تمكينها من تسجيل المقاولين الذاتيين في السجل الوطني للمقاول الذاتي عبر وكالاتها البنكية.

وقد تميزت حصيلة تنفيذ نظام المقاول الذاتي بمجموعة من الإنجازات الهامة، منها:

- انطلاق عملية ريادية لتسجيل المقاولين الذاتيين منذ يونيو 2015، حيث تم تقديم، إلى حدود 10 يونيو 2016، 22476 طلب تسجيل تم قبول 14312 منها في السجل الوطني للمقاول الذاتي. وتشكل نسبة النساء اللواتي انخرطن في نظام المقاول الذاتي ما يفوق 40% من مجموع المنخرطين، مما يعد إنجازا كبيرا إذا ما قورن بنسبة المقاولات النسائية التي لا تتعدى نسبة 10% من النسيج الوطني؛
- تنظيم قافلة تحسيسية حول هذا النظام بمختلف جهات المملكة بشراكة مع مختلف الفاعلين المحليين والجهويين، حيث تم تنظيم ما يعادل 127 لقاء محليا، استفاد منها ما يفوق 10713 مستفيد؛
- إطلاق طلب إبداء الاهتمام بغرض تحديد الشركاء العموميين أو الخواص الراغبين في المساهمة في وضع وتطوير منظومة مقاولاتية وطنية حول المقاولين الذاتيين؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع جهة مراكش آسفي، وجهة بني ملال خنيفرة من أجل خلق منظومة مقاولاتية جهوية حول المقاولين الذاتيين.

هذا، وصادقت الحكومة على قانون يخص التغطية الاجتماعية يشمل فئة المقاولين الذاتيين يناير 2016.

النهوض بحقوق المسنات

حيث تم، في إطار تفعيل الالتزامات الدستورية، التي يجسدها الفصل 34 من الدستور، والالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي والخطة الحكومية للمساواة، إعداد برنامج النهوض بحقوق المسنين، رجالا ونساء، يرتكز على أربع محاور أساسية:

- التعبئة المجتمعية للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأشخاص المسنين؛
- دعم مبادرات الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأشخاص المسنين؛
- تطوير الهندسة الاجتماعية من خلال إحداث مرصد وطني لأوضاع المسنين.

كما تم، في هذا الإطار، القيام بـ:

- **التعبئة المجتمعية للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين،** من خلال تنظيم حملات تحسيسية سنوية ابتداء من 2013 تحت شعار «الناس الكبار، كنز في كل دار»، بهدف تعزيز المقاربة الحقوقية في حماية الأشخاص المسنين، تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للنساء المسنات، والنهوض بدور الأسرة في التكفل بالأشخاص المسنين وحماية حقوقهم. وأعد لهذا الغرض وصلات تلفزية وإذاعية باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية أذيعت بالقنوات الوطنية، ونشرات وملصقات تم توزيعها على نطاق واسع. وقد مكنت هذه الحملات، وما واكبها من أنشطة على الصعيد الوطني والمحلي، من تسليط الضوء على واقع المسنين، خصوصا أوضاع النساء المسنات اللواتي راكمت فئة عريضة منهن تمييزا مزدوجا من خلال انعكاسات مظاهر الفقر والعنف التي تواجه النساء وأمراض الشيخوخة، سيما النساء المسنات في وضعية عزلة.
- **إطلاق نداء من أجل رعاية المسنين بدون مأوى،** شتاء 2014 و2015، لحماية الأشخاص المسنين بدون مأوى، وبدون سند عائلي من الظروف المناخية وصعوبات العيش في الشارع، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية الاستعجالية لهم ومواكبتهم، وتعبئة كل الفاعلين الوطنيين والمحليين العاملين في المجال ووسائل الإعلام. وقد مكنت حملة 2015، على سبيل المثال، من إنقاذ 1092 حالة مسن في وضعية شارع منهم 208 إناث، وإيواء 717، وتقديم خدمات صحية لـ461، وإدماج بالأسرة لـ109حالة

النهوض بحقوق النساء في وضعية إعاقة

- **إصدار قانون لتعزيز حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يراعي النوع**، الذي أكدت مادته 2 على أنه «لا تعتبر تمييزا التدابير والإجراءات التشجيعية الهادفة إلى الإنصاف وضمان تكافؤ الفرص لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة»، ونصت مادته 3 على تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة. فيما جاءت مادته 02 بمقتضيات تعزز من حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أكدت أنهم يتمتعون على قدم المساواة مع غيرهم بالحق في الحماية من كافة أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء.
- **تنفيذ مشاريع في مجال الولوجيات**، بتعاون مع البنك الدولي، من خلال:

- إنجاز جرد للاحتياجات في مجال التهيئة الحضرية لتحسين الولوجيات بمدن الرباط والدار البيضاء وطنجة ووجدة؛
- إنجاز دراسة تشخيصية حول الوضعية الحالية لولوجيات النقل العمومي بالمغرب؛
- إعداد الخاصيات التقنية وقياسات الممرات والمسالك والأرصفة والأدراج والسلالم الخارجية ومواقف السيارات والأثاث الحضري، وكذا تحديد الخاصيات التقنية المتعلقة بالولوجيات المعمارية؛
- اعتماد مدينة مراكش مدينة نموذجية لإرساء الولوجيات، على أساس تعميم هذه التجربة على باقي مدن المغرب؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة تقنيين ومهندسين ومهندسين معماريين تابعين للجماعات الترابية والوكالات الحضرية وأطر الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة؛
- الشروع في تفعيل لجنة التقييس المتعلقة بالولوجيات، التي أحدثت سنة 2012، من خلال المصادقة على 13 معيارا وطنيا خاصا بولوجيات الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إدماج النوع الاجتماعي عند إنجاز وتأهيل البنيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك بالمساهمة في إحداث وتسيير 60 مركزا للاستقبال والتوجيه.

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 17: محاربة الفقر والهشاشة				
الإجراء 117: إدماج النوع الاجتماعي في مختلف برامج الحد من الفقر والهشاشة ومحاربة التسول	**عدد البرامج التي أخذت النوع الاجتماعي بعين الاعتبار**	**وزارة الداخلية**	• مواصلة تمويل ودعم مشاريع المجتمع المدني، خاصة المشاريع المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة وتقديم خدمات للفئات في وضعية صعبة، ودعم تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية • مواصلة تفعيل المرحلة 2 من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011-2015، التي أضافت محور «التأهيل الترابي» لفائدة ساكنة المناطق التي تعاني من العزلة، بميزانية قدرها 17 مليار درهم • إنجاز حوالي 12000 مشروعا وأنشطة تنموية لفائدة 3 مليون مستفيد ومستفيدة، ما بين 2011 و2013، منها 2700 نشاطا مدرا للدخل بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ9.8 مليار درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ5.9 مليار	100 %
		المندوبية السامية للتخطيط	• العمل على إدماج النوع الاجتماعي في مختلف برامج الحد من الفقر والهشاشة ومحاربة التسول، بتعاون مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة • استعمال معطيات البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر لسنة 2013-2014 لتحيين خريطة الفقر سنة 2015	
		وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• العمل على إدماج النوع الاجتماعي في مختلف البرامج، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من الفقر والهشاشة ومحاربة التسول	

<table>
<tr><th colspan="5">المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء</th></tr>
<tr><th>الإجراء</th><th>المؤشرات</th><th>القطاع</th><th>المنجزات</th><th>نسبة الإنجاز (%)</th></tr>
<tr><td rowspan="2">الإجراء 118 دعم مشاريع المجتمع المدني المساهمة في تحقيق المساواة وتقليص تهميش النساء</td><td rowspan="2">لائحة المشاريع الممولة</td><td>وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية</td><td>• مواصلة تكريس مبدأ الشفافية في سياسات الدعم المالي العمومي الموجه للجمعيات العاملة في مجال تدخل القطب الاجتماعي، منذ 2012، عبر الإعلان عن طلبات دعم مشاريع المجتمع المدني وفق مسطرة للتمويل محددة وواضحة المعايير. وتتوزع حصيلة دعم المشاريع المخصصة للجمعيات العاملة في مجال المرأة كالتالي:
<table>
<tr><th rowspan="2">السنة</th><th colspan="2">عدد المشاريع</th><th colspan="2">المبلغ</th></tr>
<tr><th>العدد الإجمالي للمشاريع</th><th>عدد المشاريع المخصصة للجمعيات العاملة في مجال المرأة</th><th>المبلغ الإجمالي للمشاريع (بالدرهم)</th><th>المبلغ المخصص للجمعيات العاملة في مجال المرأة (بالدرهم)</th></tr>
<tr><td>2012</td><td>225</td><td>38</td><td>65 426 343</td><td>7 721 022</td></tr>
<tr><td>2013</td><td>292</td><td>69</td><td>47 490 441</td><td>5 127 805</td></tr>
<tr><td>2014</td><td>153</td><td>35</td><td>43 293 550</td><td>7 205 400</td></tr>
<tr><td>2015</td><td>201</td><td>83</td><td>34 377 422</td><td>15 095 731</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>871</td><td>225
أي 26 % من مجموع المشاريع المدعمة</td><td>756 587 190</td><td>35 149 958
أي 18 % من المبلغ الإجمالي للمشاريع المدعمة</td></tr>
</table>
• إعلان عن طلب تقديم مشاريع لفائدة جمعيات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية ومراكز البحث العاملة في مجال النهوض بأوضاع النساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، بتاريخ 10 أكتوبر 2014، في إطار تنفيذ برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للخطة الحكومية للمساواة الخاص بمكون الفاعلين غير الحكوميين
• انتقاء 15 فاعلا غير حكوميا، من أصل 113 ملف، للاستفادة من الدعم المالي (22 مليون درهم) ودعم تقني على مدى 3 سنوات لتنفيذ المشروع</td><td></td></tr>
<tr><td>الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني</td><td>• إنشاء بوابة الاتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني، أكتوبر 2015، بهدف مواكبة الجمعيات ومدهم بالمعلومة القانونية المتعلقة بالإطار القانوني المنظم للحياة الجمعوية، وتقوية قدراتهم ومداركهم القانونية وتعزيز التواصل معهم
• تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص بين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الولوج لكافة المعطيات والمعلومات المتعلقة بالدعم العمومي والشراكات
• إقرار مبدأ التنافسية بين مشاريع وبرامج الجمعيات في الحصول على الدعم العمومي والشراكات
• توطيد الثقة بين مؤسسات الدولة ومختلف الفاعلين الجمعويين
• تثمين برامج ومشاريع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وإبراز دورها في تحقيق التنمية المجتمعية</td><td>100 %</td></tr>
</table>

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
	لائحة المشاريع الممولة	وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	• تمويل أكثر من 50 مشروعا لدعم استقلالية اقتصاد المرأة الواحية، برسم سنة 2014، شمل النباتات العطرية والطبية بواحات تافيلالت وتربية الماعز والحليب والجبن والدجاج البلدي وتربية النحل والأركان والمواد المجالية كالكسكس • استفادة حوالي 5000 امرأة قروية من الدعم لتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية	95%
الإجراء 119: إدماج مقاربة النوع في مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي	عدد مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي المدمجة للنوع في جميع المراحل	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• اعتماد المقاربة المجالية في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي "رؤية 2020"، عبر إعداد مخططات التنمية الجهوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني • إعداد 14 دراسة متعلقة بالمخططات الجهوية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم الانتهاء من إعداد 8 منها، و6 في مراحلها النهائية من أجل تحديد الأنشطة المدرة للدخل في القطاعات الواعدة، التركيز على خلق سلاسل إنتاجية خاصة بالتعاونيات النسوية	70%
الإجراء 120: وضع برامج خاصة بالنساء في وضعية صعبة: الأمهات المتخلى عنهن والنساء السجينات والنساء المعرضات لخطر الدعارة والفتاة والمرأة في وضعية إعاقة	برامج لفائدة هذه الفئات	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	• تمكين عدد من الجمعيات بنسخ من المصحف الشريف المطبوع بطريقة «برايل»، كجمعية آفاق لإدماج الشخص المعاق، وجمعية الربيع للتنمية والمواطنة ببوجنيبة... • دعم عدة جمعيات نسوية تشتغل في المجال التربوي والثقافي والاجتماعي عبر مدها بإصدارات الوزارة، كجمعية الرأفة النسوية للتنمية الاجتماعية، وجمعية عبور للجالية المغربية المقيمة بالخارج، وجمعية العمر الذهبي، وجمعية الشروق للتربية بابن مسيك... • بث سلسلة إذاعية على أمواج الإذاعة الوطنية مكونة من7 حلقات من البرنامج «ومضات على الطريق» حول موضوع «دور المرأة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة» • بث 4 ندوات على القناة السادسة حول «حقوق المعاق في الإسلام « • بث حلقتان من برنامج «آفاق إسلامية «على أمواج الإذاعة الوطنية حول «حقوق المعاق في الإسلام» • بث حلقة واحدة من برنامج «من هدي الإسلام «على أمواج الإذاعة الوطنية حول «إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة»	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 120: وضع برامج خاصة بالنساء في وضعية صعبة: الأمهات المتخلى عنهن والنساء السجينات والنساء المعرضات لخطر الدعارة والفتاة والمرأة في وضعية إعاقة	برامج لفائدة هذه الفئات	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	• اعتماد برنامج للرفع من قدرات الجمعيات، عبر دعم بنياتها التنظيمية ومواكبتها في مختلف مراحل المشروع (التوجيه والتأطير المستمر والدعم التقني والمالي...)، والتكوين بالتعلم والتدريب، بغية النهوض بأوضاع وقضايا مغاربة العالم والمساهمة في خلق نسيج جمعوي محترف وفاعل بدول الاستقبال، وتوجيهها من أجل وضع مشاريع بناءة تندرج في إطار استراتيجية الوزارة والسعي إلى خلق جمعيات مهنية ومحترفة قادرة على الدفاع عن مشاريعها، حيث تم: • استفادة 50 رئيسة جمعية مغربية من الخارج، خلال هذه السنة، من الدورة التكوينية لفائدة 200 من الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، تهدف إلى تزويد حامل المشاريع بالقدرات والمهارات اللازمة لإنجاح هذه المشاريع، ومنها المشاريع المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة بالخارج	100%
		المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	• استفادة حوالي 60 % من السجينات من برامج التعليم والتكوين المهني ومحو الأمية، برسم 2015 - 2016، مقابل أقل من 22% من المساجين الذكور • استفادة السجينات من 5102 نشاطا ثقافيا ورياضيا ودينيا المنظمة، سنة 2015، منها 329 نشاطا تحسيسيا في المجال الصحي • مشاركة 545 سجينة في برنامج المسابقات الثقافية والدينية والرياضية، برسم 2015، بنسبة 33 % من مجموع السجينات، مقارنة بنسبة الذكور التي لا تتعدى 23%، علما أنه تم إحداث مسابقات خاصة بالنساء وجميع الفئات الأخرى • استفادة السجينات من برنامج المصاحبة النفسية، خاصة الفئات الهشة، كالمعتقلات في حالة إعاقة والحوامل والمرفقات بأطفال، والمستفيدات من البرامج التربوية اللواتي تعانين من أمراض ذهنية • استفادة السجينات من برنامج المساعدة القانونية، في إطار اتفاقية مبرمة مع إعادة الإدماج والمرصد المغربي للسجون	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 120: وضع برامج خاصة بالنساء في وضعية صعبة: الأمهات المتخلى عنهن والنساء السجينات والنساء المعرضات لخطر الدعارة والفتاة والمرأة في وضعية إعاقة	برامج لفائدة هذه الفئات	وزارة الصحة	• توفير خدمات الصحة الإنجابية للنساء في حالة إعاقة بالمؤسسات الصحية • إنجاز ورشة حول الصحة والإعاقة لبلورة خطة عمل وطنية قصد تيسير ولوج هذه الفئة إلى الخدمات الصحية، يناير 2015، بحضور نساء في حالة إعاقة حركية ممثلات للمجتمع المدني • تنظيم 6 دورات في التكوين المستمر للفتيات من الأطر الطبية وشبه الطبية في مجال الإعاقة، في إطار التعاون الفرنسي • مشاركة الفتيات في حالة إعاقة في مباريات ولوج المعاهد العليا لتكوين مهني وتقنيي الصحة • استفادة النساء والفتيات في وضعية إعاقة حركية من خدمات الترويض الطبي وتقويم الأعضاء وتركيب الأطراف الاصطناعية بالمراكز الجهوية والإقليمية والمستشفيات الجامعية	100%
		قطاع التكوين المهني	• استفادة 182 من النساء السجينات من التكوين برسم سنة 2011-2012 • استفادة النساء السجينات من التكوين المهني داخل المراكز السجنية بشعب متعددة، كالفصالة والخياطة والطرز والحلاقة والتجميل والطبخ والزرابي، حيث تحصلن على دبلوم أو شهادة حسب المستوى التعليمي المحصل عليه	100%
إجراء إضافي: الدعم المباشر للنساء الأرامل	إصدار مرسوم متعلق بتحديد الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة لأطفالهن اليتامى عدد النساء المستفيدات من الدعم	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• إصدار المرسوم رقم 2-14-791 المتعلق بتحديد الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، بتاريخ 4 دجنبر 2014، الذي يحدد شروط ومعايير استفادة النساء الأرامل في وضعية هشة عن أطفالهن اليتامى من الدعم المباشر، ومبلغه وطرق صرفه، ويبين الجوانب المؤسساتية والإجرائية لتفعيله، حيث تم تحديد المبلغ الشهري للدعم في 350 درهما عن كل طفل يتيم، على ألا يتعدى مجموع الدعم 1050 درهما عن كل شهر للأسرة الواحدة • توقيع اتفاقية شراكة مع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بتاريخ 25 فبراير 2015، قصد تدبير عملية صرف الدعم المباشر لفائدة النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، بهدف تحديد الشروط وآليات التدبير قصد تدبير ودفع الإعانات المالية لفائدة النساء المستفيدات • تفعيل أشغال اللجن الإقليمية الدائمة واللجنة المركزية الدائمة المحدثة، تنفيا ل برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى • رصد اعتماد مالي لتمكين النساء الأرامل من الاستفادة من الدعم المباشر، برسم سنة 2015، يقدر بـ196 مليون درهم، و150 مليون درهم برسم سنة 2016 • استفادة 53544 أرملة إلى حدود 3 غشت 2016	
		وزارة الاقتصاد والمالية	• رصد مبلغ 196 مليون درهم، برسم سنة 2015، في إطار موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي، لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من أجل صرف الإعانات المالية لفائدة النساء المؤهلات للاستفادة من الدعم، حيث بلغ عدد الأرامل التي تم الشروع في صرف الدعم لهن فعليا 17453 أرملة، علما أن عدد الملفات الجاهزة للأداء، منذ نهاية نونبر 2015، 5943 ملفا، فيما تصل نسبة الأرامل المقبولة إلى 97%	

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 18: التمكين الاقتصادي للنساء				
الإجراء 121: إذكاء روح المقاولة والاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع	عدد النساء حاملات المشاريع المستفيدات من برامج التحسيس والتكوين	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• إحداث خلايا جهوية بـ7 مديريات للصناعة التقليدية، هي الدار البيضاء، والرباط، وفاس، ومكناس، وأكادير، ومراكش وتطوان، والتي تمتد مهمتها على 3 فترات: ما قبل إحداث المقاولة، ومواكبة إحداث المقاولة، وما بعد الإحداث، حيث تمت مواكبة صانعتين تقليديتين لإحداث مقاولاتهما من بين 21 مستفيدا • مواكبة 30 شابة بجماعة غسات بإقليم ورزازات، من خلال تكوينهن على مدى 6 أشهر بمعهد فنون الصناعة التقليدية بورزازات في شعب الطرز والخياطة، ومساعدتهن من أجل خلق تعاونية عبر توفير محلات/ورشات لمزاولة أنشطتهن، واقتناء التجهيزات التقنية الضرورية لها بشراكة مع مجموعة «اكواباور، المكلفة باستغلال المحطة الشمسية نور 1 «وجماعة غسات	70%
الإجراء 121: إذكاء روح المقاولة والاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع	عدد النساء حاملات المشاريع المستفيدات من برامج التحسيس والتكوين	وزارة الفلاحة والصيد البحري	• تنظيم دورة تكوينية حول القيادة لفائدة 10 ممثلات لتنظيمات مهنية على مستوى جهة مكناس تافيلالت، في إطار شراكة بين المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس وجامعة مينيسوطا الأمريكية • استفادة أكثر من 8000 امرأة وفتاة من أنشطة تأطيرية وإرشادية وتحسيسية بمختلف المجالات، خاصة الإنتاج والتثمين والتنظيم وتدبير مشاريع فلاحية مدرة للدخل، في إطار تكوين وتحسين معارف النساء القرويات	100%
		وزارة الشباب والرياضة	• استفادة 80 مشروعا مدعما ماديا من برامج التحسيس والتكوين بدور الشباب سنة 2014، منها 10 جمعية نسائية • استفادة 1554 خريجة التكوين المهني النسوي سنة 2014 من برامج التكوين والتحسيس • استفادة 4251 خريجة الاستئناس المهني سنة 2014 من برامج التكوين والتحسيس • استفادة 5710 من برامج التكوين سنة 2015 في مجال «المقاولات والمشاريع المدرة للدخل» بالمؤسسات النسوية • استفادة حوالي 1900 شابة من التكوين، في إطار برنامج التشغيل الذاتي المدعم من طرف البنك الدولي سنة 2015، في مجال إنشاء المقاولات والمشاريع • استفادة 15 فتاة من التكوين في مجال المقاولاتي، سنة 2015، بدعم من وكالة الحوض المتوسط للمقاولات ACIM	100%
		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• مواكبة 1202 من حاملي المشاريع سنة 2013، في إطار برنامج التشغيل الذاتي، 22% منهم نساء • مواكبة 1408 من حاملي المشاريع، سنة 2014، 22% منهم نساء (665 مشروع لفائدة النساء)، بما مكن من خلق 1200 منصب شغل • مواكبة 1194 من حاملي المشاريع، سنة 2015، 23% منهم نساء، مما مكن من خلق 1795 منصب شغل	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 121: إذكاء روح المقاولة والاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع	عدد النساء حاملات المشاريع المستفيدات من برامج التحسيس والتكوين	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	• إنجاز وحدة تكوينية حول «إنشاء المقاولات المبتكرة» تحت اسم «إنفا برجكت» (Innova Project) لفائدة مؤسسات للتعليم العالي، حيث: • استفادة أزيد من 200 طالب حاملين لخمسين 50 مشروع ابتكاري من التكوين، 50% منهم طالبات • تنظيم 8 دورات تحسيسية لفائدة طلبة مؤسسات التعليم العالي بمشاركة مهمة للعنصر النسوي • إنشاء صندوق لتمويل الابتكار، بموجب اتفاقية موقعة مع وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى، حيث ساهمت النساء حاملات المشاريع الابتكارية، التي مولتها الآليات التابعة للصندوق، خاصة «انطلاق» و«تطوير»، بنسبة 8%، مما يؤشر على تزايد الحس الابتكاري في صفوف النساء • 32% نسبة النساء بالجمعية المغربية من أجل العلوم المتقدمة والابتكار والبحث، من مجموع الموارد البشرية بجميع التخصصات • 50% نسبة النساء اللواتي يشتغلن بخلية تنشيط الأقطاب التنافسية الابتكارية • مصادقة البرلمان على القانون رقم 114.13، يناير 2015، كإطار قانوني جديد يمكن المنخرطين فيه من إحداث مقاولة ذاتية، الذي نشر بالجريدة الرسمية مارس 2015، والذي يهدف إلى دعم روح المبادرة والمقاولة وتيسير ولوج الشباب إلى عالم المقاولة والتشغيل الذاتي، إضافة إلى تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل، حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة • توقيع اتفاقية شراكة بين بريد المغرب والمجموعة المهنية لأبناك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل من أجل مواكبة تفعيل نظام المقاول الذاتي من جهة، وتوقيع اتفاقية شراكة بين بريد المغرب و7 أبناك (البريد بنك، والتجاري ووفا بنك، والبنك الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، والقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي، والشركة العامة) من جهة ثانية، وذلك من أجل تمكينها من تسجيل المقاولين الذاتيين في السجل الوطني للمقاول الذاتي عبر وكالاتها البنكية مكن تنفيذ نظام المقاول الذاتي من: • انطلاق عملية ريادية لتسجيل المقاولين الذاتيين منذ بداية يونيو 2015 • تنظيم قافلة تحسيسية بمختلف جهات المملكة بشراكة مع مختلف الفاعلين المحليين والجهويين • إطلاق طلب إبداء الاهتمام بغرض تحديد الشركاء العموميين أو الخواص الراغبين في المساهمة في وضع وتطوير منظومة مقاولاتية وطنية حول المقاولين الذاتيين • توقيع اتفاقية شراكة مع جهة مراكش آسفي، وجهة بني ملال خنيفرة من أجل خلق منظومة مقاولاتية جهوية حول المقاولين الذاتيين • تقديم 22476 طلب تسجيل، منذ انطلاق تسجيل المقاولين الذاتيين إلى حدود 10 يونيو 2016، تم قبول 14312 منها في السجل الوطني للمقاول الذاتي • مصادقة الحكومة على قانون يخص التغطية الاجتماعية يشمل فئة المقاولين الذاتيين يناير 2016، وإحالته على البرلمان	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 122: تشجيع المقاولة النسائية والرفع من نسبة ولوجها لبرامج الدعم التي توفرها الدولة من أجل الرفع من تنافسية المقاولات	نسبة النساء المقاولات المستفيدات من برامج الدعم	وزارة الشؤون العامة والحكامة	• تنظيم منتدى النساء المقاولات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يوم 2 دجنبر 2013، بهدف تكوين قاعدة بيانات للممارسات الجيدة المساعدة على تقوية قدرات النساء اقتصاديا وتسهيل ولوجهن إلى التمويل، وتحسين مناخ الأعمال، في إطار مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أجل الحكامة والاستثمار التي يترأسها المغرب	100%
		وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• القيام بحملات للتحسيس والاستقطاب للتعريف ببرامج الدعم التي توفرها الدولة، وتشجيع وحث مقاولات الصناعة التقليدية، بما فيها النسائية، على الاستفادة منها برنامج الدعم التقني، الذي توفره الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، بهدف تعزيز عوامل تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة (الكلفة، والآجال، والجودة، وتسريع استعمال تكنولوجيات المعلوميات)، والذي تتكفل الدولة بتحمل نسبة 50 إلى 90 % من كلفة الخبرة واقتناء ودمج نظم المعلومات • استفادة 1383 مقاولة من برنامج الدعم التقني، ما بين 2007 و2015، من بينها 143 مقاولة نسائية، أي ما يعادل 10.3 بالمائة من العدد الإجمالي للمستفيدين • العمل على بلورة اتفاقية شراكة وبرامج عمل جديدة، في إطار مراجعة وتقييم ورش الدعم التقني بشراكة مع الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	100%
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• إطلاق 3 نسخ من برنامج تأهيل منتجي المنتوجات المجالية، باستفادة أزيد من 5200 منتجة للمنتوجات المجالية بنسبة 34.23% من مجموع المستفيدين • استفادة 25 مجموعة نسوية منتجة للمنتوجات المجالية من هذا البرنامج (جمعيتان، واتحادان، و5 تجمعات ذات نفع اقتصادي و16 تعاونية) • ارتفاع عدد النساء الحاملات للمشاريع المستفيدات من برامج التحسيس والتكوين إلى 320 امرأة مستفيدة من القروض الصغرى لإنشاء مقاولات	100%
الإجراء 122: تشجيع المقاولة النسائية والرفع من نسبة ولوجها لبرامج الدعم التي توفرها الدولة من أجل الرفع من تنافسية المقاولات	إحداث صندوق الضمان للمقاولة النسوية لتشجيع الأبناك على تمويل المقاولات النسائية	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	• تشجيع المقاولة النسائية عبر برنامج ممول من طرف التعاون الألماني، في إطار برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الخاصة بالوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، مما مكن من تعزيز قدرات العديد من النساء المقاولات وجعلهن قادرات على استيعاب برامج الدعم لاحقا • تعميم إدماج مقاربة النوع على المستوى التنظيمي، وعلى مستوى برامج الدعم، من خلال وضع عمليات تصحيحية كلما انخفضت نسبة مشاركة النساء المقاولات في البرامج مقارنة مع توزيع المقاولات على الصعيد الوطني	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
		وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	• تنظيم النسخة الأولى من سوق الأسبوع التضامني بهدف دعم استقلالية اقتصاد المرأة الواحية، مما مكن النساء من بيع منتوجاتهن العطرية والطبية، وفتح قنوات تجارية على المستوى الوطني والدولي • مشاركة 95 % من النساء المنتجات للأعشاب الطبية والعطرية، بسوق الأسبوع التضامني الأول، بتأطير من برنامج واحات تافيلالت	100%
		وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• 30% حصة النساء في برنامج مغرب مبادرات سنة 2012 و2013، و 35% سنة 2014. فيما بلغت 40% سنة 2015، و45% سنة 2016 • إنشاء 326 مقاولة، 20% منها للنساء • إحداث 11 جمعية لتعزيز المقاولات في صفوف الشباب	100%
الإجراء 123: تسهيل ولوج النساء العاملات إلى أنشطة مهنية في بنيات الإنتاج والتسويقالمساواة وتقليص تهميش النساء	نسبة النساء الموجودات ببنيات الإنتاج والتسويق	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• وجود 72 بنية تحتية للإنتاج والتسويق، التي تشكل حلقة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تمكن من خلق فرص الشغل والرفع من دخل الصناع والصانعات وتحسين جودة المنتوج • 58 بنية تحتية في طور الإحداث، فيما 46 بنية تحتية مبرمجة • 30 مشروع إعادة تأهيل لبنيات، 13 منها في طور الأشغال • حوالي 15 % من المستفيدين من البنيات التحتية للإنتاج والتسويق، التي تشمل مجمعات للصناعة التقليدية، وقرى الصناع التقليديين، والمركبات المندمجة، ومناطق أنشطة الصناعة التقليدية وفضاءات العرض والبيع، هن صانعات تقليديات	100%
			• تطور نسبة مشاركة النساء في الأنشطة الصناعية، حيث ناهزت 68% مثلا بقطاع النسيج والجلد، وما يقارب على التوالي 55% و53% و49% بقطاع مراكز الاتصال، وقطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية، وقطاع الصناعات الغذائية • تنامي ولوج المرأة للتعليم والتكوين المهني والعالي، ساهم في تولي المرأة مناصب المسؤولية بالقطاع الصناعي واقتحام سوق الأعمال، فهنالك نماذج متنوعة وناجحة لتولي المرأة قيادة شركات وأنشطة صناعية متنوعة	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 123: تسهيل ولوج النساء العاملات إلى أنشطة مهنية في بنيات الإنتاج والتسويقالمساواة وتقليص تهميش النساء	نسبة النساء الموجودات ببنيات الإنتاج والتسويق	وزارة الفلاحة والصيد البحري	• تأطير 8000 امرأة وفتاة في مجالات الإنتاج والتثمين والتنظيم وتدبير المشاريع الفلاحية المدرة للدخل، مواكبة النساء القرويات • إبرام 5 اتفاقات مع الفضاءات التجارية الكبرى من أجل ولوج المنتجات المجالية لهذه الفضاءات، منها 3 اتفاقيات لتسويق التمور، وتهم 49 تجمعا منها 24 تجمعا نسائيا، إضافة إلى 10شراكات جهوية مع مرجان للمنتجات المجالية • توقيع اتفاقية شراكة مع المعهد الوطني للنباتات الطبية والعطرية بتاونات • استفادة منها أزيد من 5320 امرأة من تنظيم عدة رحلات للمشاركة في المعارض الدولية ببرلين وباريس وأبو ظبي، بنسبة 30% من مجموع منخرطي هذه المجموعات • تنظيم رحلة تكوينية لمجموعة من الشباب، منهم فتاتان إلى تونس، للاطلاع على التجربة التونسية في مجال تسيير وحدات تخزين وتبريد التمر	100%
الإجراء 124: دعم ومواكبة النساء العاملات في القطاع غير المهيكل للارتقاء إلى القطاع المهيكل				
التكوين التكميلي من أجل الملاءمة	نسبة الصانعات التقليدية المتكتلات في إطار تعاونيات حرفية.	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• 15.735 تعاونية، نهاية 2015، 14 %منها تعاونيات نسوية • تطور عدد التعاونيات النسوية من 1512 تعاونية سنة 2012 إلى 2280 تعاونية نسائية سنة 2015، منها 987 تعاونية حرفية نسوية، ما يمثل 43% • تنظيم ورشات تكوينية في مجالات التشريع التعاوني ومسك الحسابات وتقنيات التسويق لتعزيز قدرات التعاونيات والجمعيات وتمكين مسيريها من تطوير طرق تسيير وتدبير مؤسساتهم، على هامش المعارض والتظاهرات التي يتم تنظيمها • 2170 مستفيد، إلى حدود يونيو 2015، تشكل نسبة المشاركة النسائية أزيد من 62 %	100%
	عدد الدورات التكوينية وعدد المستفيدات منها	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• تنظيم 298 دورة تكوينية استفاد منها 4661 متعاون، منهم 46 % فئات نسوية	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
التكوين التكميلي من أجل الملاءمة	عدد الدورات التكوينية وعدد المستفيدات منها	وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• 48 % امرأة من مجموع المستفيدين من برنامج «إدماج»، الذي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية للمقاولة عبر تحسين تأطيرها قصد تشجيع تشغيل الخريجين الشباب، حيث تم إدماج 56716 سنة 2013، بينهم 50 % نساء، و63.143 سنة 2014، بينهم 53% نساء. و70.123 سنة 2015، منهم 48% نساء • 47% امرأة من مجموع المستفيدين من برنامج «تأهيل»، الذي يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل من أجل اكتساب المؤهلات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، حيث تم تسجيل 18658 شخص سنة 2013، من ضمنهم 67% من النساء، وتسجيل 18658 شخص سنة 2014، من ضمنهم 67% من النساء، و158.171 شخص سنة 2015، من ضمنهم 47% من النساء	100%
الإجراء 126: تسريع وتعزيز برنامج دور الصانعة	عدد الفضاءات المحدثة	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• إحداث 67 دار للصانعة، كفضاءات للقرب ملائمة لإنتاج وبيع وعرض منتوجات الصانعات القرويات، إلى حدود 2015، تحتضن حوالي 3563 صانعة تقليدية • العمل على إحداث23 دار للصانعة	% 100

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 127: تشجيع إحداث التعاونيات ومواكبتها	عدد التعاونيات النسائية المحدثة	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• 2280 تعاونية نسوية، إلى نهاية 2015، تضم 37.960 منخرطة • مواكبة 500 تعاونية حديثة التأسيس كل سنة، في إطار برنامج مرافقة، من بينها تعاونيات نسوية، لمساعدتها على تجاوز مرحلة ما بعد التأسيس التي تعرف توقف نسبة هامة من هذه التعاونيات • تنظيم أيام تواصلية وتحسيسية لفائدة الجمعيات التنموية لاعتماد مقاربة التشبيك بهدف تحفيزها وتشجيعها على إحداث شبكات وشراكات مهنية ووضع خطة عمل تشاركية وفق مفهوم التشبيك، حيث استفاد أزيد من 1500 جمعية، 60% منها جمعيات نسائية، وأحدثت على إثرها 4 شبكات جهوية	% 100
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• 51 مشروعا لفائدة 8554، يستفيد منها 64% من النساء، في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر • دعم 10مشاريع المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق المساواة وتقليص تهميش النساء بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ407 مليون درهم بالمناطق الواحات وشجر الأركان • إحداث حوالي 150 تنظيم نسوي تضم مجموعات وتعاونيات وجمعيات ومجموعات ذات النفع الاقتصادي	
		وزارة الشباب والرياضة	• تقديم الدعم والمصاحبة لإحداث 121 تعاونية نسائية محدثة سنة 2014 • استفادة 33 فتاة من منح في إطار المسابقة الدولية للمقاولين الشباب بالمغرب، ضمن برنامج «صندوق إدماج الشباب» بتعاون مع هيئة الكونفجيس الدولية لتمويل مشاريع للشباب في المجال المقاولاتي	
إجراء إضافي: المشاركة في المعارض الجهوية والوطنية أو المعارض الدولية	عدد المعارض المنظمة	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني	• تنظيم 3 معارض وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة أزيد من 1000 تعاونية وجمعية، نسبة التعاونيات النسائية المشاركة تفوق 70% • تنظيم 9 معارض جهوية وإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة أزيد من 1300 تعاونية وجمعية، نسبة التعاونيات النسائية المشاركة تفوق 60% • تنظيم 30 نسخة من الأسواق المتنقلة بمشاركة أزيد من 1870 تعاونية وجمعية، تفوق نسبة التعاونيات النسائية المشاركة 70% بكل نسخة • استفادة ما يناهز 400 تعاونية فلاحية من الفضاءات التجارية الكبرى، 50% منها تعاونيات نسائية • افتتاح المتاجر التضامنية بـ8 مدن بمشاركة ما يزيد عن 800 تعاونية، منها 70 % تعاونيات نسائية	% 100

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 128: إدماج النوع الاجتماعي في برنامج «تقوية» لدعم قدرات وتأهيل الجمعيات	عدد برامج «تقوية» مراعية للنوع	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	• وضع برنامج للرفع من قدرات الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم، يهدف إلى تدعيم بنياتها التنظيمية ومواكبتها في مختلف مراحل المشروع (التوجيه والتأطير المستمر والدعم التقني والمالي...)، وكذا التكوين بالتعلم والتدريب بغية النهوض بأوضاع وقضايا مغاربة العالم والمساهمة في خلق نسيج جمعوي محترف وفاعل بدول الاستقبال وتوجيه الجمعيات من أجل وضع مشاريع بناءة والسعي إلى خلق جمعيات مهنية ومحترفة قادرة على الدفاع عن مشاريعها • استفادة 50 رئيسة جمعية مغربية من الخارج من دورة تكوينية منظمة لفائدة 200 من الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، بهدف تزويد حامل المشاريع بالقدرات والمهارات اللازمة لإنجاح هذه المشاريع في مجالات محددة، منها المشاريع المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة بالخارج	% 100
	عدد النساء المستفيدات من برامج تقوية			
		وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• استفادة 15775 إطار جمعويا، 28% منهم نساء • استفادة 1294 إطارا جمعويا من المواكبة، 15% منهم نساء	
برنامج مغرب مبادرات	عدد النساء المستفيدات من برامج تقوية	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• 30% حصة النساء ضمن برنامج مغرب مبادرات سنة 2012 و2013، و 35% سنة 2014. فيما بلغت الحصة 40% سنة 2015 و45% سنة 2016	% 100
الإجراء 129: تطوير التجارة المنصفة لفائدة النساء القرويات	الآليات المعتمدة والمفعلة	وزارة الصناعة التقليدية	• تكوين ملائم لاحتياجات النساء القرويات • محاربة الأمية الوظيفية في صفوف النساء القرويات • إشراك النساء القرويات في المعارض الجهوية قصد تحسين جودة منتجاتهن المحلية وتسويقها وطنيا ودوليا	30%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
إجراء إضافي: دعم النساء المهاجرات في المجال الاستثماري والاقتصادي	**عدد الأنشطة المنظمة والاليات المعتمدة والمفعلة**	**الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**	• التنظيم والمشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية في مجال التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار لفائدة النساء • تنظيم لقاء حول ريادة الأعمال النسائية سنة 2016 بمشاركة نساء مقاولات ومسيرات مقيمات بالخارج، احتفاء بالمبادرات النسائية وخلق فضاء للقاء والتشجيع على تبادل الخبرات والنقاش مع الخبراء المتخصصين في تنمية الأعمال والاستفادة من التجارب في هذا المجال • الاحتفال بـ 40 امرأة مقاولة من مغاربة العالم، يمثلن 19 بلدا، واللواتي تميزن بديناميتهن في مجال الأعمال في مجموعة من المجالات • تنظيم لقاء حول المقاولات المهاجرات، سنة 2015، بشراكة مع جمعية النساء المقاولات بالمغرب بجهة الرباط سلا القنيطرة • عقد اتفاقية شراكة مع جمعية النساء المقاولات بالمغرب من أجل تقوية المبادرات الاقتصادية وتشجيع المقاولة النسائية، وتقوية قدرات النساء المقاولات	70%
إجراء إضافي: تعبئة كفاءات النساء المهاجرات	**الآليات المعتمدة والمفعلة**	**الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**	• خلق شبكة الصحفيات المغربيات المقيمات بالخارج، سنة 2015، نواتها 50 صحفية • خلق شبكة المقاولات والمسيرات المغربيات المقيمات بالخارج، سنة 2016، نواتها 40 امرأة مقاولة من 19 بلد، في إطار التظاهرة المنظمة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة	70%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 19: النهوض بحقوق للنساء المسنات				
الإجراء 130: إدماج مقاربة النوع في إعداد خطة العمل الوطنية لحماية الأشخاص المسنين	**إنجاز خطة عمل مراعية للنوع الاجتماعي**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• إعداد برنامج للنهوض بحقوق المسنين، رجالا ونساء، يرتكز على أربع محاور الأساسية، تتمثل في التعبئة المجتمعية للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة لهم، إضافة إلى دعم مبادرات الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأشخاص المسنين، وتطوير الهندسة الاجتماعية من خلال إحداث مرصد وطني لأوضاع المسنين، حيث تم في هذا الإطار: • تنظيم حملات تحسيسية سنوية، سنوات 2013 و2014 و2015، تحت شعار «الناس الكبار، كنز في كل دار»، وفق المقاربة الحقوقية في حماية الأشخاص المسنين، والأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للنساء المسنات، والنهوض بدور الأسرة في التكفل بالأشخاص المسنين وحماية حقوقهم • إعداد وصلات تلفزية وإذاعية باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية أذيعت بالقنوات الوطنية، ونشرات وملصقات تم توزيعها على نطاق واسع • إطلاق نداء من أجل رعاية المسنين بدون مأوى «شتاء 2014» و«شتاء 2015» لحماية الأشخاص المسنين بدون مأوى وبدون سند عائلي من الظروف المناخية وصعوبات العيش في الشارع، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية الاستعجالية لهم ومواكبتهم، وتعبئة كل الفاعلين الوطنيين والمحليين العاملين في المجال ووسائل الإعلام، مما مكن، سنة 2015 على سبيل المثال، من إنقاذ 1092 حالة مسن في وضعية شارع، منهم 208 امرأة مسنة، وإيواء 717، وتقديم خدمات صحية لـ461، وإدماج بالأسرة لـ109حالة	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 131: وضعية الأشخاص المسنين نساء ورجال داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية	إنجاز ونشر تقارير الدراسات	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• إنجاز دراسة تشخيصية لجميع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، سنة 2014، رصدت نقط القوة والضعف والحاجيات التي يتعين توفيرها لضمان تكفل ذي جودة، من منظور الحق في التكفل بالمسنين بدل منظور الرعاية • إعداد برنامج لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، اعتماد على التشخيص الشامل، وبلورة خطة تنمية وتطوير كل مؤسسة على حدة، من خلال: 1. محور التأهيل المادي لمؤسسات رعاية الأشخاص المسنين، حيث تمت تعبئة ما يناهز 28 مليون درهما خلال سنتي 2014-2015 كدعم مالي من الحكومة، وعقد شراكات نوعية مع القطاع الخاص للمساهمة في تفعيل هذا البرنامج بمبلغ 5 مليون درهم، مما مكن من إعادة تأهيل 62 مؤسسة للمسنين 2. محور التكوين ودعم القدرات، حيث تم إنجاز دراسة رصدت حاجيات التكوين الخاصة بالعاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبلورة خطة للتكوين متوسطة المدى (2015-2017)، على أساسها، تتضمن محاور لتطوير مهارات التكفل بالمسنين بمختلف المجالات الإدارية والمالية والاجتماعية، إضافة إلى محور التواصل والمظاهر المتعلقة بعلوم الشيخوخة وحقوق الإنسان ومقاربة النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة المسنة، وفق مقاربة النوع والمقاربة الحقوقية، حيث تم في إطارها: • عقد اتفاقية شراكة مع جمعية علوم الشيخوخة «أمل» من أجل تكوين الأطباء والممرضين العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين على مدى سنتين بدعم مالي قدره 317.000,00 درهم. في المجالات ذات الصلة بمظاهر الشيخوخة • تنظيم دورتين تكوينين لفائدة 80 من الأطباء والممرضين العاملين والمتعاملين مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين يومي 13 و14 ماي 2016 • توقيع اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني في إطار تنفيذ برنامج «ارتقاء بالمسنين» بغلاف مالي يقدر بـ 8449814,00 درهما • تنظيم دورات تكوينية لفائدة 50 مكونا ومواكبا • عقد اتفاقية شراكة مع جمعية لقاءات للتربية والثقافات بدعم مالي قدره 325400,00 درهم، بهدف تنظيم أنشطة فنية ترفيهية وتفاعلية للمسنين المقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والقاطنين بالأحياء المجاورة، وقد تم تنفيذ الشطر الأول من الاتفاقية باستهداف خمس مؤسسات في أفق تعميمه على باقي المؤسسات بمختلف مناطق المملكة	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء			
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 131: وضعية الأشخاص المسنين نساء ورجال داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية	**إنجاز ونشر تقارير الدراسات**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	3. محور معايرة الخدمات لتتلاءم مع الحاجيات المختلفة للمسنين، نساء ورجالا، حيث تم إنجاز دراسة تهدف معايرة الخدمات المقدمة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكنت من: • بلورة دفتر تحملات خاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، كوثيقة لضبط معايير ونظم التكفل بالمسنين، وعقلنة الشراكة مع مختلف المؤسسات المكلفة بتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والرفع من جودة التأطير بالنسبة للموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات وفق مقاربة حقوق الإنسان وتقنين وتنظيم الإيداع بها • إعداد مشروع المؤسسة، كمخطط خاص بكل مؤسسة يترجم رؤية وأهداف وأنشطة المؤسسة على مدى 5 سنوات، بناء على تشخيص تشاركي مع كافة العاملين والفاعلين، وأداة لتعزيز التواصل وتعبئة الموارد وتسهيل إعادة إدماج المسنين في أسرهم ومحيطهم الاجتماعي من جهة، وتعزيز إدماج مقاربة النوع وحقوق الإنسان في التكفل بالأشخاص المسنين رجالا ونساء من جهة ثانية • تنظيم المؤتمر العربي الأول حول كبار السن بين الرعاية الأسرية والمؤسسية، بتعاون مع جامعة الدول العربية، أيام 6 و7 و8 أكتوبر 2015، والذي شكل فرصة لتدارس مختلف القضايا التي تهم رعاية وحماية كبار السن بالعالم العربي في ظل المتغيرات والتحديات التي يعرفها العالم، وتبادل التجارب العربية لتطوير الرعاية بين المسؤولية المجتمعية والأسرية والمؤسسية، وما تستلزمه من وضع لسياسات وبرامج وخطط لحماية فئة المسنين والعمل على خلق مجتمع عربي يتسع لجميع الأعمار، والذي تناول واقع ومشكلات كبار السن بالدول العربية في ضوء المتغيرات الديمغرافية، وكبار السن بين الرعاية الأسرية والمؤسسية في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية في الوطن العربي، إضافة إلى الحماية القانونية لكبار السن واستشراف مستقبلهم الحقوقي في التشريعات العربية، وصحتهم النفسية بين رعاية الأسرة ومسؤولية الدولة في الوطن العربي، ناهيك عن الاتجاهات العلمية الحديثة في رعاية كبار السن في التجارب الدولية • إحداث المرصد الوطني للأشخاص المسنين، الذي يعتبر آلية للرصد واليقظة تمكن من توفير المعلومة حول شيخوخة السكان بالمغرب، وتزويد صانعي القرار وكل الفاعلين الاجتماعيين المهتمين في هذا المجال بالمعطيات والمؤشرات الضرورية لصياغة السياسات والبرامج وتقييم آثارها على المسنين، حيث تم تكوين لجنة إشراف تتكون من ممثلي القطاعات الحكومية ومركز البحث العلمي والجمعيات العاملة في المجال والخبراء • إطلاق دراسة حول واقع الأشخاص المسنين بالمغرب، بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أهدافها رصد واقع المسنون عموما، والمسنات اللواتي يعشن في وضعية عزلة خصوصا	100%

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 132: دعم تخصص طب الشيخوخة	عدد الوحدات المحدثة	وزارة الصحة	• تدريس مسلك «طب الشيخوخة» بمعاهد تكوين الأطر في الميدان الصحي لفائدة 1094 ممرض وممرضة متعددي التخصص برسم السنة الدراسية 2012-2013 • تنظيم 5 حصص جهوية للتكوين المستمر في مجال الأمراض المرتبطة بالشيخوخة لفائدة 121 من الأطباء العامون • برمجة التكوين في اختصاص «طب الشيخوخة» بكلية الطب والصيدلة بالرباط للحصول على دبلوم جامعي في طب الشيخوخة لفائدة الأطباء العامون • إعداد آليات عمل البحث الوطني حول صحة الأشخاص المسنين «60 سنة فما فوق»، ودمج البحث في الدراسة الوطنية لوزارة الصحة، حول الأسرة والسكان وتحديد أدوات العمل، لاستمارة الأسرة والاستمارة الشخصية، وإدماج البحث حول الأشخاص المسنين في البحث الوطني حول السكان الذي سوف تقوم به خلال سنة 2016 • انطلاق أشغال بناء وحدة طب الشيخوخة بالمركز الجهوي الاستشفائي بفاس • تجهيز وحدة طب الشيخوخة بالقنيطرة • إدراج «طب الشيخوخة» بمعاهد تكوين الأطر في الميدان الصحي لفائدة ممرضي وممرضات متعددي الاختصاص	100%
	عدد الوحدات المحدثة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	• إحداث دبلوم جامعي لطب الشيخوخة بكلية الطب والصيدلة بالرباط، حيث تم قبول 40 طبيبا من خريجي الطب العام، كأول فوج ضمن هذه الشعبة لمتابعة تكوينهم في هذا التخصص، في أفق حصولهم على دبلوم التخرج نهاية 2016، في انتظار خلق وحدات متخصصة في طب الشيخوخة بمختلف كليات الطب والصيدلة بربوع المملكة	

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 20: النهوض بحقوق النساء في وضعية إعاقة				
الإجراء 133: النهوض بالصحة الجسمانية والذهنية للنساء في وضعية إعاقة				
تعزيز برامج الوقاية من الإعاقة	تراجع نسبة الإعاقة عند الولادة	وزارة الصحة	• استفادة النساء والفتيات في وضعية إعاقة حركية من خدمات الترويض الطبي وتقويم الأعضاء وتركيب الأطراف الاصطناعية بالمراكز الجهوية والإقليمية والمستشفيات الجامعية • استفادة النساء ذوي العجز في حاسة السمع والبصر من آليات السمع والنظارات • توفير الأدوية لعلاج الأمراض النفسية والعقلية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة نفسية وعقلية، بمن فيهم الفتيات والنساء • عقد لقاء مع المصالح المختصة وهيئات المجتمع المدني للتحسيس والنهوض بحقوق الفتيات والنساء في وضعية إعاقة • دمج موضوع الإعاقة في برامج صحة الأم والطفل	100%
	إصدار دلائل في الوقاية	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• إعداد دليل للتوعية حول الوقاية من الإعاقات الناتجة عن مرحلة الحمل والولادة، كآلية أساسية لتحسيس الأمهات والحوامل وعموم النساء، لاسيما اللواتي هن في سن الإنجاب، بمخاطر التعرض للإعاقة بسبب الحمل من خلال اطلاعهن على الممارسات الصحية السليمة وتقريبهن من الممارسات الخاطئة التي قد تشكل مصدر خطر على صحتهن أو صحة مواليدهن • إعداد دليل للتوعية حول الوقاية من الإعاقات الناتجة عن الحوادث المنزلية	
ضمان وتسهيل استفادة النساء والفتيات في وضعية إعاقة من المعدات التقنية وخدمات التأهيل والمراكز المتخصصة	نسبة الفتيات والنساء المستفيدات	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• 43.04% نسبة النساء في وضعية إعاقة المستفيدات من المعينات التقنية وخدمات التأهيل والمراكز المتخصصة سنة 2012، فيما استفادت 45.41% من النساء برسم سنة 2013، و42.64% منهن سنة 2014 • استفادة أزيد من 5733 امرأة في وضعية إعاقة من خدمات مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2016 • إحداث 10 وحدات للاستقبال والتوجيه ومنح المعينات التقنية على مستوى المنسقات الجهوية للتعاون الوطني، في إطار تقريب الخدمات	
دعم قدرات الفاعلين في مجال الوقاية من الإعاقة لدى النساء	نسبة الفاعلين المستفيدين من الدعم	وزارة الصحة	تنظيم 5 حصص جهوية للتكوين المستمر في مجال الوقاية من الأمراض المؤدية إلى الإعاقة لفائدة 110 من الأطر الطبية والتمريضية	

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 134: تحسين نسبة التمدرس والتكوين المهني لدى الفتيات في وضعية إعاقة وإدماج بعد النوع الاجتماعي عند خلق الأقسام المدمجة				
خلق 200 قسم مدمج	**عدد الأقسام المدمجة**	**وزارة التربية الوطنية**	استفادة 5 فتيات من بين 13 متدربا في وضعية إعاقة من التكوين الأساسي بمعهد تكوين الأطر في الميدان الصحي برسم السنة الدراسية 2012-2013	100%
تعميم ولوج الفتيات في وضعية إعاقة عميقة إلى مراكز التكوين المتخصصة	**نسبة الفتيات المستفيدات**	**وزارة الصحة**		
إحداث شعب مفتوحة للفتيات في وضعية إعاقة على مستوى مراكز التكوين المهني	**عدد الشعب المحدثة**	**وزارة التشغيل والتكوين المهني**	• إحداث 10 مراكز اجتماعية مختلطة تمكن من استقبال متدربين في وضعية إعاقة في شعب ومستويات وجهات مختلفة • إحداث مؤسستين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية وضعاف البصر، تمثل المستفيدات 32 % من عدد المتدربين برسم السنة الدراسية 2012-2013	

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 135: وضع برامج لإدماج النساء في وضعية إعاقة في سوق الشغل				
وضع آليات لإدماج النساء في وضعية إعاقة في سوق الشغل	عدد النساء في وضعية إعاقة المدمجات في سوق الشغل	وزارة التشغيل والتكوين المهني	• 5799 شخصا في وضعية إعاقة مسجلا ضمن قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ما بين 2013 و2015، منهم 1917 من النساء، بما يمثل 24% • تنصيص الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، في شقها المتعلق بإنعاش التشغيل، على ضرورة النهوض بتشغيل النساء، والأخذ بعين الاعتبار النساء في وضعية إعاقة • الاستقبال والتوجيه وتزويد المعلومات اللازمة والتسجيل ببنك المعطيات مع تحديد نوعية الإعاقة • إجراء مقابلة تشخيصية تحت إشراف مستشار في التشغيل • تقديم الدعم من أجل الإدماج • تحسين قابلية التشغيل من أجل التشغيل الذاتي • دعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحمايتها بغلاف مالي قدره 350.000 درهم، برسم ميزانية 2016، وذلك لضمان احترام مقتضيات التشريع الوطني ذات الصلة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في العمل على قدم المساواة مع الغير، ومنع التمييز في العمل، وفي كل مراحل التشغيل	100%
		وزارة الداخلية	• بناء وتجهيز وتأهيل 25 مركزا اجتماعيا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة و5 مراكز للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالمناصب المحتفظ بها للأشخاص في وضعية إعاقة، ومكفولي الأمة والأشخاص المتمتعين بصفة مقاوم، لاسيما القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، والمرسوم رقم 2.01.94 بتاريخ 22 يونيو 2001 المتعلق بتحديد شروط استفادة مكفولي الأمة من الأسبقية لولوج المناصب العامة، وقرار الوزير الأول رقم 3.130.00 الصادر في 10 يوليوز 2000 والمتعلق بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص المعاقين بالأولوية، وكذا النسبة المئوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيآت التابعة لها	100%
		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• وضع برامج للتشغيل الذاتي للنساء في وضعية إعاقة عبر إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حيث تمت في إطاره المصادقة، إلى حدود أبريل 2016، على 07 مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء في وضعية إعاقة حاملات للمشروع، من أصل 32 مشروعا • 28.57% نسبة النساء من مجموع الحاصلين على شواهد الإعاقة للاستفادة من نسبة الحصيص 7%	

المجال السادس: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء رقم 136: إدماج النوع الاجتماعي عند إنجاز وتأهيل البنيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة	عدد المراكز التي تم إحداثها المراعية للنوع	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	• 48 عملية حصيلة الإشراف المنتدب على المشاريع في الميدان الاجتماعي، ما بين 2015 ويونيو 2016، بكلفة تقديرية بلغت 270 مليون درهما، من بينها 16 عملية مخصصة حصريا للفتاة والمرأة والأشخاص في وضعية إعاقة، مع وجود مشاريع أخرى طور البناء • فرض احترام مقاربة النوع والولوجية للأشخاص في وضعية إعاقة كمعيار أساسي للمصادقة على المشاريع، وذلك خلال الدراسات المعمارية لجميع المشاريع الموكولة لمديرية التجهيزات العامة في إطار التدبير المنتدب • إنجاز برامج البناء وتجديد المراكز الاجتماعية، بهدف تعزيز مراكز الاستقبال والإيواء والمساعدة للأشخاص المحتاجين والتحسين النوعي والكمي للخدمات الاجتماعية التي تقوم بها مراكز التربية والمراكز الاقتصادية لصالح الفتاة والمرأة بالعالم القروي، وتوسيع إمكانيات التكوين والإدماج المهني للشباب • تفويض الإشراف لمديرية التجهيزات العامة، مع التأكيد على احترام مقاربة النوع والولوجية للأشخاص في وضعية إعاقة كمعيار أساسي للمصادقة على المشاريع	100%
		وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير	• المساهمة في أشغال اللجن والبرامج التي تشرف عليها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	

		وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• دراسة مسحية للولوجيات بعدة مدن كبرى، وإمكانيات إدراجها في مخططات التهيئة الحضرية وفي دفاتر التحملات الخاصة بالطرقات الحضرية وصيانتها، وفي مخططات السير والوقوف
			• تقنين الولوجيات المرتبطة بوسائل النقل العمومي
			• إعداد مصوغات للتكوين لفائدة المهندسين المعماريين والتقنيين التابعين للجماعات الترابية والوكالات الحضرية
			• إعداد معايير مغربية جديدة تعنى بالولوجيات، بشراكة مع المعهد المغربي للمعايرة
			• تنفيذ مشاريع في مجال الولوجيات، بتعاون مع البنك الدولي، من قبيل:
			  • إنجاز جرد للاحتياجات في مجال التهيئة الحضرية لتحسين الولوجيات بمدن الرباط والدار البيضاء وطنجة ووجدة
			  • إنجاز دراسة تشخيصية حول الوضعية الحالية لولوجيات النقل العمومي بالمغرب
			  • إعداد الخاصيات التقنية وقياسات الممرات والمسالك والأرصفة والأدراج والسلالم الخارجية ومواقف السيارات والأثاث الحضري وكذا تحديد الخاصيات التقنية المتعلقة بالولوجيات المعمارية
			  • اعتماد مدينة مراكش مدينة نموذجية لإرساء الولوجيات على أساس تعميم هذه التجربة على باقي مدن المغرب
			  • تنظيم دورات تكوينية لفائدة تقنيين ومهندسين ومهندسين معماريين تابعين للجماعات الترابية والوكالات الحضرية وأطر الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
			  • الشروع في تفعيل لجنة التقييس المتعلقة بالولوجيات، التي أحدثت سنة 2012، والمصادقة على 13 معيارا وطنيا خاصا بولوجيات الأشخاص في وضعية إعاقة
			  • إدماج النوع الاجتماعي عند إنجاز وتأهيل البنيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، عبر المساهمة في إحداث وتسيير 60 مركزا للاستقبال والتوجيه	

المجال السابع

الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي

استحضارا لتحديات التنزيل الديمقراطي للمقتضيات الدستورية، خاصة تلك المتعلقة بمأسسة المساواة والسعي نحو المناصفة، تهدف إجراءات هذا المجال إلى اتخاذ وتفعيل تدابير تعزز التمكين السياسي للنساء، وولوجهن بشكل منصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي، مما يشكل تحديا مجتمعيا يستلزم المزيد من التعبئة وتضافر جهود الجميع لبلوغ الأهداف المتوخاة.

● الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة

نص الدستور الجديد على مبدأ السعي نحو المناصفة، وتبنى البرنامج الحكومي آليات تنزيله، حيث اتخذت الحكومة تدابير قانونية تعزز تمثيلية النساء بمجلس المستشارين ومجالس الجهات في المحطات الانتخابية المقبلة، من خلال إصدارها قانون تنظيمي متعلق بمجلس المستشارين نص على إدراج آلية تشريعية تقوم على اعتماد مبدأ التناوب بين الجنسين بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة في نطاق الهيآت الناخبة الممثلة بالمجلس، وقانون تنظيمي آخر متعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية نص على إحداث دائرتين انتخابيتين على صعيد كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات، تخصص إحداهما للنساء، مع تخصيص عدد من المقاعد لهذه الدائرة لا يقل عن الثلث من العدد المخصص لكل عمالة أو إقليم أو عمالة المقاطعات برسم مجلس الجهة. فيما أصدرت قانونا للتعيين في المناصب السامية يحث على تفعيل مبدأ السعي نحو المناصفة، بما من شأنه تعزيز وضعية المرأة بمناصب اتخاذ القرار الإداري.

وقد أفضت الانتخابات المحلية الأخيرة، التي نظمت شتنبر 2015، إلى تعزيز مكانة المرأة على صعيد المشاركة السياسية بمجالس الجماعات الترابية، لاسيما على مستوى تقديم الترشيحات، حيث شكلت النساء نسبة 21.94% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية، و38.64% بالنسبة للانتخابات الجهوية، حصلت النساء على 255 مقعدا من أصل 678 بمجالس الجهات، أي بنسبة 38 %. وبالمجالس الجماعية، حصلت النساء على 6673 مقعدا من أصل 31000 مقعدا، أي بنسبة 22%، وهي النسبة التي تضاعفت بالمقارنة مع انتخابات سنة 2009. أما على مستوى مجلس المستشارين، فقد حصلت النساء على 14 مقعدا من أصل 120، أي بنسبة % 12 وهي النسبة التي كانت لا تتعدى 2.2 بالمائة من مجموعة التركيبة السابقة لمجلس المستشارين.

إضافة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، التي تهم الدعم المادي للجهود المبذولة من طرف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الهادفة لتعزيز التمثيلية السياسية، نذكر منها:

- **إحداث صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء**، الذي تم إحداثه لتقوية قدرات النساء بموجب المادة 288 المكررة من القانون رقم 97-9 المتعلق بمدونة الانتخابات. كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 08-36 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-08-150 الصادر في 30 دجنبر 2008، والذي تبلغ ميزانيته السنوي 10 ملايين درهما، وهو مفتوح في وجه المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال تقوية القدرات التمثيلية للنساء او الحكامة المحلية، وتتكلف بتفعيله لجنة مركزية.

وقد نظم الصندوق، ما بين 2009 و2012، 4 طلبات مشاريع خلصت إلى تمويل 196 مشروعا همت جميع جهات المملكة، ومكنت من استفادة أكثر من 26106 مستشار ومستشارة جماعية ومنخرطات في الأحزاب السياسية وفاعلات جمعويات من الدورات التكوينية، وأكثر من 45634 مستفيد ومستفيدة من الحملات التحسيسية والتوعوية. كما خلصت عملية دراسة طلبات التمويل وانتقاء المشاريع، في إطار خامس عملية طلب المشاريع لصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، إلى انتقاء 86 مشروعا، تبلغ قيمتها الاجمالية 18.47 مليون درهم يساهم الصندوق في تمويلها بنسبة 67% برسم سنة 2015.

- **الإطلاق الرسمي لمشروع «نحو حكومات شاملة ومنفتحة: تعزيز مشاركة وتمثيل المرأة في البرلمانات والمجالس المنتخبة»**، يوم 30 شتنبر 2015، المقدم في إطار «صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، والذي تعمل على تنفيذه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OCDE» على المستوى الإقليمي، وذلك بهدف تقوية قدرات النساء المرشحات ومواكبتهن كمنتخبات.

● الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة

وصلت نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية، إلى غاية ماي 2015، ما يقارب 39.4 بالمائة، مقابل 34 بالمائة سنة 2002. وتظل المرأة أكثر تمثيلية بقطاعات التعليم، والصحة والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

ومقارنة مع وضعية الرجال، تبقى تمثيلية النساء في المناصب العليا جد محدودة، حيث أن نسبة ولوج الموظفات لمراكز القرار تعرف وتيرة بطيئة، إذ انتقلت من 16 % سنة 2013 إلى 19 % سنة 2015.

فيما تم:

- إحداث وتفعيل شبكة مشتركة بين الوزارات لإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ 2010 والتي تضم في عضويتها ممثلي وممثلات جميع الإدارات العمومية؛
  - إصدار قانون تنظيمي، سنة 2012، يتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والذي ينص على تفعيل مب أ المناصفة في الولوج إلى مناصب اتخاذ القرار الإداري؛
  - إعداد استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، وخطة عمل من أجل تنفيذها؛
  - إحداث مرصد النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية.

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 21: الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة				
الإجراء 137: جرد وتقييم الآليات الخاصة بالتمثيلية السياسية للنساء في الهيآت المنتخبة		**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية** **وزارة الداخلية**	• لم ينجز	0%
الإجراء 138: تعزيز وتفعيل آليات الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في الهيآت المنتخبة وطنيا وجهويا ومحليا في أفق المناصفة	**بلورة آليات للرفع من تمثيلية النساء جاهزة للتطبيق**	**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**	• تنظيم خامس طلب مشاريع أعلن عنه يوم 6 دجنبر 2014 • الإطلاق الرسمي، يوم 30 شتنبر 2015، لمشروع «نحو حكومات شاملة ومنفتحة: تعزيز مشاركة وتمثيل المرأة في البرلمانات والمجالس المنتخبة» المقدم في إطار «صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا» والذي تعمل على تنفيذه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OCDE» على المستوى الإقليمي	100 %
		وزارة الداخلية	• المصادقة على المرسوم الجديد المتعلق بصندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء، 5 شتنبر 2013، وتم إصداره أكتوبر من نفس السنة • إصدار النصين التطبيقيين: • مقرر لرئيس الحكومة رقم 14 04 3 الصادر في 28 فبراير 2014 المتعلق باللجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء • قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14 618 الصادر في 28 فبراير 2014، المتعلق بصرف الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء • تنصيب الأعضاء الجدد للجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، نونبر 2014 • تمويل 86 مشروعا، في إطار 5 عملية طلب المشاريع لصندوق الدعم، بقيمة إجمالية تبلغ 18,47 مليون درهم يساهم الصندوق في تمويلها بغلاف مالي قدره 12,46 مليون درهم أي بنسبة 67% برسم سنة 2015 • تركيز مشاريع دعم الصندوق، برسم سنة 2016، على «دعم ومواكبة منتخبات الجماعات الترابية وتشجيع مشاركة أوسع للمرأة في الانتخابات التشريعية المقبلة تصويتا وترشيحا وانتخابا»	

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 138: تعزيز وتفعيل آليات الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في الهيآت المنتخبة وطنيا وجهويا ومحليا في أفق المناصفة	**بلورة آليات للرفع من تمثيلية النساء جاهزة للتطبيق**	**وزارة الداخلية**	• دعم التشبيك ما بين المنتخبات المحليات، حيث تم ما بين سنة 2012 و2015، دعم: • شبكة النساء المنتخبات المحليات بإفريقيا • (2) شبكتين جهويتين للنساء المنتخبات المحليات • (6) ست شبكات على المستوى الإقليمي والجهوي • التحضير لإحداث شبكة وطنية • دعم قدرات الموارد البشرية النسائية على المستوى الترابي، من خلال: • تنظيم 16 ندوة جهوية لفائدة النساء المنتخبات المحليات والنساء الأطر العليا والمتوسطة على المستوى الجماعات الترابية، استفادت ما يقارب 4618 منتخبة ما من 2013 إلى 2015 • إعداد وتنفيذ برامج تكوينية خاصة تستهدف النساء المنتخبات والموظفات على المستوى الترابي وكذا برامج تكوينية عامة تراعي استفادة النساء • تعزيز الشراكة كآلية في مجال إدماج مقاربة النوع، حيث تم، بتاريخ 2 يونيو 2014، توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تهدف إلى: • مساندة جهود الوزارة في مجال دعم مشاركة المرأة على المستوى المحلي عبر تقوية قدراتهن • مأسسة مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين في البرمجة والميزانية وفي تتبع وتقييم السياسات العمومية على المستوى الترابي • إحداث خلية النوع كنقط الارتكاز على مستوى المديرية العامة للجماعات المحلية، تعمل على إعداد مخطط عمل لمأسسة النوع الاجتماعي في برامج الوزارة/المديرية العامة للجماعات المحلية، وتتبع تنفيذه، والسهر على تقييمه وتقويمه من أجل النهوض بمقاربة المساواة وتكافؤ الفرص • إعداد مجموعة من الدلائل المرجعية سيتم توزيعها على المنتخبات والمنتخبين تتعلق بتفعيل مقاربة النوع على المستوى المحلي وفق ما نصت عليه القوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية، ويتعلق الأمر بـ: • دليل حول إعداد برنامج العمل الجماعي المستجيب للنوع • دليل حول الميزانية المستجيبة للنوع على المستوى المحلي • دليل حول إنشاء هيئات استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على المستوى المحلي	100 %

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 138: تعزيز وتفعيل آليات الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في الهيآت المنتخبة وطنيا وجهويا ومحليا في أفق المناصفة	**رصد تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية خاصة كمديرات**	**وزارة التربية الوطنية**	• تنظيم لقاءات نقاش بـ16أكاديمية جهوية حول أسباب التمثيلية الضعيفة للنساء بمناصب المسؤولية، خاصة منصب مديرة مؤسسة تعليمية، خلصت إلى ضرورة تحديد تدابير إصلاح مؤقتة لإعادة التوازن لتمثيلية النساء في جميع المناصب والوظائف، واستهداف تمثيلية النساء في مناصب القرار، خاصة بمناصب الإدارة التربوية • تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول الإجراءات التصحيحية المؤقتة للرفع من تمثيلية النساء في مناصب القرار الإدارة التربوية • بلورة 16 برنامج عمل جهوي حول الإجراءات التصحيحية المؤقتة للرفع من تمثيلية النساء في مناصب القرار الإدارة التربوية، ووضع هيئة التأطير التي ستتكلف بالمرافعة من أجل المساواة بين الجنسين	100 %
الإجراء 139: إعداد وتنفيذ برنامج مندمج بين القطاعات الحكومية لدعم المشاركة السياسية للنساء				
التكوين	**تهييئ وتفعيل البرنامج المندمج**	**وزارة الداخلية**	• الانكباب على إعداد برامج تحسيسية لفائدة المنتخبات والمنتخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية لـ2015، من خلال تنظيم ندوات جهوية حول «اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي كرافعة لإعمال مبادئ الحكامة المحلية» تروم تسليط الضوء على مبادئ المساواة ومقاربة النوع في تدبير الشأن الجهوي والمحلي الواردة في الدستور وفي القوانين التنظيمية ذات الصلة • تنظيم ما يزيد عن 25 دورة تكوينية سنة 2013، استفادت منها حوالي 739 مشاركة • تنظيم زيارات دراسية وميدانية لإنعاش التبادل والاطلاع على التجارب المقارنة • استفادة 1795 امرأة من الدورات التدريبية المنظمة خلال النصف الأول من 2014، بنسبة 38٪ من مجموع المشاركين • إنجاز 10 ندوات جهوية لفائدة ما يقارب 3500 مستفيدة، في إطار سلك الندوات الجهوية لفائدة النساء المنتخبات المحليات والنساء الأطر العليا على مستوى الجماعات الترابية	100 %

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
التكوين	عدد الدورات التكوينية المنظمة	وزارة الداخلية	• الانكباب على إعداد مخطط عمل لإدماج مقاربة النوع عبر: • إعداد برامج للتحسيس لفائدة المنتخبات والمنتخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية لـ2015، في إطار سلك ندوات جهوية حول «اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي كرافعة لإعمال مبادئ الحكامة المحلية» • الإعداد لحقيبة التدريب في مجال تقوية قدرات التمثيلية للنساء في المجالس المنتخبة من طرف مجموعة مكاتب الدراسات تتكون من مدرسة الحكامة والاقتصاد والمدرسة الوطنية العليا للإدارة ومكتب الاستشارة، بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية، والتي تروم وضع عناصر منهجية ومسوغات ودعائم وأدوات عملية تمكن من قيادة دورات تدريبية وتحسيسية وإعلامية قصيرة المدة في مجالات إبراز وتعزيز القدرات التمثيلية للمرأة رهن إشارة الجهات المؤهلة للاستفادة من صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، والرفع من مشاركتها في تسيير الشأن المحلي والجهوي والوطني، وتعبئة الشباب على وجه الخصوص في المناطق القروية لصالح مشاركة المرأة في الحياة العامة	100 %
التشبيك	عدد الأنسجة الجمعوية المشكلة	وزارة الداخلية	• دعم التشبيك ما بين المنتخبات المحليات على المستوى المحلي والجهوي والإفريقي (1شبكة إفريقية، و2 جهوية، و6 إقليمية)	100 %

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 22: الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة				
الإجراء 140: إصدار وتنفيذ المرسوم التطبيقي للقانون التنظيمي للتعيينات في مراكز القرار	**إصدار المرسوم**	**جميع القطاعات الحكومية**	• تشجيع ولوج النساء لمناصب المسؤولية وقبول جميع طلبات الترشيح بدون تمييز • فتح باب الترشيح لمناصب المسؤولية في وجه المرأة والرجل بشكل متساوي وتشجيع النساء على تقديم الترشيح للمسؤولية.	100 %
		الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• إعداد وإصدار المرسوم رقم 2.12.412 الصادر في 11 اكتوبر 2012 بتطبيق القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا	
	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية	**الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء**	• حوالي 22% نسبة النساء في مناصب المسؤولية في قطاع الماء بمصالحه الخارجية وبوكالات الأحواض المائية • إدماج مقاربة النوع في مضامين مشروع القانون الجديد للماء 36.15 يأخذ عين الاعتبار تمثيلية النساء في المجالس الإقليمية للماء وفي مجالس الأحواض المائية، في إطار تحيين قانون الماء 95-10	100 %
		وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	• 279 موظفة من أصل 773 موظفا إلى حدود نهاية يونيو 2016، أي ما يعادل نسبة 36% بالنسبة للعنصر النسوي 48٪ 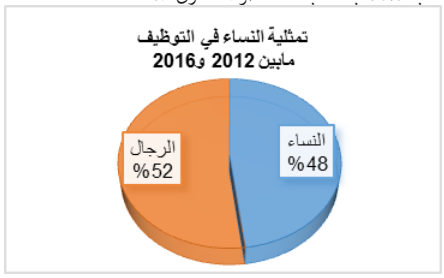 • نسبة النساء بمناصب المسؤولية (47 منصب) من مجموع المناصب، إلى حدود نهاية يونيو 2016، مقابل 52% بالنسبة للرجال (51 منصب)	

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 140: إصدار وتنفيذ المرسوم التطبيقي للقانون التنظيمي للتعيينات في مراكز القرار	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	• 759 موظفة بالمصالح المركزية، بنسبة 48% • 817 موظفة بالمصالح الخارجية بنسبة 52% • 23%نسبة الموظفات بالوزارة: • 3 نساء بمنصب مدير مركزي من أصل 12 بنسبة 25% • امرأة واحدة بمنصب مدير إقليمي من أصل 36 بنسبة 3% • 10 نساء بمنصب رئيس قسم من أصل 56 بنسبة 18% • 73 امرأة بمنصب رئيس مصلحة من أصل 367 بنسبة 20%	100 %
	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية	الفلاحة والصيد البحري	• 107 امرأة بمناصب المسؤولية، بنسبة 19 بالمائة	
		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• 25 % نسبة النساء بمناصب المسؤولية	
		وزارة الثقافة	• 23 % نسبة النساء، بين 2012 و2013، مقابل 77 % لدى الرجال • 22% نسبة النساء، بين 2014 و2015، مقابل 78% لدى الرجال • الرفع من عدد النساء اللواتي يتقلدن مناصب المسؤولية في مجال تدبير الشأن الثقافي بتمثيلية تصل إلى 22.31 بالمائة بمختلف المصالح المركزية والجهوية، برسم سنتي 2014 و2015. منها 16 بالمائة في المصالح المركزية و26 بالمائة بالمصالح الجهوية	
		وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• 43% نسبة تمثيلية النساء: 49 %على الصعيد المركزي، و41%على المستوى الترابي • 31% تمثيلية النساء بمراكز القرار بالإدارة المركزية و12% بالمديريات الترابية • 42% تمثيلية النساء بمكتب تنمية التعاون: 53 %على الصعيد المركزي و30%على المستوى الترابي • 20% تمثيلية النساء بمراكز القرار بالإدارة المركزية و13,33% بالمندوبيات الجهوية	

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 140: إصدار وتنفيذ المرسوم التطبيقي للقانون التنظيمي للتعيينات في مراكز القرار	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	• 39% نسبة النساء بمراكز المسؤولية: • تعيين 7 مسؤولات من أصل 18مسؤولا • تعيين مسؤولة في منصب مديرة التعاون الدولي والدراسات برسم سنة 2016	100 %
		وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	• 50.39% معدل تأنيث الموارد البشرية (400 موظف وموظفة) • 28% نسبة النساء بمناصب المسؤولية: 16 امرأة مسؤولة من بين 56 مسؤول • 61 % نسبة التأطير، تمثل النساء فيها نسبة 48 %	100 %
		وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	• تعيين 12 سفيرة من أصل 83 سفير معتمد بالخارج • عدد نائبات السفراء: 7 نساء • تعيين 6 قناصل نساء من أصل 31 قنصلا برسم سنة 2015، ليصبح المجموع 11 امرأة من أصل 53 قنصل عام للمملكة (20.75 ٪) • عدد المديرات: 6 من أصل 19 مدير بالوزارة • عدد رئيسات الأقسام: 10 من أصل45 • عدد رئيسات المصالح: 47 من أصل108 • تتكون اللجنة المكلفة باختيار رؤساء الأقسام والمصالح والقناصلة في أعضائها من امرأة أو إ اثنتان. • تترأس اللجنة المشتركة المسؤولة عن الترقيات والمجالس التأديبية امرأة (مديرة).	% 100
		وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إصدار مذكرة وزارية تشجع النساء لولوج مناصب القرار	% 100
		وزارة الشباب والرياضة	% 23 نسبة النساء بمناصب المسؤولية سنة 2016 (29 امرأة و129 رجلا): • عدد المديرين المركزيين: 01 امرأة/ 04 رجال • عدد رؤساء الأقسام: 03 نساء/ 11 رجلا • عدد رؤساء المصالح: 02 نساء/ 30 رجلا • عدد مدراء المراكز المدبرة بصفة مستقلة: 01 امرأة نساء 01 / 04 رجال • عدد رؤساء المصالح المدبرة بصفة مستقلة: 02 نساء/12 رجلا • عدد المدراء الإقليميين: 10 نساء/ 68 رجلا • 1459 امرأة من مجموع الأطر التابعة لقطاع الشباب والرياضة البالغين 3556 • 220 امرأة من مجموع موظفي الإدارة المركزية البالغين 525	% 100

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 140: إصدار وتنفيذ المرسوم التطبيقي للقانون التنظيمي للتعيينات في مراكز القرار	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية	وزارة السياحة	• 630 موظفة بوزارة السياحة ومصالحها الخارجية ومؤسسات التكوين التابعة ما بين 2012 و2016، أي ما يعادل 46% من مجموع الموظفين والموظفات • 33% نسبة النساء بمناصب القرار الاستراتيجي • 24% نسبة النساء بمناصب المسؤولية مقارنة بنسبة 18٪ سنة 2012 • ارتفاع عدد النساء العاملات بالشركة المغربية للهندسة السياحية ليصل إلى نسبة 13٪ ما بين 2012 و2016 (54 مقابل 61 إطارا على التوالي) • ارتفاع نسبة النساء من فئة الأطر بالشركة المغربية للهندسة السياحية بما يقارب 22٪ (50 مقابل 41 إطارا ما بين 2016 و2012 على التوالي) • 47٪ نسبة النساء بمناصب المسؤولية سنة 2016 (8 مناصب) مقارنة بحوالي 50٪ سنة 2012 (7 مناصب)، مقابل استقرار نسبة العاملات اللواتي يتقلدن مناصب القرار الاستراتيجي خلال نفس الفترة (43٪) • 90،52٪ نسبة النساء العاملات بالمكتب الوطني المغربي للسياحة ومندوبياته خارج الوطن من مجموع الموظفين والموظفات سنة 2016، • 52٪ نسبة النساء بمناصب المسؤولية بالمكتب الوطني المغربي للسياحة ومندوبياته من أصل 46 مسؤول ومسؤولة مقارنة بنسبة 42٪ سنة 2012	
	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية	الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	• نسبة النساء 48% من عدد الأطر والموظفين العاملين مقابل 52 % للرجال • نسبة النساء الأطر58.59 % من مجموع النساء الموظفات (99)، مقابل 52.34% من الرجال الأطر من مجموع الرجال (107) • تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية 55 % مقابل 45 % للرجال	% 100
		الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	• نسبة النساء الموظفات بالقطاع 38.6% من أصل 132 موظف سنة 2016، مقابل 40% سنة 2015 • نسبة النساء في مناصب المسؤولية 35% سنة 2016 من مجموع مناصب المسؤولية، مقابل 33.3% سنة 2015	% 100
		المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	• تعيين مديرة مركزية من ضمن 5 مديريات مركزية بالمندوبية العامة	% 100

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 141: إقرار المناصفة بين النساء والرجال في القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في مناصب المسؤولية باعتبارها مبدأ تسعى الدولة لتحقيقه	إصدار المرسوم في ما يتعلق بمسطرة التعيين	رئاسة الحكومة الأمانة العامة للحكومة		---
		الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• إعداد وإصدار المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 25 نونبر 2011 بشأن كيفيات التعيين رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارات العمومية (المادة 9 التي تنص على وجوب امرأة على الأقل ضمن اللجنة المنظمة)	70%
الإجراء 142: الرفع من نسبة النساء في مناصب المسؤولية	الوصول إلى نسبة 22 بالمائة في حدود 2014	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• اعتماد التدابير الرامية إلى الرفع من نسبة النساء بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية في أفق الوصول إلى نسبة 22 %	70%
	زيادة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية بـ2 % سنويا	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إصدار مذكرة وزارية، أبريل2014، لتشجيع ولوج النساء لمناصب المسؤولية وقبول جميع طلبات الترشيح بدون تمييز • فتح باب الترشيح لمناصب المسؤولية في وجه المرأة والرجل بشكل متساوي، وتشجيع النساء على تقديم الترشيح للمسؤولية • نسبة عدد العاملين 53.69 % من مجموع العاملين في الإدارة المغربية، منهم 39% نساء سنة 2014 • نسبة النساء 47% من مجموع المدرسين بالتعليم الابتدائي و40% بالتعليم الثانوي الإعدادي، و34% بالتعليم الثانوي التأهيلي	100 %
الإجراء 143: اعتماد تدابير وإجراءات لدمج النوع الاجتماعي في عملية انتقاء وتعيين المسؤولين بمختلف الإدارات العمومية				
تنظيم دورات تكوينية حول إدارة الموارد البشرية	تهييئ وثيقة التدابير وعدد الدورات التكوينية	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بشراكة مع جميع القطاعات الحكومية	• تنظيم حوالي 8 دورات تدريبية لفائدة أعضاء شبكة التشاور ومسؤولي الموارد البشرية للإدارات العمومية في مجال إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية في: • إدماج مبدأ المساواة بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات • المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة وتدبير الموارد البشرية • تنمية القدرات • تكوين حول صياغة ونشر الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية • تدبير الموارد البشرية والنساء القياديات (باريس) • النساء القياديات والقيادة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط	100 %

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تجميع المعطيات الإحصائية حسب الجنس حول تصنيف الموظفين في القطاع العمومي	إعداد تدابير وإجراءات لدمج النوع الاجتماعي في عملية انتقاء وتعيين المسؤولين بمختلف الإدارات العمومية نشر التقرير	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بشراكة مع جميع القطاعات الحكومية	• إعداد الحصيلة الاجتماعية كل سنة، بما فيها إحصائيات حول النوع الاجتماعي	100 %
		قطاع الماء	• توظيف 29 إطارا، برسم سنة 2014 بالوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، من بينهم 10 نساء • توظيف 20 تقنيا، برسم سنة 2014 بالوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، من بينهم امرأة واحدة • توظيف 22 إطارا، برسم سنة 2014 بوكالات الأحواض المائية، من بينهم 4 نساء • توظيف 7 تقنيين، برسم سنة 2014 بوكالات الأحواض المائية، من بينهم 2 نساء • تنصيب كاتب عام و2 مديرين مركزين بالوزارة المنتدبة المكلفة بالماء و8 كتاب عامون و4 مدراء بوكالات الأحواض المائية، من بينهم مديرة وكالة الحوض المائي لسبو سنة 2014 وبداية 2015 • تعيين 22 رئيس قسم، من بينهم 8 رئيسة أي بنسبة 36%، حيث عرفت هذه النسبة تطورا ملموسا بالمديريات المركزية بالوزارة بلغت حوالي43 % • تعيين 76 رئيس مصلحة، من بينهم 28 رئيسة بنسبة 37 %، حيث عرفت هذه النسبة تطورا ملموسا بالمديريات المركزية بالوزارة بلغت حوالي48% • تعيين 36 رئيس قسم بوكالات الأحواض المائية، من بينهم 4 رئيسات • تعيين 47 رئيس مصلحة بوكالات الأحواض المائية، من بينهم 12 رئيسات بنسبة 26% ملاحظة. نسبة التأنيث على مستوى قطاع الماء: 24,2 %، ونسبة التأنيث على مستوى مناصب المسؤولية: 32,66%	

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تجميع المعطيات الإحصائية حسب الجنس حول تصنيف الموظفين في القطاع العمومي	إعداد تدابير وإجراءات لدمج النوع الاجتماعي في عملية انتقاء وتعيين المسؤولين بمختلف الإدارات العمومية نشر التقرير	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	• إعداد تقرير تشخيصي وتحليل لوضعية النساء في مراكز القرار، خاصة منصب مدير مدرسة، يتضمن توصيات للرفع من هذه التمثيلية • إعداد مشروع استراتيجية الرفع من تمثيلية النساء في منصب مدير مدرسة	100 %
		وزارة الشباب والرياضة	• مجموع الأطر التابعة لقطاع الشباب والرياضة 3647، من بينهم 1478 نساء • مجموع موظفي الإدارة المركزية: 540، من بينهم 221 نساء	100 %
		المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	• عدد الموظفات بالقطاع 1541 (15% من مجموع الموظفين البالغ عددهم 10360) • عدد الموظفات اللواتي يتحملن المسؤولية 29، من بين 461 مسؤول على المستوى المركزي والجهوي والمحلي بنسبة 6%، من بينهن 3 موظفات يتحملن مسؤولية مدير مؤسسة سجنية	100 %
تهييئ وتطبيق دليل مرجعي حول إدماج النوع الاجتماعي في عملية التوظيف والانتقاء والتعيين	تهييئ الدليل المرجعي	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية بشراكة مع جميع القطاعات الحكومية	• إعداد الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية	
إحداث مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية	إعداد ونشر تقارير دورية حول النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية		• إنجاز الدراسة المقارنة لإحداث مرصد خاص بمقاربة النوع الاجتماعي سنة 2012 • إعطاء انطلاقة المرصد مارس 2016 • إعداد تقارير إحصائية حول مقاربة النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية • إحداث موقع إلكتروني للمرصد قصد نشر هذه البيانات	100 %

المجال السابع: الولوج النصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي				
الإجراء	المؤشرات	القطاع	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 144: اتخاذ تدابير على مستوى الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية من أجل تسريع وصول النساء لمنصب مدير				
إجراء دورات تكوينية لفائدة المسؤولين المكلفين بتدبير الموارد البشرية	نسبة النساء المديرات عدد الأطر المكونة	وزارة التربية الوطنية	• زيادة تمثيلية النساء في منصب مدير مدرسة بنسبة 1%، خلال 2014-2013، حيث انتقلت من 4,6% إلى 4,7% بالابتدائي، ومن 4,5% إلى 5% بالثانوي الإعدادي، ومن 1,5% إلى 2,1% بالثانوي التأهيلي • تنظيم لقاءات نقاش حول أسباب التمثيلية الضعيفة للنساء في مناصب المسؤولية، خاصة منصب مديرة مؤسسة • إعداد استراتيجية الرفع من تمثيلية النساء في منصب مدير مدرسة • تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول الإجراءات التصحيحية المؤقتة للرفع من تمثيلية النساء في مناصب القرار الإدارة التربوية • بلورة 16 برنامج عمل جهوي حول الإجراءات التصحيحية المؤقتة	% 100
الإجراء 145: دعم تمثيلية النساء في مختلف الغرف المهنية				
تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية خلال فترة الاستعداد للاستحقاقات المبرمجة	نسبة تمثيلية النساء في مختلف الغرف المهنية	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وزارة السياحة وزارة الفلاحة والصيد البحري	• ارتفاع نسبة النساء المرشحات للانتخابات المهنية بنسبة 27 بالمائة، بدلا من 12 بالمائة • تصدر غرفة الصناعة التقليدية التمثيلية النسائية بأعلى نسبة 3.50%، تليها غرفة الصيد البحري بـ2.00%، ثم غرفة التجارة والصناعة والخدمات بـ1.50%، فغرفة الفلاحة بـ0.00%	% 100
الإجراء 146: دعم تمثيلية النساء المقاولات داخل الغرف التجارية والمهنية ذات الصلة	نسبة النساء المقاولات داخل الهيئات التقريرية لفدرالية مقاولات الصناعة التقليدية	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وزارة الفلاحة والصيد البحري	• تبلغ نسبة النساء المقاولات داخل الهيآت التقريرية لفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية 15% • تمثل المقاولات النسائية حوالي 20% من مجموع المقاولات المنخرطة في فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية	% 100

المجال الثامن

تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل

يهدف المجال الثامن المتمحور حول تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل إلى وضع آليات لضمان المساواة في الولوج، وفي الترقي في المسار المهني، خاصة على مستوى القطاع العام، وتطبيق قانون التعيين في المناصب العليا في استحضار لمبدأ السعي نحو المناصفة. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فيجب ضمان الحماية من خلال نظام لتقوية المسؤولية الاجتماعية للمقاولة بهدف تتبع تنفيذ مدونة الشغل لمكافحة كافة أشكال التمييز، مع دعم القطاعات التي تمثل فيها النساء أعلى نسبة، كالنسيج والتصنيع الغذائي، إضافة إلى تطوير الأنشطة المدرة للدخل، وتسهيل تطوير وحدات الإنتاج غير المنظمة إلى مقاولات، ودعم مبادرات النساء المقاولات.

وقد تطلب تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال، على السواء، إلى حقوقهم الاقتصادية وضع عدة برامج واعتماد عدة تدابير من قبل السلطات العمومية، بشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لعمل النساء وولوجهن عالم المقاولة.

وهكذا، يشير إنجاز البرامج الرئيسية المعتمدة لدعم الشغل إلى دمج 63.143 شخصا في سوق الشغل سنة 2014، منهم 53بالمائة نساء. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، بلغ مجموع المدمجين في سوق الشغل 30.740 شخصا، منهم 46 بالمائة نساء.

وعلى مستوى برنامج «تأهيل»، الذي كان سنة 2015 موضوع تقييم للأثر بهدف تحديد الصعوبات التي تواجهه لتطويره، تم تسجيل ما يقرب من 18.400 باحثا عن العمل سنة 2014، منهم 30 بالمائة نساء. كما تم تسجيل 5.591 باحثا عن العمل خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، منهم 47 بالمائة نساء.

أما في إطار برنامج التشغيل الذاتي «مقاولتي 11»، فقد تمت مصاحبة 1408 مرشحا سنة 2014، منهم 22 بالمائة نساء، فيما تمت، خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، مصاحبة 754 مرشحا، منهم 21 بالمائة نساء.

كما بدأ العمل، ماي 2015، ببرنامج التعويض عن فقدان الشغل، الذي تم اعتماده سنة 2014 لفائدة العمال، حيث بلغ عدد الطلبات المستجيبة لشروط البرنامج، والمسجلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يديره، 3.620 شخصا، منهم 400 استفادوا من مصاحبة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل. كما بلغ عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل، خلال الأشهر الستة الأولى من سنة2015 ، حوالي 2.289، منهم 37 بالمائة نساء. وستتم إعادة تقييم نظام التعويض عن فقدان الشغل، خلال النصف الثاني من سنة 2015، لدراسة امكانيات تعزيز فعاليته.

ورغم النتائج المشجعة على مستوى برامج دعم التشغيل، تظهر نسبة التكافؤ في الشغل بين الرجال والنساء تفوق الرجال بثلاث مرات على مستوى الحصول عل مناصب الشغل. وحسب وسط الإقامة، يتبين أن نسبة التكافؤ المسجلة بالوسط الحضري هي أقل بمرتين مقارنة بتلك المسجلة بالوسط القروي. فيما لا تفسر الفجوة في المساواة بين الرجال والنساء في الوسط القروي فقط بصعوبات ولوج المرأة إلى سوق الشغل، بل تفسر في جزء كبير منها بأهمية عدد النساء غير العاملات مقارنة بالرجال.

ويظهر المعدل الوطني للنشاط تفاوتا واضحا بين الجنسين، حيث 72.4 بالمائة لدى الرجال مقابل 25.2 بالمائة لدى النساء خلال سنة 2014، مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل. وتلاحظ نفس النتيجة على مستوى معدل البطالة، الذي سجل على المستوى الوطني 9.9 بالمائة سنة 2014: 9.7 بالمائة لدى الرجال مقابل 10.4 بالمائة لدى النساء. وارتفع معدل الإناث الناشطات العاطلات عن العمل من 27.8 بالمائة سنة 2013 إلى 28.6 بالمائة سنة 2014. وفي المقابل، يظل معدل بطالة النساء بالعالم القروي، 1.8 بالمائة أدنى من مثيله لدى الرجال 5.4 بالمائة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق، بشراكة مع منظمة العمل الدولية، مشروع «عمل الشباب» على مدى 5 سنوات (2012-2016) بثلاث مناطق ريادية من أجل الرفع من شغل الشابات والشبان في المغرب، والذي كرست واحدة من مكوناته إلى تشغيل النساء، حيث أطلقت دراسة تقييم شاملة لتسليط الضوء على توصيات استراتيجية لتعزيزه وتطويره. كما تم بدء مشروع «وضعيتي» على مدى3 سنوات (2014-2016) لتحسين حصول واحتفاظ المرأة بعملها، والذي يهدف إلى دعم تطوير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، ويهم محورين هما: تحسين المساواة بين الجنسين داخل المقاولات، وتحسين ولوج المرأة إلى البنى التحتية المجتمعية للاندماج في سوق العمل، وذلك عبر مجموعة من التدابير:

- توفير وسائل نقل لتسهيل وصول المرأة إلى مقر عملها في ظروف آمنة؛
- تحسيس أرباب العمل بدور المرأة في الوحدات الإنتاجية عبر إرساء مبدأ المساواة المهنية بين الرجل والمرأة على السواء، في إطار برنامج التدقيق على المساواة بين الجنسين.

وقد تمكّن هذا المشروع، الذي عرف انطلاقته الفعلية منتصف سنة 2014، من إنجاز مجموعة من الأنشطة برسم سنة 2015، منها:

- دراسة حول وضعية ولوج النساء إلى سوق الشغل بمنطقة سيدي البرنوصي، والصعوبات التي تواجهها مع اقتراح مبادرات من طرف جمعيات المجتمع المدني الموجودة بالمنطقة، والتي أسفرت على نتائج أولية محفزة؛
- إنجاز برنامج التدقيق في المساواة بين الجنسين في 7 من أصل 15 مقاولة؛
- تسطير برنامج عمل يعنى بالنهوض بوضعية النوع الاجتماعي داخل المقاولة من خلال تسهيل ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية ومراكز القرار داخل الوحدات الإنتاجية التابعة لهذه المقاولات.

● وضع آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية

وتبعا للتوصيات الصادرة عن الدراسة التي أنجزت حول آليات «التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية»، تم إدراج مجموعة من التدابير في إطار «استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية». كما تم إعداد وإصدار القانون رقم 50.05 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ولاسيما الفصل 46 الذي منح الموظفة الحامل رخصة عن الولادة مدتها 14 أسبوعا بدلا 12 أسبوعا. بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير القطاعية، كإقرار مسطرة تقريب المسافة بين الأزواج المعينين للعمل بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج، حيث تم خلال السنوات الأخيرة تعيين 31 إطارا من الإناث في المراكز الديبلوماسية والقنصلية في الخارج بالقرب من أزواجهن.

● ضمان احترام أرباب العمل للإطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة

وفي إطار مهمة المراقبة، يتم السهر على التنفيذ الفعال للأحكام القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في أماكن العمل، حيث عرفت، الفترة ما بين 2014 و2016، تنظيم 37447 زيارة مراقبة إلى وحدات الإنتاج المختلفة لضمان الامتثال لمدونة الشغل. بالإضافة إلى تنظيم، سنة 2015، دورتين تدريبيتين لفائدة 14 مديرا للشغل الإقليمين والجهويين حول الحقوق الأساسية في الشغل، خاصة حماية حقوق النساء في العمل.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، أنجزت دراسة تتعلق بتحسين المعرفة وفقا للنوع الاجتماعي لنظام الحماية الاجتماعية تغطي ما بين 2011 و2014، والتي خلصت إلى عدم وجود تمييز مباشر بين الجنسين على مستوى الحماية الاجتماعية، مقابل الكشف عن بعض أوجه عدم المساواة في فرص التغطية الاجتماعية، وأوصت بتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل المساعدين العائليين والعاملين المستقلين، خاصة العاملين بقطاع الصناعة التقليدية.

هذا، وتم تنظيم أول دورة لمباراة نيل جائزة المساواة المهنية الخاصة بالمقاولات، التي حققت إنجازات في المحاور التالية:

- إدماج ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة؛
- إدراج مبدأ المساواة في تدبير الموارد البشرية داخل المقاولة؛
- احترام مبدأ التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة داخل المقاولة.

فقد تقدمت 34 مقاولة بملف ترشيحها للجنة الانتقاء المكونة من المجتمع المدني، وتم انتقاء 19 مقاولة لنيل شهادة المساواة المهنية، بينما تم تتويج المقاولات الثلاث الحائزة على المراكز الأولى بجائزة الوزارة للمساواة المهنية برسم سنة 2016.

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل				
الإجراء	المؤشر	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 23: إنشاء آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية				
الإجراء 147: أجرأة توصيات الدراسة حول «التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية»	نسبة التدابير المفعلة	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• إعداد ونشر وإعطاء الانطلاقة الرسمية لاستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية التي تتضمن إجراءات تعتمد توصيات الدراسة حول «التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية» • إعداد وإصدار القانون رقم 50.05 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ولاسيما الفصل 46، الذي منح الموظفة الحامل رخصة عن الولادة مدتها 14 أسبوعا بدلا 12 أسبوعا	%90
	عدد دور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل		• الانكباب على إعداد الإطار المرجعي النموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل بغاية اعتماده من طرف القطاعات الحكومية	
	إجراءات لدعم التوازن بين الحياة الخاصة والمهنية	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	• إقرار مسطرة تقريب المسافة بين الأزواج المعينين للعمل ببعثاتنا الدبلوماسية ومراكزنا القنصلية بالخارج، في إطار التوفيق بين الالتزامات العائلية والمهنية للأزواج العاملين بالوزارة، حيث تم خلال السنوات الأخيرة تعيين 31 إطارا من الإناث بالمراكز الديبلوماسية والقنصلية في الخارج بالقرب من أزواجهن • الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع في جميع المراحل العمل بالوزارة، بدء من التوظيف، فالترقية، ثم الحركية والتكوين والعمل في المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج	
	التدابير المتخذة لمرونة ساعات العمل والأجور	وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	• تضمين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لتدابير من أجل تحسين ظروف العمل وترسيخ المساواة في العمل ومبدأ التوفيق بين الحياة العملية والمهنية للمرأة، وتشجيع المبادرات النسائية لخلق المقاولات	
الإجراء 148: استثمار نتائج البحث حول «ميزانية الوقت بين النساء والرجال»	عدد توصيات البحث المفعلة	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية جميع القطاعات الحكومية	لم ينجز	0%
الإجراء 149: حملة تحسيسية لدعم التوازن بين الحياة الخاصة والمهنية بناء على نتائج البحث حول ميزانية الوقت	تقرير الحملة	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	لم ينجز	0%

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل				
الإجراء	المؤشر	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الهدف 24: ضمان احترام أرباب العمل للإطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة				
الإجراء 150: تطبيق الحقوق المتساوية للمرأة في ميدان العمل				
تحقيق الإنصاف والمساواة في الحقوق	إنجاز تقرير حول المساواة في الأجور في القطاع الخاص	وزارة التشغيل والتكوين المهني	في إطار مهمة المراقبة، يسهر مفتشو الشغل على التنفيذ الفعال للأحكام القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في أماكن العمل: من 2014 إلى 2016 : 37447 زيارة مراقبة • دورتين تدريبيتين لفائدة 14 من مدراء الشغل الإقليمين والجهويين ركزت على التوعية على الحقوق الأساسية في الشغل، خاصة حماية حقوق النساء في العمل • تنظيم أول دورة لمباراة نيل جائزة الوزارة في مجال المساواة المهنية الخاصة بالمقاولات التي حققت إنجازات في المحاور التالية: • إدماج ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة • إدراج مبدأ المساواة في تدبير الموارد البشرية داخل المقاولة • احترام مبدأ التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة داخل المقاولة وقد تقدمت 34 مقاولة بملف ترشيحها للجنة الانتقاء المكونة من المجتمع المدني، حيث تم انتقاء 19 مقاولة لنيل شهادة المساواة المهنية، بينما تم تتويج المقاولات الثلاث الحائزة على المراكز الأولى بجائزة الوزارة للمساواة المهنية برسم سنة 2016 • تتبع تنفيذ مشروع وضعيتي بجهة الدار البيضاء الكبرى بعمالة سيدي البرنوصي، بتعاون مع وزارة العمل الأمريكية، والذي يروم تحسين وضعية المرأة في الولوج إلى سوق الشغل مع توفير كل السبل لضمان ظروف عمل تساعد المرأة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، عبر مجموعة من التدابير: • توفير وسائل نقل لتسهيل وصول المرأة إلى مقر عملها في ظروف آمنة • تحسيس أرباب العمل بدور المرأة في الوحدات الإنتاجية عبر إرساء مبدأ المساواة المهنية بين الرجل والمرأة على السواء في إطار برنامج التدقيق على المساواة بين الجنسين • وقد تمكن هذا المشروع، الذي عرف انطلاقته الفعلية منتصف سنة 2014، من إنجاز مجموعة من الأنشطة برسم سنة 2015 منها: • دراسة حول وضعية ولوج النساء إلى سوق الشغل بمنطقة سيدي البرنوصي، والصعوبات التي تواجهها مع اقتراح مبادرات من طرف جمعيات المجتمع المدني الموجودة بالمنطقة والتي أسفرت على نتائج أولية محفزة • إنجاز برنامج التدقيق في المساواة بين الجنسين في 7 من أصل 15 مقاولة • تسطير برنامج عمل يعنى بالنهوض بوضعية النوع الاجتماعي داخل المقاولة من خلال تسهيل ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية ومراكز القرار داخل الوحدات الإنتاجية التابعة لهذه المقاولات	%100

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل				
الإجراء	المؤشر	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
تحقيق المساواة في الولوج إلى الوظائف	قياس مدى احترام إجراءات التوظيف لمبدأ المساواة	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• إعداد وإصدار القانون رقم 50.05 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 والصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.11.10 بتاريخ 18 فبراير 2011 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ولاسيما الفصل 22، الذي ينص صراحة على مبدأ الاستحقاق في الولوج إلى الوظائف العمومية • إعداد ونشر مرسوم رقم 2.11.621 الصادر في 25 نونبر 2011 بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية (المادة الأولى)	%100
تحقيق المساواة في الترقي في الوظيفة	نسبة النساء من بين العاملات اللواتي تشهدن تطورا في مسارهن المهني	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• تشجيع ولوج النساء لمناصب المسؤولية وقبول جميع طلبات الترشيح بدون تمييز • فتح باب الترشيح لمناصب المسؤولية في وجه المرأة والرجل بشكل متساوي وتشجيع النساء على تقديم الترشيح للمسؤولية • إعداد الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية	
رفع التمييز بسبب المظهر	تقلص الشكايات بسبب التمييز بسبب المظهر	الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	• الحق في الوصول إلى الوظائف العمومية على وجه المساواة • تضمين النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مقتضيات تلزم الإدارة باحترام حق الموظفين في الانتماء النقابي والسياسي، مع عدم المساس بحقوقهم المشروعة في ولوج المناصب العمومية، وفي الترقي، وفي تولي مهام المسؤولية، انسجاما مع الفصل 29 من الدستور المغربي	
ضمان حق الانتماء النقابي	تقلص عدد الشكايات بسبب التضييق النقابي			
الإجراء 151: أجرأة توصيات الدراسة المنجزة حول «التمييز في الأجر بين الجنسين في القطاعات المشغلة للنساء»	تفعيل التوصيات	وزارة التشغيل والتكوين المهني	• تنظيم 37447 زيارة مراقبة لمفتشي الشغل، ما بين 2014 و2016، للسهر على التنفيذ الفعال للأحكام القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في أماكن العمل • الأخذ بعين الاعتبار قضايا التمييز في العمل والمساواة في الأجور بين الجنسين وتكافؤ الفرص، ضمن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، عبر تدابير تعزز المساواة في العمل ومبدأ التوفيق بين الحياة العملية والمهنية للمرأة، وتشجيع المبادرات النسائية لخلق المقاولات، ومكانة المرأة في صلب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	70%
الإجراء 152: إدماج المساواة في معايير «المسؤولية الاجتماعية للمقاولة»				
تطبيق معيار « ISO26000 » حول المسئولية الاجتماعية للمقاولات والمنظمات العمومية والخاصة	إجراء المساواة في معايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولة	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي	التوصية بتطبيق معيار «ISO26000» حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات والمنظمات العمومية والخاصة الذي يقضي ضمنيا بالتساوي في التعامل وفي الفرص	%100

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل				
الإجراء	المؤشر	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 153: اعتماد تدابير تحفيزية للمقاولات على احترام معايير «المسؤولية الاجتماعية للمقاولة»				
التحسيس والترويج لمعايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات	عدد الدورات التحسيسية المنظمة وعدد المستفيدين منها	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي	التحسيس والترويج لمعايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في مختلف الندوات واللقاءات التي تنظمها الوزارة	%100
تفعيل برنامج الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لمواكبة المقاولات للحصول على علامة RSE (مع تحمل 60% من كلفة المواكبة)	عدد المقاولات المحترمة لمعايير المسؤولية الاجتماعية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وزارة التشغيل والتكوين المهني	توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب تتعلق بمواكبة المقاولات للحصول على علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تهدف إلى دعم المقاولات بغرض الحصول على علامة المسؤولية الاجتماعية	
الإجراء 154: إعداد واعتماد وتنفيذ التدابير الاقتصادية والاجتماعية لحماية ودعم المرأة في القطاعات الاقتصادية الهشة (النسيج...)	إعداد وتنفيذ التدابير المتخذة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وزارة التشغيل والتكوين المهني	• القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات، من بينها: • تشجيع مقاولات النسيج على تبني علامة «حس المواطنة» المعتمدة من طرف الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل داخل شركات النسيج، حيث يعد قطاع النسيج والألبسة من القطاعات الصناعية الأكثر تشغيلا للمرأة	%100
			• برمجة قوافل التنافسية لصالح المهنيين من الإدارة العليا والوسطى، في إطار وضع آلية شمولية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الناشطة في القطاع تعنى بتعزيز تنافسية المقاولات بتوافق مع أهداف وتوجهات رؤية 2020، والتي تهدف إلى خلق فضاء للتكوين وتبادل الآراء حول مواضيع رئيسية تتعلق بفن التسيير والممارسات الفضلى الملحوظة على مستوى القطاع، حيث: • تنظيم النسخة 3 حول «نظام إدارة الجودة الحصول على شهادات»، يومي 23 و25 فبراير 2016 بكل من مدينتي مراكش وأكادير، خصصت لوحدات الإيواء السياحية • من المنتظر أن تسعى هذه القوافل في المستقبل إلى التطرق إلى برامج ذات صلة بتشجيع دور المرأة في مبادرات الاستثمار والتسيير	%100

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل				
الإجراء	المؤشر	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
الإجراء 155: وضع تدابير تنظيم وحدات الإنتاج غير المهيكلة بالنسبة للنساء				
تثمين كفاءات النساء المقاولات	تقرير حول التدابير وخطة عمل لمواكبة تعزيز المساواة بين الجنسين في حكامة إدارة الشركات الكبرى العمومية والخاصة	الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	• إنجاز دراسة حول تحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بحكامة الشركات العمومية والخاصة حسب النوع الاجتماعي، وذلك لاقتراح تدابير تصحيحية و/أو تحفيزية وخطة عمل لمواكبة تعزيز الإنصاف بين الجنسين والمساواة بينهما في حكامة إدارة الشركات الكبرى العمومية والخاصة	40 %
	تكوين قرابة 300 امرأة في ميادين مختلفة (الإنتاج، والتصنيع والوقاية الصحية للمنتوج، والنسيج والتصميم والسياحة) عدد المستفيدات	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• تكوين 21.091 صانع تقليدي داخل مراكز التكوين بالوسط الحضري، يشكل العنصر النسوي منهم نسبة 33%، في إطار التكوين المستمر للصناع التقليديين • استفادة 4201 صانعا تقليديا من التكوين المستمر عبر الوحدات المتنقلة بالوسط القروي، يشكل العنصر النسوي منهم نسبة 66% • استفادة 36322 صانع وصانعة من برنامج محو الأمية الوظيفي، تشكل النساء منهم نسبة 75% • تنظيم 395 دورة تحسيسية استفادت منها أكثر من 11.000 مستفيد، منهم 60 % فئات نسوية	100%
	عدد المشاركات	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	• تنظيم 4 معارض وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة أزيد من 1300 تعاونية وجمعية، نسبة التعاونيات النسائية المشاركة ما يفوق 70% • تنظيم 9 معارض جهوية وإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة أزيد من 1300 تعاونية وجمعية، نسبة التعاونيات النسائية المشاركة ما يفوق 60% • تنظيم 30 نسخة من الأسواق المتنقلة بمشاركة أزيد من 1870 تعاونية وجمعية، نسبة التعاونيات النسائية المشاركة ما يفوق 70% في كل نسخة • استفادة ما يناهز 400 تعاونية فلاحية في إطار الفضاءات التجارية الكبرى، 50% منها تعاونيات نسائية • افتتاح المتاجر التضامنية بـ8 مدن بمشاركة ما يزيد عن 800 تعاونية، منها 70 % تعاونيات نسائية	
		وزارة الفلاحة والصيد البحري	• مشاركة أكثر من 100 تعاونية وجمعية نسائية، إضافة إلى مجموعات ذات النفع الاقتصادي بالمعرض الدولي للفلاحة بمكناس كل سنة • مشاركة حوالي 250 تنظيما نسويا في المعارض الجهوية كل سنة	

المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل				
الإجراء	المؤشر	القطاع المعني	المنجزات	نسبة الإنجاز (%)
وضع شراكات تجارية لتسهيل الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية	عدد الشراكات الموقعة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وزارة الفلاحة والصيد البحري	• توقيع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية اتفاقية شراكة مع جمعية النساء المقاولات بالمغرب (AFEM)، فاتح غشت 2016، حول مشروع تنمية المقاولة النسائية في الأوساط الحضرية والشبه حضرية والقروية عن طريق المسرعات والحاضنات للمقاولات بكل من جهة مراكش آسفي وطنجة تطوان الحسيمة وفاس مكناس	
المشاركة في المعارض الجهوية والوطنية أو المعارض الدولية	عدد المشاركات		• تنظيم 3 معارض وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة أزيد من 1000 تعاونية وجمعية • نسبة التعاونيات النسائية المشاركة ما يفوق 70% • تنظيم 9 معارض جهوية وإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمشاركة أزيد من 1300 تعاونية وجمعية نسبة التعاونيات النسائية المشاركة ما يفوق 60% • تنظيم 30 نسخة من الأسواق المتنقلة بمشاركة أزيد من 1870تعاونية وجمعية، نسبة التعاونيات النسائية المشاركة ما يفوق 70% في كل نسخة • استفادة ما يناهز 400 تعاونية فلاحية، ضمن الفضاءات التجارية الكبرى، 50% منها تعاونيات نسائية • افتتاح المتاجر التضامنية بـ8 مدن بمشاركة ما يزيد عن 800 تعاونية، منها 70 % تعاونيات نسائية	
الإجراء 156: دعم تأسيس التعاونيات الحرفية			• ملاءمة الإطار القانوني للتعاونيات مع حاجيات وظروف تطوير هذا القطاع، فالقانون التأسيسي للتعاونيات 2016 يتميز بمرونة على مستوى طريقة إحداث التعاونيات وتحسين كيفية اشتغالها، ونمط الحكامة، ومنحها مزيدا من الاستقلالية والمبادرة بهدف إعادة الثقة في المناخ التنافسي السليم، وإعطاء دينامية جديدة للقطاع لتحقيق مزيد من الإنتاجية، حيث يتضمن مقتضيات تحفيزية منها: • تقليص عدد الجهات المتدخلة في عملية التأسيس • دعم استقلالية التعاونية • تقليص عدد وثائق الملف	%100

خلاصة عامة وتوصيات

يمثل التقرير الحالي الحصيلة الإجمالية لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية «إكرام»، منذ إطلاق تفعيلها سنة 2012. وقد تم إعداده بتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية، كوثيقة مرجعية تمكننا من استقراء النتائج المحققة عبر إبراز المجهودات القطاعية في مجال النهوض بالمساواة، ودعم التقائية السياسات العمومية في المجال، وكذا تقييم مدى بلوغ المؤشرات، ومنه استخلاص التوصيات الكفيلة بتجويد هذا الورش مستقبلا.

وتبرز الحصيلة الحالية لتنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» الجهود المبذولة من طرف كل القطاعات الحكومية لتعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في برامج وخطط عمله، سواء على المستوى الكيفي أو الكمي، والمبادرات المتخذة، خاصة على مستوى الترسيخ التشريعي والمؤسساتي، التي تؤكد جميعها أهمية العمل المندمج لجعل المغرب في مصاف الدول النموذجية في مجال مأسسة وإدماج المساواة في السياسات العمومية. فيما نسجل بالمقابل، ورغم الجهود المبذولة، بعض التأخر في تحقيق مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمساواة وتمكين النساء، كمؤشرات دعم تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي والقضائي، وتقليص العنف ضد النساء، ووفيات الأمهات.. وغيرها.

هاته الحركية القطاعية، على تميزها، لا تزال تواجه بعض الإكراهات المرتبطة خاصة بـ:

- ضعف الترسيخ المؤسساتي للمساواة على مستوى كل قطاع حكومي؛
- ضعف القدرات البشرية المؤهلة لإدماج النوع في السياسات العمومية؛
- نقص على مستوى البيانات والإحصاءات المرتبطة بالنوع؛
- ضعف الموارد المالية والميزانيات المرصودة لبرامج المساواة.

وتؤكد التحديات المرصودة على ضرورة بلورة السياسات العمومية وفق مقاربة حقوقية، وما يستدعيه ذلك من وضع أهداف ذات أولوية، خاصة في مجال تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وتعزيز أنظمة للتقييم والمتابعة تكون غنية بالمؤشرات المركبة والمراعية للنوع الاجتماعي ومقروءة بشكل واضح ومستندة على معطيات مضبوطة.

وتمثل الأوراش الاستراتيجية المفعلة على المستوى الوطني، كالجهوية الموسعة وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، إطارا للتأسيس لثقافة البرمجة والتخطيط حسب النتائج، واعتماد منطق القرب من أجل تقييم مناسب لمستوى ولوج المواطنات والمواطنين للحقوق والخدمات الأساسية.

هـذا، وخلصـت القـراءة الأوليـة للحصيلـة الحاليـة إلى صياغـة مجموعـة مـن التوصيـات الكفيلـة بدعـم اسـتمرارية الأوراش الحاليـة، والتـي تتجـاوز الفـترة المحـددة في إطـار الخطـة الحكوميـة للمسـاواة 2016، وأهمهـا:

- دعم الالتقائية في إطار آليات الإشراف والتتبع، خاصة اللجنة التقنية بين الوزارية؛
- أهمية التحليل والتقييم المنهج للسياسات العمومية في مجال النهوض بأوضاع النساء؛
- تعزيز دور عضو اللجنة التقنية على المستوى الداخلي للقطاع من أجل تنسيق فعال؛
- وضع آليات لتنسيق وتتبع الأهداف والإجراءات المشتركة بين مجموعة من القطاعات؛
- تفعيل الأوراش التشريعية ذات الطابع المهيكل والاستراتيجي.

مـما يدعـم إعـادة بلـورة منطـق وأهـداف المخططـات والسياسـات العموميـة في اتجـاه احـترام أكـبر للحقـوق والواجبـات الإنسـانية المنصـوص عليهـا في الدسـتور المغـربي والاتفاقيـات الدوليـة.

ملحقات

1. إنجازات الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أرقام

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	رقم الإجراء	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
			إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (70%-99%)	نصف مرحلة الإنجاز (40%-69%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 1: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة	37	1	X			
		2	X			
		3	X			
		4	X			
		5	X			
		6	X			
		7		X		
		8		X	X	
		9	X			X
		10	X			
		11	X			
		12				X
		13				X
		14	X			
		15	X			
		16	X			
		17		X		
		18	X			
		19			X	
		20		X		
		21	X			
		22			X	
		23	X			
		24	X			
		25	X			
		26	X			
		27	X			

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	رقم الإجراء	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
			إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (70%-99%)	نصف مرحلة الإنجاز (40%-69%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 1: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة	37	28	X			
		29	X			
		30				X
		31				X
		32				X
		33				X
		34	X			
		35	X			
		36	X			
		37	X			
مجموع المجال 1			25	4	2	6
المجال 2: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء	39	38	X			
		39	X			
		40			X	
		41	X			
		42	X			
		43	X			
		44	X			
		45	X			
		46	X			
		47	X			
		48			X	
		49		X		
		50	X			
		51	X			
		52	X			
		53	X			
		54	X			
		55	X			
		56	X			
		57	X			
		58	X			
		59	X			

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	رقم الإجراء	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
			إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (70%-99%)	نصف مرحلة الإنجاز (40%-69%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 2: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء	39	60	X			
		61	X			
		62	X			
		63	X			
		64	X			
		65	X			
		66	X			
		67	X			
		68	X			
		69	X			
		70	X			
		71	X			
		72	X			
		73		X		
		74	X			
		75	X			
		76			X	
مجموع المجال 2			34	2	3	0
المجال 3: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة	13	77		X		
		78			X	
		79	X			
		80		X		
		81			X	
		82	X			
		83	X			
		84	X			
		85	X			
		86	X			
		87	X			
		88	X			
		89	X			
مجموع المجال 3			9	2	2	0

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	رقم الإجراء	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
			إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (70%-99%)	نصف مرحلة الإنجاز (40%-69%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 4: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية.	7	90	X			
		91	X			
		92	X			
		93	X			
		94	X			
		95		X		
		96		X		
مجموع المجال 4			5	2	0	0
المجال 5: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات	20	97	X			
		98	X			
		99		X		
		100				X
		101				X
		102	X			
		103	X			
		104	X			
		105	X			
		106	X			
		107	X			
		108	X			
		109	X			
		110	X			
		111	X			
		112		X		
		113				X
		114	X			
		115			X	
		116			X	
مجموع المجال 5			13	2	2	3

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	رقم الإجراء	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
			إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (70%-99%)	نصف مرحلة الإنجاز (40%-69%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 6: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء	20	117	X			
		118	X			
		119		X		
		120	X			
		121		X		
		122	X			
		123	X			
		124	X			
		125	X			
		126	X			
		127	X			
		128	X			
		129				X
		130	X			
		131	X			
		132	X			
		133	X			
		134	X			
		135	X			
		136	X			
مجموع المجال 6			**17**	**2**	**0**	**1**
المجال 7: الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي	10	137				1
		138	X			
		139	X			
		140	X			
		141		X		
		142	X			
		143	X			
		144	X			
		145	X			
		146	X			
مجموع المجال 7			**8**	**1**	**0**	**1**

المجالات	العدد الإجمالي للإجراءات	رقم الإجراء	عدد الإجراءات حسب نسبة الإنجاز			
			إنجاز تام (100%)	إنجاز جد متقدم (70%-99%)	نصف مرحلة الإنجاز (40%-69%)	المراحل الأولية للإنجاز (أقل من 39%)
المجال 8: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل	10	147	X			
		148				X
		149				X
		150	X			
		151		X		
		152	X			
		153	X			
		154	X			
		155		X		
		156	X			
مجموع المجال 8			6	2	0	2
المجموع الإجمالي			117/156	17/156	9/156	13/156
الإجراءات المنجزة بنسبة 100%	75%					
نسبة الإجراءات المنجزة بنسبة تفوق 70%	86%					

2. وثائق تم إنجازها في إطار الخطة الحكومية للمساواة

القطاع المعني	عنوان الإصدار	سنة الإصدار
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	تقرير المملكة المغربية للدورة 56 للجنة وضع المرأة حول «تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر، التنمية والتحديات الراهنة»	مارس 2012
	تقرير المملكة المغربية للدورة 57 للجنة وضع المرأة حول «النهوض بالمساواة ومحاربة العنف ضد النساء بالمغرب. حصيلة وآفاق»	مارس 2013
	تقرير المملكة المغربية للدورة 58 للجنة وضع المرأة حول «أهداف الألفية للتنمية لصالح النساء والفتيات بالمغرب، المكتسبات وتحديات ما بعد 2015»	مارس 2014
	الشراكة مع الجمعيات: مسطرة الانتقاء وحصيلة دعم المشاريع	نونبر 2013 نونبر 2013
	دراسة حول «حقوق المرأة الإنسانية: علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي، حالة المغرب» بشراكة مع منظمة المرأة العربية	2014
	البحث الوطني الثاني حول «الإعاقة بالمغرب: التقرير التفصيلي»	2014
	دراسة تشخيصية لجميع مراكز الرعاية الاجتماعية للمسنين	2014
	تقرير المملكة المغربية للدورة 59 للجنة وضع المرأة حول «تقييم خطة عمل بيجين20+»	مارس 2015
	دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف	2015
	المشاركة السياسية للنساء من خلال الهيئات المنتخبة	2015
	تقرير المملكة المغربية للدورة 60 للجنة وضع المرأة المنعقدة بنيويورك حول «تمكين المرأة والتنمية المستدامة	مارس 2016
	التقرير الأول للمرصد الوطني للعنف ضد المرأة	2016
	بحث وطني ميداني حول «عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة: أي تغيير في تمثلات ومواقف وممارسات المواطنين والمواطنات المغاربة؟»	2016
	دراسة حول «واقع الأشخاص المسنين بالمغرب» بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان	2016
	دراسة رصدية حول «حاجيات التكوين الخاصة بالعاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين»، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان	2015
	دراسة حول «معايرة الخدمات المقدمة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين»، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان	2016
	دراسة مسحية للولوجيات بعدة مدن كبرى وإمكانيات إدراجها في مخططات التهيئة الحضرية وفي دفاتر التحملات الخاصة بالطرقات الحضرية وصيانتها وفي مخططات السير والوقوف	يونيو 2013
	دليلين للتوعية حول الوقاية من الإعاقات الناتجة عن مرحلة الحمل والولادة وتلك الناتجة عن الحوادث المنزلية	2013

القطاع المعني	عنوان الإصدار	سنة الإصدار
وزارة الاقتصاد والمالية	تقرير النوع، المرافق لقوانين المالية سنويا	سنويا منذ 2005
	دليل حول «الميزانية المستجيبة للنوع ملائم للنظام التربوي»	
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	مشروع التقرير الوطني الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	2016
	مشروع التقرير الوطني الخاص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	2016
وزارة العدل والحريات	دراسة حول «القضاء الأسري: الواقع والآفاق بعد عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة»	ماي 2014
	مشروع دليل عملي حول كيفية إجراء الصلح بين الزوجين في قضايا الطلاق والتطليق	2012
	شريط وثائقي حول تطبيق مدونة الأسرة	
	دراسة تجميعية للمناشير والدوريات والنماذج التطبيقية المتعلقة بمقتضيات مدونة الأسرة	2012
	الإصدار الدوري لمطويات تساهم في تبسيط وشفافية المساطر حول التطليق والطلاق، وقضايا الحالة المدنية قضايا النسب والكفالة، وكفالة الأطفال المهملين، والحضانة، وزواج وطلاق المغاربة المقيمين بالخارج، والأهلية والنيابة الشرعية، والإذن بزواج معتنقي الإسلام والأجانب، واكتساب الجنسية المغربية، وزواج وطلاق المغاربة المقيمين بالخارج، والصلح في قضايا الأسرة والزواج، وثبوت الزوجية	
وزارة الداخلية	دليل حول إحداث ومواكبة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات	2016
	دليل حول إعداد برنامج العمل الجماعي المستجيب للنوع	2016
	دليل حول الميزانية المستجيبة للنوع على المستوى المحلي	2016
	دليل حول إنشاء هيئات استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على المستوى المحلي	2016
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	دراسة حول «التوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة»	2012
	دراسة حول «مكانة المرأة بمراكز المسؤولية في الوظيفة العمومية»	2013
	الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال في سيرورة الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية وتقييم الأداء الوظيفي في الوظيفة العمومية	2013
وزارة الصحة	التقرير السنوي حول "الصحة والنوع"	تقرير سنوي
	دراسة استكشافية لإضفاء الطابع المؤسساتي من أجل استعمال المسالك العلاجية الخاصة بالتكفل بالحمل عالي الخطورة	2015
	دليل حول "الرصد المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم" لفائدة مقدمي الخدمات الصحية	2015
	دليل مرجعي لأقسام الأمهات موجه لمهنيي الصحة	2015
	دليل وحدات التكفل بالنساء والاطفال المعنفين بالمستشفيات الموجودة على الصعيد الترابي	2014

القطاع المعني	عنوان الإصدار	سنة الإصدار
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	تقرير عن التمييز بالمنظومة التربوية لفائدة اليونيسكو	
	إعداد مصوغات التكوين على المساواة بين الجنسين وتفعيل إدماجها داخل البرنامج القار لمؤسسات التكوين المهني والأندية النسوية	
قطاع التكوين المهني	دراسة تتضمن تحليلات كيفية لتحديد التمييزات والاختلالات في مجال ولوج الفتيات إلى كافة مستويات التكوين المهني وكافة الشعب التي يقدمها النظام، وفي مجال الإدماج في سوق الشغل	2014
	دراسة لتحسين معرفة وضعية النوع الاجتماعي بنظام التكوين المهني ببعض القطاعات المكونة	2014
وزارة الفلاحة والصيد البحري	دراسات تشخيصية حسب النوع لتحديد منهاج عمل حسب النوع الاجتماعي	
	مشروع دراسة حول إدماج النوع الاجتماعي »بلورة استراتيجية ومنهاج عمل لإدماج النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي«	في طور إعداد (2016)
المندوبية السامية للتخطيط	دراسة حول «اتجاهات تطور الزواج والطلاق لدى المرأة المغربية»، من إنجاز مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية	2013
	دراسة حول «الفوارق بين الجنسين في ما يتعلق بالحركية الاجتماعية بين الأجيال بالمغرب»	2014
	دراسة حول «حول المرأة وسوق الشغل»	شتنبر 2013
وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	إنتاجات فكرية لنساء مثل أطروحة دكتوراه التي أعدتها الأستاذة زوليخة بن رمضان حول «المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية»	2015
	إصدار مقررات الجديدة ترمي للقضاء على الصور النمطية: منهاج المستوى 2 من البرنامج المسجدي «التأهيل المهني والتكنولوجي» منهاج المرحلة 2 من المستوى 1 من برنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والأنترنيت	2014
الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	دراسة حول "تحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بحكامة الشركات العمومية والخاصة حسب النوع الاجتماعي"	en cours
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	تقارير حول مراقبة احترام تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالمساواة ومحاربة التمييز في العمل	سنوية
	تقرير حول «تطبيق الحقوق المتساوية للمرأة في ميدان الشغل»	
	دليل حول «المساواة في العمل» بتعاون مع برنامج التعاون الدولي الألماني GIZ	2015
	دليل حول «الحقوق الأساسية في العمل، خاصة محاربة كل أشكال التمييز في العمل» بتعاون مع مكتب العمل الدولي	2015
	دراسة حول «وضعية ولوج النساء إلى سوق الشغل بمنطقة سيدي البرنوصي»	2014
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	دراسة حول المرأة المغربية بالخارج	2016

القطاع المعني	عنوان الإصدار	سنة الإصدار
وزارة الشباب والرياضة	الدليل المرجعي للتربية والتكوين	2012
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	دراسة نموذجية حول وضع تصميم إقليمي لتنسيق الخدمات العمومية بإقليمي الحوز وخريبكة	2016
وزارة السكنى وسياسة المدينة	بحث ميداني وطني حول «تقييم أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد والأحوال المعيشية للأسر» بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	2016
	بحث ميداني حول «تقييم أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد والأحوال المعيشية للأسر»	2016
	بحث وطني حول «الطلب في مجال السكن»	
قطاع الماء	دليل تطبيقي لفائدة الجمعيات والجماعات المسيرة لخدمة الماء الصالح للشرب والتطهير بالوسط القروي	
	دليـل تطبيقـي لفائدة الحراس المسـيرين للنافورات العمومية بالوسـط القروي	
	دليل تطبيقي لفائدة الجمعيات والجماعات المسيرة لخدمة الماء الصالح للشرب والتطهير بالوسط القروي	
	دليـل تطبيقـي لفائـدة الحـراس، بمـا فيهم الحارسـات، المسـيرين للنافـورات العمومية بالوسـط القروي	
وزارة الطاقة والمعادن	مسـح إحصائي حول اسـتهلاك الطاقة في قطاع النقل خلال سـنة 2011	2011
	مسـح إحصائي حول اسـتهلاك الطاقة في قطاع البنايات (الأسر وقطاع الخدمات) خلال سـنة 2012	2012
	مسـح إحصائي حول اسـتهلاك الطاقة في قطاع الصناعة خلال سـنة 2013	2013

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
47، شارع ابن سينا، أكدال، الرباط
www.social.gov.ma